وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تعقد التهديدات: التحدي والاستجابة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم
تخصص: دراسات إقليمية

من إعداد الطالبة:
- عتاك كنزة

إشراف الأستاذ:
- د. سفيان طبوش

السنة الجامعية: 2021/2020

ملخص:

" مستقبل الاتحاد الأوربي في ظل تعقد التهديدات (التحدي والاستجابة) هو عنوان هذه الورقة البحثية، والتي سنحاول من خلالها التطرق إلى المسار التكاملي الأوربي منذ نشأته إلى يومنا هذا، كما يتمحور بحثنا حول التحديات الاقتصادية والسياسية والتهديدات الأمنية مع محاولة الاتحاد الأوربي الاستجابة لهاته التحديات والتهديدات من خلال استراتيجيات وآليات لمواجهتها؛ ومن هنا حولنا التنبؤ بمستقبل المسار التكاملي الأوربي باعتباره من أهم المسارات التكاملية الإقليمية في النظام الدولي.

Abstract :

The future of the European Union light of the complexity of threats (challenge and response) is the title of this research paper, through which we will try to address the European integration path since its inception to the present day. And threats through strategies and mechanism to confront them and from here we tried to predict the future of the European integration path as one of the most important regional integration paths in the international system.

الإهداء

الحمد لله حمدناه فلا نستوفي حمده و نشكره على منحه إياي الصبر وسعة البال حتى أصل إلى هذا المستوى.

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك.

إلى والدي العزيزين.

و إلى كل الأساتذة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري، وإلى كل الزملاء والموظفين والعاملين في كلية الحقوق والعلوم السياسية دون استثناء.

الشكر والعرفان

و أن نضع لمساتنا الأخيرة لهذا العمل المتواضع لا يسعنا إلا أن نحمد الله كثيرا و نشكر له كريم فضله و جزيل نعمته.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور " سفيان طبوش " الذي لم يبخل علينا بوقته و لا بجهده في سبيل تأطيري الجيد و خاصة على صبره.

كما لا يفوتني أن أقدم الشكر إلى الأساتذة الكرام و الأفاضل على التشجيع والدعم و خاصة الأستاذة " بن مشيرح ".

و لا أنسى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل.

وكما أشكر كل زملائي الطلاب في الجامعة على دعمهم منذ بداية الدراسة الجامعية: كهينة، فضيلة، سالم، شريف، سليمان، سامي و محمود.

مقدمـــــة

مقدمـة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم نماذج التكتلات الإقليمية الناجحة والفريدة من نوعها في العالم وأعناها بالدروس المستفادة وذلك لأن هذه التجربة قد أكدت وبالدليل الواضح المستمد من ممارسة العملية على أن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة، حيث استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من أدوات وتقنيات وآليات مكانتها من مواجهة عوامل وظروف التنافر وعدم التجانس.

تمكن الاتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه وذلك بفضل بنية مؤسساتية وتنظيمية جعلت منه نظاما سياسيا اقتصاديا وقانونيا ذات طابع مميز وخاص، إلا أن هذا التكتل في السنوات الأخيرة ما بين الأزمة الاقتصادية سنة 2008 إلى يومنا هذا مع الأزمة الصحية كوفيد– 19 سنة 2020، حيث أصبح يواجه عدة تحديات وتهديدات وضعت المسؤولين الأوروبيين تحت الضغط في كيفية التعامل معها والاستجابة لها، وما أزّم الوضع أكثر هو صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تدعو إلى الانفصال عن الاتحاد الذي ترى عنه هذه الأخيرة أنه يقيد اتخاذ القرار بالنسبة للدولة القومية المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي، وقد برزت هذه الفكرة مع الخروج البريطاني من الاتحاد (BREXIT) من التكتل بهدف الحفاظ على الدولة القومية البريطانية ومقومتها من الزوال وخاصة لتخوفها من تداعيات الهجرة الذي تعتبره مهددا للعرق البريطاني وأيضا الاقتصادي.

حاول الاتحاد الأوروبي جاهدا الاستجابة للتحديات الداخلية والتهديدات الخارجية التي واجهته من خلال إنشاء وخلق آليات والقيام بعدّة إجراءات لحل هذه الأزمات التي تهدد السيرورة التكاملية.

مبررات اختيار الموضوع:

لاشك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في موضوع مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تعقد التهديدات نذكر منها المبررات الموضوعية، بحيث يكتسي موضوع مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تعقد التهديدات أهمية بالغة في البحث العلمي، الأمر الذي جعلنا نتطرق إليه، كما يعتبر موضوع حديثا نسبيا، كونه يدرس إلى يومنا هذا حتى في الدول الأوروبية، كما أيضا سنحاول بموضوعنا بأن نحدّد مستقبل المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي.

أما المبررات الذاتية، فالرغبة في التعمق بالموضوع ومعرفة الاتحاد الأوروبي أكثر، وكما أيضا الرغبة في التطلع على الموضوع لاكتسابه أهمية كبيرة في العلاقات الدولية وكذلك في الدراسات الإقليمية. وكما نحاول إثراء التراكم المعرفي في هذا الموضوع بمختلف جوانبه.

إشكالية البحث:

رغم النجاحات التي شهدها الاتحاد الأوروبي وخاصة في المجال الاقتصادي إلا أن هذه العملية التكاملية أصبحت تواجه عدة تحديات وتهديدات أكبر من ذي قبل قد تؤثر على المسار التكاملي.

من هنا نطرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تستجيب السيرورة التكاملية للاتحاد الأوروبي في ظل تعقد التهديدات ؟**

الأسئلة الفرعية:

1 -ما هي التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي؟
2 -كيف استجاب الاتحاد الأوروبي للتهديدات؟
3 -ما مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تعقد التهديدات؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

1- كلما زادت التهديدات للاتحاد الأوروبي، كلما زادت الاستجابة للسيرورة التكاملية للاتحاد الأوروبي.

الفرضيات الفرعية:

1 -قد تؤثر التهديدات على المسار المستقبلي لدول الاتحاد الأوروبي.
2 -قد تكون الاتفاقيات والمعاهدات كآلية ناجعة في التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية.
3 -كلما واجه الاتحاد الأوروبي تحديات كلما زاد تقدما في العملية التكاملية.

أهداف البحث:

إن فرادة التجربة الأوروبية والأهمية الإستراتيجية التي يكتسيها الاتحاد الأوروبي على مستوى العلاقات الدولية من خلال حجمه الاقتصادي الهائل، فمن الناحية العلمية سنحاول تقديم قيمة مضافة لموضوع الدراسة كونه لم يتم دراسته من الزاوية التي تم التطرق إليها، كما سنحاول توسيع نطاق المعارف والتعمق في موضوعنا لفهمه أكثر.

أما من الناحية العملية، بعد فهم طريقة عمل الاتحاد الأوروبي اتجاه القضايا والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهته و مازالت من الناحية النظرية، تأتي رغبة الطالبة العملية لإجراء دراسة ميدانية وتطبيقية على هذا التكتل.

أهمية البحث:

- تكمن أهمية الموضوع لارتباطه بأنجح نماذج التكامل الإقليمية خاصة وأن الدول المنضوية فيه دول لها تأثيرها على العلاقات المابين والعابرة الإقليمية، كما الاتحاد الأوروبي كظاهرة تستحق الدراسة العميقة، حيث تسمح بفهم أوسع لعمليات التكامل وتأثيرها على العلاقات الدولية.

وبما أن الاتحاد الأوروبي كظاهرة متميزة في سياسة الدولة والعلاقات الدولية على الأرجح سيشهد هذا التكتل مجموعة من التحولات والتداعيات على مستقبل سيرورته التكاملية بعدما واجه العديد من الأزمات والتحديات والتهديدات.

الإطار المكاني والزماني للبحث:

الإطار المكاني: من الناحية المكانية فالدراسة تختص بدراسة الحيز الجغرافي للاتحاد الأوروبي.

الإطار الزماني: أما من الناحية الزمانية فالدراسة تمتد من 2008 إلى 2020 وهي الفترة التي بدأت فيها الأزمة الاقتصادية إلى غاية وباء كورونا.

منهج البحث:

لكل بحث منهج يسير عليه لدراسة المشكلة، فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها. وتتطلب دراستنا الاستعانة ببعض المناهج المناسبة والضرورية لمثل هذه المواضيع وفي هذه الدراسة استعنا بـ:

دراسة تاريخية: باعتبارها تبحث في الأحداث التاريخية الماضية وتصف الظواهر والحقائق لغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي أحاط بشأنها موضوع الدراسة عبر مختلف المراحل الزمنية، كما أنها تساعدنا على الاستقصاء والتطور، على قدم تطور الاتحاد الأوروبي وتحديد ودراسة التهديدات والتحديات التي تواجهه، كما أيضا سنقوم بدراسة كيف استجاب الاتحاد. فالدراسة التاريخية ستساعدنا على فهمها، وكما ستساعدنا على التعرف على الأدبيات السابقة.

أداة الوصف: يساعدنا على عرض المعلومات وفق التسلسل التاريخي والمراحل التي مرّ بها الاتحاد الأوروبي، حيث هذه الأداة تقف على أدنى جزيئاتها وتفاصيلها، كما أيضا ستحدّد لنا الظروف الحالية للاتحاد الأوروبي.

كما في بحثنا استعنا **بتقنية السيناريو** ، حيث يعتبر السيناريو أحد أساليب وتقنيات الدراسة المستقبلية وهو يشبه التخطيط في كونه محاولة لرسم صورة معينة والتنبؤ بالمستقبل، وهو عملية معقدة ونتائجها غير مؤكدة، والهدف من رسم السيناريوهات هو إعطاء فكرة عامة عن التوجه الرئيسي الممكن لمسار الأحداث في المستقبل في ضوء المعطيات الحالية، فمن هنا سنحاول معرفة مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل المعطيات الحالية أي بدراسة التهديدات والتحديات التي تواجهه.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

في محاولة الفهم والفصل بين مصطلحين مهمّين في الاتجاه الأوروبي، في فهم كل من مصطلح التكامل و مصطلح الاندماج يمكن التقاط المرحلة التكاملية التي وصل إليها الاتحاد الأوروبي.

تعريف الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة وآخرهم كانت انضمام كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013 لكن مع انسحاب بريطانيا أصبح 27؛ تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992م؛ إلا أن العديد من أفكاره كانت موجودة منذ خمسينات القرن التاسع عشر.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، بحيث تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث أنه ينفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم؛ للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة وهي " اليورو" الذي تبنت استخدامه 18 دولة من أصل الـ 28 دولة الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. [1]

التكامل:

يعرّف أرنست هاس التكامل على أنه عملية أو مسار حيث قال: العملية التي تتضمن تحول النشاطات والتفاعلات إلى مركز جديد، وتكون مؤسساته ذات صلاحيات أعلى من صلاحيات الدولة القائمة (القومية).

إذا التكامل وحسب تعريف أرنست هاس فينقسم إلى مراحل أول حالات، فمثلا الاتحاد الأوروبي بدأ بأول حالة و هي مرحلة: منطقة التجارة الحرة مرورا بالسوق المشتركة، و قد وضع أرنست هاس حالة أخيرة (التوحيد السياسي)، حيث أسماها بحالة " الاندماج " و هي أقصى مراحل التكامل، حيث تذوب

[1]- فوزية انليلة، سعاد يوسفاوي، " أزمة الديون السيادية وأثرها على الوحدة النقدية في إطار التكامل الاقتصادي الأوروبي، اليونان نموذجا "، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 3، العدد 2، ص 36.

الدول القومية في كنف التكتل وهذه الحالة من الاندماج تشترط الوصول إلى التوحيد السياسي والأمني[1].

يرى ليون ليندبرغ Léon Lindberg : أن التكامل عبارة عن عملية، حيث تجد الدول نفسها عاجزة من إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة[2].

أما كارل دويتش Karl Deutseh فالتكامل عملية وحالة معاً، فهو ينظر إليه كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي، وكحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو " الثقة المتبادلة بين العالم والمعلوم، داخل كل وحدة سياسية طرف في التكامل، مما يترتب عن ذلك تحقيق الاستقرار والأمن والسلم ".

بينما يعتبر أمتاي أتزيوني Amatai Atzioni التكامل هو تلك الحالة التي ترمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل.

أمّا أرنست هاس فاعتبر التكامل السياسي هو ذلك المسار الذي تقتنع فيه الفواعل السياسية المتباينة بضرورة تحويل الولاءات (نجاح التكامل الإقليمي متوقف على مدى النجاح في تقبل الولاءات من المستوى الوطني إلى الإقليمي وهذا مرتبط بمسار الانتشار Spill over، والتوقعات والنشاطات السياسية نحو مركز جديد، حيث تطالب مؤسسات مركزية بسلطة رسمية على الدول القومية.

فالتكامل وفق الوظيفة الجديدة يكون مسار سياسي وليس فقط مسار وظيفي وتقني، فالدول المتكاملة يجب أن يكون لديه ا هياكل اجتماعية متعددة، متطوّرة صناعيا واقتصاديا، كما يستحسن وجود نموذج إيديولوجي موحّد، مثل الديمقراطيات الغربية[3].

---

[1]- عشور قشي، " التطور الفكري الإقليمي والتكامل الإقليمي"، **محاضرات ماستر 2 في مقياس دراسات إقليمية** ، جامعة مولود معمري، كلية الحقو ق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بتاريخ 2019/02/20، السنة الجامعية 2019-2020م، ص ص 01-03.

[2]- فوزية زروالية، " نظريات التكامل والاندماج "، **محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية** ، السداسي الخامس، مطبوعة جامعية لتحضير التأهيل الجامعي جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، 2017-2018.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 33.

ومن أجل فهم وتتبع مسار الاتحاد الأوروبي ودرجة تقدمه، باعتبار أن الاندماج حالة و تكامل: عملية (مسار)، يقدّم Soren Dosenode نموذج للعملية التكاملية السياسية.

حالات التكامل السياسي	الحالة (1)	الحالة (2)	الحالة (3)	الحالة (4)
المؤشر الأول: وجود مؤسسات فوق قومية	لا	نعم مؤسسات ناشئة	نعم غالبيتها	نعم ومسيطرة خاصة في مجال السياسة الخارجية الأمنية (نادرة جدّا)
المؤشر الثاني: مبدأ اتخاذ القراء	الإجماع	الإجماع هو الغالب	الأغلبية هي الغالب	الأغلبية المؤهلة (ثلثي المصوّتين أو ثلث الأرباع المصوتين)

فالاتحاد الأوروبي يمكن اعتباره ضمن الحالة (3) مع التداخل بالحالة الرابعة، حيث تضم مؤسسات تعتمد على مبدأ الأغلبية المؤهلة مثل البنك المركز الأوروبي، إذا فينطبق عليه مفهوم التكامل أكثر من مفهوم الاندماج[1].

التعاون: هو اتفاق يتم بين دولتين أو أكثر، يتم بموجبه مجرد تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة بينها، أو إبرام اتفاقية ليسير تسوية المعاملات الجارية بينها، أو اتفاقية لتسهيل إجراءات انتقال المواطنين بينها للعمل، والتعاون قد يكون بين دول متجانسة اجتماعيا، اقتصاديا و سياسيا، أو عكس ذلك، وحسب الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، فإن التعاون هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي و يعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون و يعني أيضا وجود اتفاق عام في الأهداف و أن عدم إنجازها لن يلحق خسارة بأن طرف و يتطلب التعاون التنسيق والتشاور.

[1]- عشور قشي، **مرجع سابق**، ص 05.

الاندماج: برز هذا المفهوم في الخمسينات القرن الماضي، وكان أساسا وصفا لتغيرات في هندسة أوروبا السياسية والاقتصادية. أدرك المفكرون سريعا أن ما كان يجري ضمن أوروبا الغربية يحمل تبعات مهمة بالنسبة للعلاقات الدولية عامة، وبالنسبة إلى نظريات العلاقات الدولية يوحي من النظريات الوظيفية. ساهم كتاب من أمثال " ديفيد ميتراني "، " كارل دويتش " و " أرنست هاس " في دراسة للاندماج في العلاقات الدولية و وصفوا الأسس الفكرية لدراسة التبعية المتبادلة في سبعينات من القرن العشرين و أفضل طريقة لفهم الاندماج هو النظر إليه كآلية تتضمن:

- حركة باتجاه زيادة التعاون بين الدول.
- انتقال تدريجي للسلطة إلى مؤسسات فوق قومية.
- نشوء مجتمع مدني عالمي وبناء أشكال جديدة من المجتمعات السياسية معه.

التكتل: يختلف عن التكامل فهو حالة بسيطة في المسار التكاملي يخضع لظروف محدّدة وأهداف محدّدة، التكتل مدلول اقتصادي، إذا فهو محدود في الزمان والمكان و بزوالهما تزول أسباب التكتل.

الشراكة: لقد تم استعمال كلمة شراكة من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح " B. Ponson " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدّة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها؛ فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي لكن ينبغي أن نفرق بين الشراكة والتكامل فيعتبر " P. Dussage " و " B. Gavette " أن التكامل هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أمّا في الشراكة تبقى المؤسسة.

الاعتماد المتبادل : الاعتمادية ببساطة هي وجود وحدتين أو أكثر تعتمد الواحدة على الأخرى، والاعتماد المتبادل لا يلقي اعتبار للمساومة بين الأطراف، فعلاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح النخب، كما يعتمد على مستويات الكلية لقوة الدول ولذلك يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل.

الوحدة: تعبر عن مسار قانوني، فالوحدة نتاج اتفاقية وليست عمل ميداني، وهي هدف التكامل لأنه يسعى إلى توحيد الأجزاء أي الأطراف في الكل[1].

المقاربات النظرية:

المقاربة بين الحكومية Intergouvernemental لستانلي هوفمان:

يرى هذا الاتجاه أن الدولة القومية هي مصدر العمليات التكاملية، فهي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، حيث حصر مجالات التكامل في المجالات الدنيا: التكامل الاقتصادي، بينما تبقى السياسات العليا ضمن سيادة الدولة القومية مثل السياسة الأمنية والعسكرية وما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة حسب توقعاتها ومصالحها، دون تدخل دولة أو الدول الأخرى فيها.

وبالعودة إلى خلفية هذه المقاربة فإن مؤسسها ستانلي هوفمان المؤرخ الفرنسي الذي درس مسار التكامل الأوروبي من خلال منطلقات المدرسة الواقعية التي ترى أن الدولية القومية هي الفاعل الرئيسي والأساسي في العلاقات الدولية و من المنظمات الدولية و التكتلات وأداة التحقيق مصالحها و يستلزم الأمر التخلي عن التكتل إذا لم يحقق تلك المصلحة المنشودة من خلالها، بالإضافة إلى هذا فإن هاته المقاربة أن معالجة بعض المسائل كمسائل تقنية يحتاج في حد ذاته إلى قرار سياسي، فإن هذه المقاربة Approche تعترف بدور الفاعلين في المجتمع المدني و الحركات العابرة للقوميات كونه ظاهرة قانونية.

تدعمت أطروحات ستانلي هوفمان بعد انضمام روبرت كيوهان Robert Keohan إليه لتحليل تسارع عملية الاندماج الأوروبي في الثمانينات[2].

إدراج هذه المقاربة لتحليل وضع الاتحاد الأوروبي يرجع إلى وكما تم ذكره في بداية الفكرة فإنها انطلقت من دراسة الاتحاد الأوروبي، فهذا الأخير لم يستطع الانتقال إلى التكامل السياسي أو الاندماج " كحالة " نهائية حيث تتشهد الدول القومية انصهار تام وتكامل كامل في ظل التكتل الإقليمي الأوروبي،

---

[1]- محرز تشاتشي، رابح سكري، " عملية التكامل والاندماج في الفضاء المتوسطي (دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية** ، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص ص 10-12.

[2]- عشور قشي، **مرجع سابق**، ص 06.

وهذا يعود إلى الاختلاف وتصادم المصالح القومية لكل دولة عضوه فيه، وهذا ما برهنته الأزمة الصحية والاقتصادية المرتبطة بفيروس كوفيد– 19 " Covid-19 "، حيث أشار جلال خشيب في إحدى مقالاته في مجلة البوصلة الجيوبوليتيكية إلى أن العام يتجه إلى التفكك وتكوّن دول جديدة عوض تكوّن تكتلات أو تكاملات، أي التفكك عوض الاتحاد، وهذا عائد إلى تزايد المطالب الانفصالية وكذلك النزعة القومية.

نظرية الوظيفة الجدلية: (جدلية الانطلاق والتوقف)

تجمع بين الوظيفية الجديدة (الإرنست هاس: السلطة تحت يد التقنوقراطيين واستخدامه لمصطلح الانتشار " Spill over ")، والمقاربة بين الحكومية.

حيث يرى أن العملية التكاملية لا تكون بشكل آلي وليس بالإجبار، الانتقال من مجال لآخر بل هناك حلقة مفرغة تصطدم بها في كل خطوة نحو الانتشار الوظيفي أو الجغرافي أو السياسي، ويكون ذلك من خلال ثلاثة مراحل التي تشكل الحلقة المفرغة وهي:

- الانطلاق: التنافس في قطاعات ما بين التجّار، رجال الأعمال.
- توقف: تدخل الدولة في عملية التنافس.
- الانطلاق: التفاوض من أجل إدخال القطاعات المدعمة من طرف الدولة إلى التكامل.

تفترض هذه النظرية ثلاثة فرضيات جوهرية وهذه الثلاث فرضيات تمثل مراحل الانطلاق والتوقف ألا وهي:

- التكامل في قطاع معيّن يدفع الدول الأعضاء إلى حماية القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع التكاملي، في إطار دعم مصالح القوى والجماعات المحلية وحماية الدول لاستقلالها الرسمي.
- في القطاعات الغير التكاملية يزداد التدخل الحكومي كما يزداد التنافس بين الحكومات[1].

[1]- عشور قشي، **مرجع سابق**، ص 07.

– عندما يتحول التدخل الحكومي أو التنافس السياسي إلى تنافس عقيم وغير منتج تتلقى التفضيلات السياسية للدول فتتجه إلى مزيد من التكامل[1].

تفسير الوظيفة والوظيفة الجديدة لإمكانية تفكك الاتحاد الأوروبي:

لقد مرّ الاتحاد الأوروبي خلال فترة حكم ديغول بمرحلة من التفكك، وقد تم تفسيرها من قبل الوظيفيون بعدم وجود نظرية التكامل تكفي بما يكفي لمراعاة هذه الظواهر التفكيكية حيث أشار من بينها إلى:

1 -افتقار إلى الولاء الأوروبي بين الجمهور.
2 -عدم الرضا عن ناتج الاتحاد الأوروبي، كأسباب محتملة للتفكك.
3 -عدم وجود التزام إيديولوجي للحفاظ على الاتصالات المعاملات.

إن هذه الأسباب قد تكون لها آثار تفكيكية محتملة، فبناء الاتحاد الأوروبي يقوم على أساس بيروقراطي وفقا لطبيعة أخذ القرار فيه، وهو ما يصعب بناء الهوية الأوروبية التي تحافظ على اندماجه.

بالإضافة إلى أن الوظيفة الجديدة تشير صراحة إلى إمكانية الصراع في عمليات التكامل واحتمال حدوث تفكك، وذلك بالانسحاب من مجموعة من الالتزامات المحددة، فقد يحدث الانتكاس عندما لا تعود الدول الأعضاء قادرة على التعامل مع قضية سياسية معينة على المستوى الأوروبي بسبب تغيير أو تقلص الاهتمام في بعض قضايا السياسة العامة، تحالفات المصالح السابقة بين الدول الأعضاء تفوض الصفقات والالتزامات التي تستند إليها القواعد الأوروبية، ولذلك فإن أهمية الدول الأعضاء للمطالبة بالحلول من النظام السياسي الأوروبي أمر بالغ الأهمية لاستدامة التكامل الأوروبي. كما أن هذه النظرية أعطت أهمية كبيرة للنخب وقدرتها على تحقيق التكامل على حساب دور المشاركة الشعبية في عملية التكامل، بالإضافة إلى عدم تفسيرها لعدم قدرة الاتحاد الأوروبي للوصول إلى التكامل السياسي.

[1]- عشور قشي، **مرجع سابق**، ص 07.

تنامي التحديات والتهديدات والقضايا الحساسة التي لم يستطع الاتحاد الأوروبي من معالجتها أو الحسم في أمرها[1].

الدراسات السابقة:

لقد تطرق العديد من الباحثين في العلاقات الدولية إلى موضوع الاتحاد الأوروبي من خلال النشأة والتطور، وكذلك تطرقوا إليه من عدّة جوانب أخرى، و نذكر منها على سبيل المثال:

- الدراسة التي قامت بها " إيمان تمرابط " المعنونة ب " رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية " التي نشرت في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (العدد العاشر، جانفي 2017)، والتي تطرقت في هاته الدراسة إلى العلاقة التي بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا منذ انضمام هذه الأخيرة للاتحاد، كما حاولت الاستشراف و التنبؤ حول مستقبل الاتحاد الأوروبي في حال الخروج البريطاني من الاتحاد.

تكمن إشكالية الدراسة في:

– ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أمنها الوطني ومكانة الاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية؟ هل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نظرة نحو تفكك مشروع الوحدة الأوروبية؟ أم أن ذلك سيعطي لها دفعا أقوى خاصة أنها كانت تعتبر بمثابة " مكبح " للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن وتحقيق الأمن الأوروبي خارج المظلة الأطلسية ؟

من أهم نتائج الدراسة:

* بريطانيا والاتحاد الأوروبي: تاريخ حافل بالتفاعلات والاضطرابات خلال 43 سنة من العضوية سعت فيها بريطانيا إلى البحث عن كيفية تعظيم مكاسبها من هذا الكيان و حماية مصالحها القومية بالأساس، يظهر ذلك بتركيز علاقاتها به في البعد التجاري الاقتصادي فقط، إلا أن مشروع الوحدة الأوروبية يقتضي انتشار مجالات التكامل وتبني تصور إستراتيجي واحد ومصلحة مشتركة.

[1]- فطيمة لطرش، تفكك الاتحاد الأوروبي على ضوء نظريات الاندماج المؤسسة له، **مجلة الباحث في الدراسات الأكاديمية**، المجلد 07، العدد 1، سنة 2020، ص 139.

* إذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة إستراتيجية لاستكمال مسار الوحدة الأوروبية نحو ميادين سيادية و بناء علاقات مع فواعل حيوية: روسيا، تركيا... لها مصالح مشتركة في المنطقة، فهو أيضا قد يكون بداية تفكك مشروع التكامل والاندماج في أوروبا الذي وضعت أسسه منذ خمسينيات القرن الماضي.

* بالنظر إلى فرص وتهديدات إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على كل منهما، فإنه قرار له تكلفة كبيرة عملا بالمقارنة البراغماتية الواقعية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عقلاني بالنسبة للاتحاد بخسارة أحد أهم أعضاءه (بريطانيا أكبر متعامل تجاري، ومساهم في ميزانية الاتحاد، قوة نووية واقتصادية...) وكذا بالنسبة لبريطانيا حيث ستخسر دورها كفاعل في قضايا القارة الأوروبية.

- دراسة حسين إبراهيم شمعون تحت عنوان "مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبله سياسيا واقتصاديا" رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية من عام 2018، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي والتحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي (الأزمة الاقتصادية المالية، أزمة الهجرة و اللاجئين...) وكيف تؤثر على مستقبل مساره التكاملي.

وتكمن الإشكالية فيما يلي:

– ما هي مكامن الخلل في البنى الاقتصادية والسياسية للاتحاد الأوروبي وكيف أسهمت في وقوع الأزمات وفي تفاقمها وفي صعوبة مواجهتها وحلّها؟

– وما هي العوامل الداخلية والخارجية التي أعاقت التعامل مع الأزمات وما مدى تأثيرها على مستقبل الاتحاد ومساره الاندماجي؟

أمّا نتائج الدراسة تأتي فيما يلي:

* تكمن الأزمة الرئيسية في أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي ذات فاعلية محدودة جدا، وستبقى كذلك إذا لم يعاد النظر بآليات عملها وصلاحياتها، ولا يمكن أن يتحقق هذا الأمر إلا عبر تعزيز منسوب الديمقراطية، ومدّها أدوارا تنفيذية تمكنها من صناعة القرار بسرعة وكفاءة، وسيكون الاتجاه السيادي لدى دول الأعضاء عائقا أمام أي إصلاح مؤسسي.

* يعاني الاتحاد الأوروبي من أزماته في عالم متغير، وفي مرحلة تشهد فيها العلاقات الدولية تبدلات في مراكز القوى، تعيد فتح الأبواب على نظام عالمي جديد، لن يكون بقطب واحد، و لا حتى بقطبين، من الواضح أن المسرح الدولي متجه إلى تعدد اللاعبين حيث سيكون لكل لاعب دوره ونفوذه وفق حجمه وقدراته على الصعيد السياسي، الاقتصادي، العسكري والتكنولوجي، وحتى الديمغرافي، وهو واقع سيفتح الأبواب، التنافس الدولي على مصراعيها وسيكون للاقتصاد دور المحرك لهذا التنافس، بعيدا عن الاستقطاب الإيديولوجي الذي أصبح من أدوات الحقبات الماضية، لذا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى البقاء على ما أنجزه حتى الآن كي يتمكن من أن يجد له مكانا في الساحة الدولية، وهو أمر سيكون مستحيلا إذا لم يتمكن من الحفاظ على تماسكه وحجمه الاقتصادي، عبر بناء منظومة سياسية وإدارية فاعلة وناجحة.

- دراسة أحمد عتيق وعدة باحثين آخرين، حيث قاموا بدراسة حول النزعة القومية الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي تحت عنوان " مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية "، والتي نشرت من طرف المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية في برلين عام 2018، حيث استندت هذه الدراسة على الجذور القومية الوطنية الأوروبية وأسباب عودة ظهورها بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي، وكيف لهذه النزعة تأثير على مستقبل المسار التكاملي الأوروبي.

تكمن إشكالية الدراسة في:

– إلى أي مدى سيؤثر تنامي النزعة القومية العرقية على وحدة الاتحاد الأوروبي كتكتل موحد، وعلى وحدة بعض الدول الأوروبية كدول وطنية ؟

ومن أهم نتائج الدراسة:

* تتفق جميع الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا على معاداة اللاجئين والأقليات المهاجرة، بحسب دراسات أوروبية، بينما تُحمّل تلك الأحزاب الاتحاد الأوروبي مسؤولية تفاقم تلك الظواهر.

* إن تفاقم أزمة المهاجرين واللاجئين إلى درجة تكاد تطعن الوجه الإنساني للممارسة الأوروبية، تضاف إليها أزمة الإرهاب، لتشكل معاً ذريعة لإعادة البحث في مسألة الحدود بين دول الاتحاد.

* تشهد الحياة السياسية الأوروبية مؤخرا نموا متصاعدا لأحزاب قومية متطرفة تشكل آثار القلق على مستقبل النموذج الديمقراطي الأوروبي، ليس فقط من حيث القيم والمبادئ الديمقراطية التي تعدّ أبرز ملامح تلك القارة العجوز، بل أيضا من حيث التكامل بين دول الاتحاد والذي أضحى مهددا تحت وطأة دعوات هذه الأحزاب الدائمة إلى ضرورة تفكيك الاتحاد والخروج من منطقة اليورو.

هيكلة الدراسة:

نتطرق في الفصل الأول حول المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي بحيث أن البحث الأول سنتطرق إلى نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي منذ خمسينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها، أمّا المبحث الثالث سنتناول أهم السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي والتي تعتبر من أهم الإنجازات التي قام بها التكتل الإقليمي الأوروبي.

أمّا الفصل الثاني سنتطرق إلى التحديات والتهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي بحيث في المبحث الأول سنتطرق إلى جذور الأزمة الاقتصادية العالمية وكيف أثرت على دول الأعضاء للاتحاد الأوروبي وعلى عملة اليورو، أمّا المبحث الثاني سنتطرق إلى الهجرة بشقيها الشرعي أو غير الشرعي، وكيف أدت إلى صعود الأحزاب المتطرفة و التي أدّت كذلك إلى عودة النزعة القومية وتأثيرها على المسار التكاملي الأوروبي، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى الرهان التكامل السياسي المشترك في ظل التنافس بين دول الأعضاء بحيث تطرقنا في المبحث الأول للخلافات والانقسامات الأوروبية في السياسة الخارجية، أما في المبحث الثاني تطرقنا حول تأثير الخروج البريطاني على الاتحاد الأوروبي، أما في المبحث الرابع فقد تطرقنا كيف لأزمة كورونا خلقت تحدي جديد على الاتحاد الأوروبي وكيف خلقت أزمة بين دول الأعضاء.

أمّا في الفصل الثالث فقد تطرقنا كيف استجاب الاتحاد الأوروبي للتحديات التي تناولناها في الفصل الثاني بحيث تطرقنا في المبحث الأول حول الآليات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة الاقتصادية وأهم المساعدات التي قدمها، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم الآليات لمكافحة الهجرة وأهم الاتفاقيات التي تم الإمضاء عليها، أمّا في المبحث الثالث فلقد تطرقنا إلى أهم الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد لمواجهة وباء كوفيد- 19، أما في المبحث الرابع فلقد تطرقنا لمستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي التهديدات والسيناريوهات، بحيث تطرقنا في المطلب الأول للسيناريو الخطي الذي يتنبأ بأن الاتحاد سيبقى على حاله، أما المطلب الثاني وهو السيناريو الإصلاحي والذي يتنبأ باتحاد أوروبا أكثر من ذي قبل، أما في المطلب الثالث وهو السيناريو الراديكالي الذي يتنبأ بتفكك الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي

الفصل الأول: المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نشأة الجماعة الأوروبية

المطلب الثاني: تأسيس الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها

المطلب الأول: المجلس الأوروبي

المطلب الثاني: المجلس الوزاري

المطلب الثالث: البرلمان الأوروبي و محكمة العدل الأوروبية

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية المشتركة

المطلب الأول: السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: السياسة النقدية

المطلب الثالث: السياسة التجارية والزراعية الأوروبية

خلاصة الفصل

الفصل الأول: المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي

تعتبر التجربة الأوروبية من أنجح التجارب التكاملية في العالم والرائدة بكل المعايير، بسبب النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات وذلك بفضل البنية المؤسساتية التي جعلت منه نظاما اقتصاديا سياسيا فريد من نوعه حيث مرّ الاتحاد بمسيرة حافلة من التعاون، حيث أصبح النموذج التكاملي المثالي وخاصة في المجال الاقتصادي.

المبحث الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي الذي نراه اليوم هو مجموعة نتاج عملية انطلقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحكم الصلب من طرف مجموعة من الدول الراغبة في تحقيق السلام الدائم في المنطقة الأوروبية إلى يومنا هذا والذي مرّ بعدّة مراحل.

المطلب الأول: نشأة الجماعة الأوروبية

بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الأوروبية من الحرب مدمرة منهكة تعيش تمزقات وفوارق اجتماعية واقتصاد مدمر، راغبة بتشكيل تعاون عبر مؤسسات الدولة التقنية والاقتصادية لتحقيق السلام الذي يعيد إليها استقرارها الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى خروج اقتراح وزير الخارجية الفرنسي " روبرت شومان " Robert Schuman في 8 ماي 1950 بتشكيل مجموعة أوروبية للحديد والفحم كوسيلة لمنع المزيد من الحروب بين فرنسا وألمانيا متخذا شعارا " make war not only unthinkable but materially impossible " أي " لن نجعل من الحرب أمرا غير واردا فحسب، بل غير منطقي ماديا أيضا"، لتوافق عليه ست دول أوروبية وهي (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) بغية تنظيم إنتاجها الصناعي تحت سلطة مركزية، وقد تبلور هذا الصراع بتوقيع معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (معاهدة باريس) في نيسان 1951، وأهم مبادئها[1]:

[1]- حسن الشاغل، " الموسوعة السياسية "، تم الاطلاع في: 10 أكتوبر 2020 – 10:00، الرابط:
www.https://political-encyclopedia-gorg/dictionary

1 - رفع العقبات والحدود أمام تجارة الحديد والفحم بين الدول الموقعة.

2 - تطبيق سياسة موحدة مع الدول التي بقيت خارج المجموعة.

3 - حرية دوران القوة العاملة بين الدول الموقعة.

وبعد نجاح اتحاد المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بتحقيق أهدافه، تطلع البعض لإنشاء أوروبا الاتحادية، فتح اقتراح اتحادين آخرين وهم: جماعة دفاع أوروبية وجماعة سياسية أوروبية، وفي حين أن الجمعية العامة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب قد وضعت المعاهدة المتعلقة بهذا الأخير، رفض البرلمان الفرنسي اتحاد الدفاع المقترح وقدم الرئيس " جان مونيه – Jean Monnet" استقالته احتجاجا على الاتحاد السياسي وبدأ العمل على المجتمعات البديلة على أساس التكامل الاقتصادي بدلا من التكامل السياسي.

وتحقيقا لذلك أوكل إلى " بول هنري سباك – Paul Henri Spaak" بعد مؤتمر ميسينا Messina conference" عام 1955 مهمة إعداد تقرير عن فكرة الاتحاد الجمركي، ليشكل ما يسمى تقرير سباك، حجر الزاوية في المفاوضات الحكومية الدولية في مركز "فال دوشيس للمؤتمرات" " Val Duchesse conference center" في عام 1956 وتنتهي بمعاهدة روما في 25 آذار 1957م وتنشئ المجموعة الاقتصادية الأوروبية[1].

وفي نفس العام اتفقت الدول ذاتها على إنشاء جماعة ثالثة وهي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية "أوراتوم – Euratom " وبدأت العمل عام 1957 بالإضافة إلى جماعة الفحم الحجري والصلب، وأصبح يطق على المجموعتين السوق الأوروبية المشتركة.

وفي عام 1965م انصهرت كلا من المجموعة الأوروبية للحديد والفحم والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية بتشكيل نظام إداري موحد وهو الجماعة الأوروبية. وفي وقت لاحق، خلال الستينات، خطت عملية التكامل خطوات واسعة إلى الأمام من خلال تنفيذ الاتحاد

[1]- حسن الشاغل، **مرجع سابق**.

الجمركي والتوقيع على المعاهدة التي وحدت الأجهزة التنفيذية للجماعات الثلاث وأرست مبدأ وحدة الميزانية ورفع الجمارك الداخلية بين الدول وتطبيق تعريفة جمركية مشتركة مقابل دول العالم الثالث.

وفي عام 1972م بغية تعزيز التنسيق بين سياسات إدارة التبادل في البلدان الأوروبية وضمان الاستقرار، تم تحديد هامش تقلب من أجل إنقاذ آلية الأسعار لدعم السياسة الزراعية المشتركة، وتشكل ما يعرف باسم " الثعبان النقدي". وفي عام 1979م تحول الثعبان النقدي إلى اتفاق فعلي للتحويل غدا اسمه النظام النقدي الأوروبي، وفي ذات السنة انتخب البرلمان الأوروبي للمرة الأولى بالاقتراع العام.

وفي عام 1973م حصل أول توسع للجماعة الأوروبية بانضمام كل من المملكة المتحدة والدانمارك، ثم اليونان عام 1981م، واسبانيا والبرتغال في 1986م.

وفي شباط 1984م تم إقرار مشروع المعاهدة بشأن الاتحاد الأوروبي الذي دعمه "سبينيلي– Altiero Spinelli " (والذي كان بمثابة مسودة أولى وفعلية للدستور الأوروبي) وذلك بأغلبية ساحقة في البرلمان، وفي عام 1985 تم التوقيع على اتفاق شنغن من قبل ألمانيا وفرنسا وبلدان " البنيلوكس – Benelux " لتسيير إلغاء عمليات المراقبة على الحدود الداخلية، مع تخطي المقاومة التي كانت تواجهها الجهود الرامية إلى تعزيز حرية حركة الأشخاص والتعاون القضائي داخل الإطار المؤسساتي للجماعة الأوروبية.

وفي كانون الأول من ذلك العام قرر المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ تعديل معاهدة روما وإعطاء دفعة جديدة لعملية التكامل الأوروبي من خلال إنشاء القانون الأوروبي الوحيد، الموقع في " لاهاي – The Hague " في شباط 1986، وإضافة إلى قيامه بإنجاز إصلاحات مؤسساتية هامة، سمح القانون الأوروبي باستمرار المسار نحو استكمال السوق الموحدة وكي تترجم الأهداف التي حدّدها الميثاق الواحد[1].

[1]- حسن الشاغل، **مرجع سابق**.

مع نهاية الحرب الباردة توسع الاتحاد الأوروبي بشكل كبير مع انضمام كل من النمسا، فنلندا والسويد عام 1995، أي توسع الاتحاد الأوروبي نحو الوسط والشرق، ويعتبر من أسمى الإنجازات التي حدثت في تاريخ أوروبا من أجل ضمان أمان وسلامة واستقرار المنطقة وخاصة بعد انضمام كل من الجمهورية التشيكية، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا في عام 2004 والتي تعتبر من الدول الشيوعية سابقا والهدف منه هو القضاء على الشيوعية وضمان أمان واستقرار المنطقة، كما انضمت لاحقا كل من قبرص ومالطا من العام نفسه. أمّا في عام 2007 انضمت كل من بلغاريا ورومانيا، وفي 1 جويلية 2013 انضمت كرواتيا عضو جديد في الاتحاد[1].

المطلب الثاني: تأسيس الاتحاد الأوروبي

جعلت التغيرات الهامة التي طرأت على الساحة الدولية في أواخر الثمانينات انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتي، فبدأت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في طريقها إلى العملة الموحدة والنظام المؤسسي الحالي في عام 1990، وقد شهد ذلك العام دخول المرحلة الأولى من الاتحاد الاقتصادي والنقدي حيز التنفيذ، وكذلك مقدمة روما الأوروبية والمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالاتحاد الاقتصادي والنقدي والاتحاد السياسي، الذي انتهى بتوقيع معاهدة "ماستريخت Maastricht threaty " التي شكلت نقلة نوعية في مسار الوحدة الأوروبية، فهذه المعاهدة التي وقعت في مدينة ماستريخت بهولندا في شباط 1992 عدّت حدثا مهما في تاريخ الوحدة الأوروبية لأنها أنشأت كيانا جديدا حل محل الجماعة الأوروبية، أطلق عليه تسمية الاتحاد الأوروبي، والذي ألغى ولأول مرة الحدود السياسية بين دوله، وشعر المواطن الأوروبي بحرية التنقل والعمل في أي دولة يستقر بها بأنها وطنه، ولعل أبرز إنجاز يمكن أن يسجل لمعاهدة " ماستريخت " أنها وضعت جدولا زمنيا للوحدة الاقتصادية النقدية[2].

---

[1] - "The European Union Ongoing challenges and future prospects", updated December 3, 2018, https://Crsreports.congress.gov.R44249.

[2]- مهند حميد، مهيدي صالح، " **الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقا (دول أوروبا الشرقية نموذجا)** "، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2019، ص ص 39-40.

معاهدة مستريخت التي لم تنص على " اليورو" والبنك المركزي الأوروبي فحسب، بل نصت أيضا على إصلاحات مؤسسية واختصاصات أخرى، فأعطيت الجماعة بعض من الصلاحيات في مجالات عديدة منها التعليم والشباب والثقافة والصحة العامة، وتعزّزت مؤسساتها من نواح عدّة، بما فيها اتساع مجال التصويت بالأغلبية المشروطة في المجلس، وتعزّز دور البرلمان الأوروبي من خلال إجراء " القرار المشترك" الذي اقتضى موافقته إلى جانب موافقة المجلس على القوانين في عدد من المجالات، و كفل له حق الموافقة أو عدم الموافقة على تعيين كل مفوضية جديدة.

وأقيمت ركيزتان جديدتان بجانب الجماعة إحداهما: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والأخرى التي تتعلق " بحرية الحركة والتنقل " والأمن الداخلي سميت ب " التعاون في العدالة والشؤون الداخلية"، ثم أعيدت تسميتها في معاهدة أمستردام " التعاون الشرطي والقضائي في المسائل الجنائية " كان أساس الاثنتين حكوميا دوليا و إن كانتا متعلقتين بمؤسسات الجماعة، و قد سمّي هذا الهيكل الثقيل بأكمله " الاتحاد الأوروبي " متضمنا ركيزة الجماعة الأولى المحورية بجانب الركيزتين الأخريين.

لكن الشخصيات الأكثر فيدرالية في الحكومات رأت أن معاهدة ماستريخت لم تقطع شوطا كافيا، إذ كانوا يريدون إضفاء مزيد من الفاعلية والديمقراطية على الاتحاد في ظل الصلاحيات النقدية الجديدة الحاسمة والتوقعات بالمزيد من التوسع[1].

[1]- جون بيندر و سايمون أشروود، **ترجمة: خالد غريب علي، مراجعة: ضياء ورّاد، الاتحاد الأوروبي " مقدمة قصيرة "** ، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص ص 24-25.

المبحث الثاني: أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها

قبل التحدث والخوض في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأهم اختصاصاتها يجب القول بأن منظمة الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الدولية يدير شؤونه ويعمل على تنفيذ أهدافه من خلال تشكيلة معينة من المؤسسات التي نصت عليها المعاهدات المنشئة لهذا الاتحاد، ومن أهم هذه المؤسسات وهذه الأجهزة هي: المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية.

وفيما يلي سنتطرق إلى المؤسسات الرئيسة للاتحاد الأوروبي واختصاصاتها:

المطلب الأول: المجلس الأوروبي

أحست الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بضرورة تعزيز وتقوية البناء الهيكلي للاتحاد والحاجة إلى صياغة أهداف داخلية أخرى، لذا فقد التمسوا طريقة لتضمن قيام الاتحاد الأوروبي بأعماله بصورة أكثر فعالية ومؤثرة على الساحة الدولية تمخض ذلك عن نتيجة وهي تقريب الرؤساء الأوروبيين أكثر من قضايا وشؤون الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال بوابة اجتماعات القمة، وقد تم تأطير هذا الأمر تحت تسمية المجلس الأوروبي عام 1974، وبذلك تم الاتفاق في قمة باريس 1974 على عقد اجتماعات القمة لرؤساء الدول والحكومات ثلاث مرات سنويا على الأقل تحت اسم المجلس الأوروبي، وقد أصبح مؤسسة قائمة بذاتها منذ عام 1986 ضمن معاهدة القانون الأوروبي الموحد، وأكدت عليه معاهدة ماستريخت 1992، بحيث يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوروبية يساعدهم وزراء الخارجية وعضو من المفوضية، ويجتمع على الأقل مرتين في العام[1].

إذا فإن الهياكل التنظيمية للجماعات الأوروبية الثلاث الأولى لم تتضمن مثل هذه المؤسسة، لذا فهو حديث العهد مقارنة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى.

[1]- صباح رمضان ياسين، " مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصها "، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 01، (العراق: مارس 2016)، ص 11.

يضم المجلس الأوروبي رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، رئاسة المجلس دورية ولمدة (6) أشهر لكل دورة، يتولى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة رئاسة المجلس وتعتد اجتماعاته عامة في إحدى مدن الدولة التي تترأسه، إلا أن معاهدة (نيس) نصت على ضرورة انعقاد جميع اجتماعاته في بروكسل بوصول عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة.

حاليا وبموجب معاهدة لشبونة، تم استحداث منصب رئيس المجلس الأوروبي والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية، حيث سيتولى منصب رئاسة المجلس الأوروبي رئيس متفرغ ينتخب بالأغلبية الموصوفة في المجلس لولاية مدّة سنتين ونصف السنة يمكن تحديدها مرة واحدة، يترأس هذا المنصب حاليا البلجيكي شارل ميشيل Charles Michel.

- **اختصاصات المجلس الأوروبي:**

1 - يترأس ويهتم رئيس المجلس بأعمال المجلس الأوروبي ويضمن إعداد ومواصلة أعمال المجلس بالتعاون مع رئيس المفوضية والعمل على تسهيل التلاحم والتوافق داخل المجلس.

2 - ويؤمن الرئيس التمثيل الخارجي للاتحاد بمستواه ونوعيته في المجالات المرتبطة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك بدون المساس بصلاحيات الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية.

3 - يقتصر عمل المجلس الأوروبي في الغالب على بلورة سياسات وتوصيات وتوجيهات عامة وإصدار بيانات أو نداءات أو توصيات، فهو لا يتخذ قرارات ولا يشرع قوانين ملزمة. بصورة عامة يقوم المجلس بوضع السياسة العامة للاتحاد وحل المشاكل التي يفشل المجلس الوزاري في حلها. وبذلك فإن المجلس الأوروبي يوصف بأنه مؤسسة ما بين الحكومات وليس مؤسسة ما فوق الوطنية[1].

[1]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 11.

المطلب الثاني: المجلس الوزاري

يعتبر المجلس الوزاري مؤسسة لها وجودها منذ معاهدة باريس التي أنشئت بموجبها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وهو يعد السلطة التنفيذية في الاتحاد، ويشترط في من يمثل دولته في هذا المجلس أن يكون وزيرا (وعادة إن من يمثل دولتهم في هذا المجلس هم وزراء الخارجية)، ولكن هؤلاء الممثلون (أي الوزراء) يتغيرون في المجلس تبعا لطبيعة الموضوع المطروح على المجلس، فعندما يكون الموضوع المطروح للمناقشة، مثلا موضوع صناعي، فإن المجلس يتشكل من وزراء الصناعة الممثلين للدولة الأعضاء وهناك العديد من الموضوعات التي تعقد اجتماعات المجلس حولها منها: القضايا العامة، الزراعة، الاقتصاد، الشؤون المالية، البيئة، المواصلات، العمل والشؤون الاجتماعية...الخ.

إلا الممثلين في هذا المجلس يمثلون مصالح حكوماتهم وبذلك فإنهم يعملون على إتباع تعليماتهم ويترأس اجتماعات المجلس الوزاري الوزير الممثل لإحدى الدول الأعضاء وذلك بالتناوب لمدة ستة أشهر تبعا للتسلسل الهجائي للدول.

- **اختصاصات المجلس الوزاري:**

1- مجلس الاتحاد الأوروبي يمارس السلطة التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي فهو الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الاتحاد الأوروبي.

2- ينسق السياسات الاقتصادية ما بين الدول الأعضاء.

3- يبرم نيابة عن الاتحاد الأوروبي الاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية.

4- يشرك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وفي إقرار ميزانية الاتحاد.

5- يمنح المجلس المفوضية الأوروبية التخويل بإصدار تعليمات خاصة لتنفيذ القوانين التي يصدرها المجلس[1].

[1]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 12.

يلاحظ أن للمجلس خصائص مزدوجة، فهو يكتسب خصائص الأجهزة ما بين الحكومات وخصائص مؤسسات ما فوق الوطنية في ذات الوقت، ذلك أن ممثلي الدول الأعضاء يتبعون تعليمات دولهم ويراعون مصالحها إلا أن الهدف من التعليمات الموجهة إليهم تحقق أهداف الجماعة وليس تحقق المصالح الوطنية.

المطلب الثالث: البرلمان الأوروبي

البرلمان الأوروبي مؤسسة قائمة منذ معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ولكن تحت تسمية (الجمعة البرلمانية) وكانت وقتها تتكون من (87) مندوبا يتم تعيينهم من قبل البرلمانات الوطنية. إن دور الجمعية البرلمانية كان ضعيفا بحيث وصف بأنه كان يشبه جمعية المساهمين في شركة أكثر من كونه هيئة برلمانية حيث لم يكن يتمتع بسلطات مؤثرة ضمن إطار الاتحاد الأوروبي. كما وقد نصت معاهدة روما أيضا على إنشاء جمعية مشتركة لتكون بمثابة برلمان لكل من الجمعية الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وقد تم توحيد هذه الجمعيات الثلاث في جمعية واحدة بموجب بروتوكول ملحق بمعاهدة " روما " وذلك تجنبا لتعدد البرلمانات، وأطلق عليها تسمية (الجمعية البرلمانية الأوروبية) وقد سميت باسم (البرلمان الأوروبي) منذ عام 1962، رغم عدم تقنين اسمها إلا بعد صدور معاهدة القانون الأوروبي الموحد عام 1986 كانت هذه الجمعية تتكون من (142) عضوا عند معاهدة روما يتم تعيينهم من قبل البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، ثم ارتفع عدد أعضائها إلى (198) عضوا عند التوسع الأول للجماعة عام 1967 ويبلغ عدد أعضاء البرلمان الأوروبي مند معاهدة نيس (732) عضوا[1].

إن قوة وتأثير البرلمان الأوروبي تكمن بصورة أساسية في قوته على إجلاء التعديلات، وبالتالي في تبني أو رفض ميزانية الاتحاد الأوروبي، ويستمد البرلمان الأوروبي شرعيته من الاقتراع العام المباشر الذي يصوت فيه مواطنو الدول الأوروبية وينتخبون ممثليهم لمدّة خمس سنوات، وقد زادت المعاهدة الأوروبية اللاحقة البرلمان الأوروبي قوة في التأثير، وخاصة معاهدة ماستريخت 1992 ومعاهدة

[1]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 12.

"أمستردام 1997، اللتان حولتا البرلمان الأوروبي إلى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية[1].

جدير ذكره أن معاهدة لشبونة قد عززت من دور البرلمان الأوروبي أكثر من خلال تشريعات الاتحاد وميزانية الاتحاد، والاتفاقيات بوجه خاص، وزيادة المشاركة في اتخاذ الإجراء في صنع السياسات وسيكفل للبرلمان الأوروبي وضعها على قدم المساواة مع المجلس الوزاري[2].

بصدد طريقة انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي، قررت قمة باريس 1974 باختيار أعضاءه عن طريق الانتخاب المباشر وتم تطبيق هذا القرار في حزيران/جوان 1979، يحق لكل مواطن أوروبي في الدول الأعضاء ترشيح نفسه وأن ينتخب في أي دولة عضو يقيم فيها وبنفس الشروط المطبقة على مواطني هذه الدولة، يعقد البرلمان دوراته السنوية في شهر آذار/مارس سنويا، كما يعقد دورات استثنائية ويقع مقره الرئيسي في " ستراسبورغ " بفرنسا، وهو يصدر قراراته بالأغلبية المطلقة عدا بعض المسائل التي تحتاج إلى الأغلبية الموصوفة مثل التصديق على الميزانية وتوجيه اللوم إلى المفوضية الأوروبية.

إن أعضاء البرلمان الأوروبي مستقلون في أعمالهم فهم غير ملزمين بأية تعليمات أو توجيهات في أية دولة، إلا أن هذا لا يمنعهم من تشكيل التكتلات البرلمانية معا على وفق التوجهات السياسية لأعضائه، لذا فإن الأعضاء يصنفون بحسب اتجاهاتهم السياسية وليس بحسب جنسياتهم الوطنية.

فمقاعد النواب في قاعة البرلمان لا تكون في مجموعات حسب جنسياتهم وإنما في مجموعات سياسية، وله في الوقت الراهن سبع مجموعات سياسية بالإضافة لفئة المستقلين، وتمثل هذه المجموعات السياسية أكثر من مائة حزب سياسي مختلف[3].

- **اختصاصات البرلمان الأوروبي:**

البرلمان الأوروبي يمارس ثلاث سلطات أساسية وهي:

---

[1]- الاتحاد الأوروبي بالعربية www.eu.arabic.org، تاريخ الاطلاع 10 أكتوبر 2020 13:00.

[2]- معاهدة لشبونة https://europa.eu./lisbontreat/ **مرجع سابق**، تاريخ الاطلاع 10 أكتوبر 2020 13:00.

[3]- الاتحاد الأوروبي بالعربية www.eu.arabic.org **مرجع سابق**.

التشريع والإشراف على الميزانية ومراقبة التنفيذ كالآتي:

1- سلطة التشريع:

بداية كانت مهمة البرلمان الأوروبي استشارية، إلا أنه بعد انتخاب أعضائه بطريقة مباشرة منذ عام 1979م منح البرلمان وبالتدريج سلطات أخرى في مجال التشريع عن طريق نظام (إجراء التعاون) و(إجراء المشاركة) و (إجراء الموافقة) وذلك ضمن معاهدة القانون الأوروبي الموحد سنة 1986 ومعاهدة ماستريخت 1992، ومعاهدة أمستردام 1997 وبذلك قوة سلطة التشريع للبرلمان الأوروبي أكثر مما كان عليه في البداية.

2- سلطة الرقابة:

للبرلمان الأوروبي سلطة الرقابة على نشاطات الاتحاد بوجه عام وعلى نشاطات المفوضية بوجه خاص، فله اختصاص المصادقة على تعيين رئيس المفوضية وأعضاءها وله حجب الثقة عندها بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين، ويقوم البرلمان بالإشراف على أداء المفوضية عن طريق تقديم الأسئلة الشفوية والتحريرية ويستطيع أيضا مناقشة التقرير السنوي للمفوضية وتقيم أداء رئيس وأعضاء المفوضية، كما يستطيع البرلمان إلقاء اللوم على رئيس المفوضية وأعضائها وهنا عليهم تقديم الاستقالة.

إن سلطة الرقابة التي يتمتع بها البرلمان تمتد لتشمل أعمال المجلس الوزاري أيضا، فبإمكان البرلمان توجيه الأسئلة الشفوية والتحريرية إلى المجلس، وهذا الأخير ملزم بتقديم أعماله وبرامجه للبرلمان، وفي حال وجود مشكلة فإن من حق البرلمان تشكيل اللجان التحقيقية للنظر في أعمال المجلس.

ويمارس البرلمان دوره الرقابي أيضا وفقا لنظام الشكاوي، إذ من حق كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو له مكتب مسجل في إحدى دول الاتحاد، بمفرده أو مع الآخرين أن يتقدم بالتماس حول أمر يدخل في اختصاصات الجماعة ويمسه شخصيا إلى البرلمان الأوروبي، وفي هذه الحالة على البرلمان التحقق من هذه الشكاوي واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة بشأنها[1].

[1]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 14.

3- سلطة إقرار الموازنة:

اكتسب البرلمان هذه السلطة تدريجيا، حيث بدأت منذ سنة 1979، بعدها يستلم البرلمان مشروع الموازنة يقوم بمناقشة وإقراره بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين عند القراءة الأولى لمشروع الميزانية، يحق للبرلمان تعديل المشروع بخصوص تغيير بنود النفقات الإلزامية، شرط أن لا تؤدي إلى زيادة النفقات الإجمالية، كما له أيضا حق إدخال التعديلات على النفقات غير الإلزامية، وفي القراءة الثانية، فإنه يقرر إما اعتماد أو رفض الميزانية المقترحة بشكل نهائي.

4- الدور السياسي للبرلمان الأوروبي:

للبرلمان دور سياسي مهم إذ أنه يعتبر الحجر الأساسي في عملية بناء الاتحاد الأوروبي، فهو بعدّ بمثابة (جماعة ضغط) ضمن مؤسسات الاتحاد ذلك لأنه يحوي بداخله مجموعة كبيرة من الأحزاب الأوروبية التي تتمتع بتأييد شعبي واسع في الدول الأوروبية، حيث أن هذه الأحزاب تقوم بدول حيوي وفعّال عن طريق الضغط على حكوماتها للإسراع في عملية الاندماج الأوروبي، لذا فإن البرلمان يعتبر المحرك الأساسي لسياسة الاتحاد، ولاشك أن دوره يتصاعد تدريجيا، فمعاهدة لشبونة تؤكد على دور البرلمان الأوروبي من جديد جنبا إلى جنب البرلمانات الوطنية.

المطلب الرابع: المفوضية الأوروبية و محكمة العدل الأوروبية

أولا : المفوضية الأوروبية

تعتبر المفوضية الأوروبية العنصر الثاني الأساسي في عملية صنع سياسة الاتحاد الأوروبي، كانت المفوضية في ظل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب تسمى (السلطة العليا)، حيث أطلق عليها تسمية (المفوضية) في ظل معاهدة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبموجب اتفاقية الدمج عام 1965 تم توحيد الأجهزة الثلاثة في الجماعات الثلاث في جهاز واحد سمي ب (مفوضية الجماعات الأوروبية) [1].

[1]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 17.

كان عدد أعضاء هيئة المفوضين (9) أعضاء عند معاهدة الدمج 1965، وفي عام 1972 أصبح عددهم (13) عضوا، وفي عام 1986 صار عددهم (17) عضوا وثم أصبح عددهم (20) عضوا عام 1995، إلا أن معاهدة نيس عام 2000 أدخلت تعديلا جوهريا على هذه الهيئة حيث بموجبها تتكون المفوضية اعتبارا من 2005 من مواطن واحد لكل دولة عضو.

يتم تعيين أعضاء المفوضية بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء، حيث يتم تعيينهم على أساس التنافس والقدرة على العمل باستقلالية لصالح الاتحاد نفسه ولمدة (5) سنوات قابلة للتجديد، لذا فإنهم غير ملزمون بأخذ التعليمات من حكوماتهم، فالمفوضية عبارة عن إطار للتعبير عن مصالح الاتحاد ككل عكس المجلس الوزاري الذي يعبر عن مصالح الدول الأعضاء للمفوضية رئيس وهيئة مفوضين ومجالس إدارية وإدارات عامة وسكرتارية عامة إضافة إلى عدد كبير من المفوضين الإداريين. يعين المجلس الأوروبي على مستوى رؤساء الدول والحكومات رئيس المفوضية من بين مرشحين الدول الأعضاء بقرار يتخذ بالأغلبية الموصوفة، ولابد من موافقة المفوضية باختيار واعتماد قائمة المفوضين، ويجب موافقة البرلمان الأوروبي على هيئة المفوضين ويجوز للبرلمان بأغلبية ثلثي المشاركين في التصويت والأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء سحب الثقة من المفوضية.

إن الاختصاص الأساسي للمفوضية هو اختصاص تنفيذي ولكن في نفس الوقت لها حق المشاركة في العملية التشريعية وفق آليات محدّدة في المعاهدات الأوروبية، حيث تستطيع المفوضية أن تقدم اقتراحات ومشاريع القوانين من تلقاء نفسها أو بتوجيه من البرلمان الأوروبي أو المجلس الأوروبي، وكذلك لها أن تقدم الاستشارات إلى الحكومات الأوروبية والمراكز التجارية والصناعية، وتتمتع بدور توفيقي تشريعي بين البرلمان والمجلس الوزاري عند إجراء المشاركة وإجراء التعاون التشريعي وكما لها أيضا حق إصدار اللوائح بتفويض المجلس الوزاري في مجال الزراعة[1].

- **اختصاصات المفوضية الأوروبية:**

1- إدارية العملية التكاملية الأوروبية.

2- إصدار اللوائح والتوجيهات والإرشادات للقيام بوظيفتها التنفيذية.

[1]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 17.

3- إعداد اللوائح الداخلية والقرارات الإدارية اليومية وإصدارها.

4- تقوم بإدارة أموال الاتحاد وتدقيق الميزانية السنوية للاتحاد وإصدار القرارات الإدارية لتنفيذ الميزانية والمصروفات المتعلقة بها.

5- تقوم بالإشراف على تنفيذ المدفوعات من جانب الحكومات الوطنية والرقابة على كل ما يتعلق بالأمور المالية والمصرفية للاتحاد.

6- مراقبة ومتابعة كيفية ومدى تنفيذ الهيئات الوطنية لبنود المعاهدات الأوروبية في مجال الجمارك العامة والهيئات الزراعية والتفتيش.

7- الكشف على المخالفات والمخالفين سواء من الدول أو الشركات وإخبارهم بها ودعوتهم إلى تصحيح هذه المخالفات. وبهذا الخصوص للمفوضية إعطاء مهلة لمدة أسبوعين للمخالف لتصحيح المخالفة وإذا لم تستجب الدولة أو الشركة فإنها تصدر رأيا مسببا، حيث تذعن بها الجبهة المخالفة. كما تستطيع المفوضية إحالة القضية إلى المحكمة الأوروبية حيث يكون قرار المحكمة ملزما لطرفي النزاع.

وتستطيع المفوضية الاستعانة بالسلطات القضائية الوطنية المختصة حال تلقيها شكاوي من الأشخاص والأفراد في مواضيع متعلقة بتنفيذ بنود المعاهدات والتشريعات الأوروبية وذلك بهدف التحقيق في هذه الشكاوي ولإصدار القرار الملائم فيها.

8- تعتبر المفوضية الجهاز التمثيلي للاتحاد، حيث أنها تقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الخارجية للاتحاد[1].

تعتبر المفوضية سلطة فوق الوطنية على الحكومات الأوروبية وعلى الأشخاص والأفراد التابعين للدول الأعضاء وذلك بخصوص كافة المواضيع المتعلقة بتنفيذ معاهدات وتشريعات الاتحاد الأوروبي[2].

[1]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 18.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 19.

ثانيا: محكمة العدل الأوروبية

تأسست عام 1952 مع مجموعة الفحم والصلب، وبعد توقيع معاهدة روما أصبح يطلق عليها محكمة عدل الجماعات الأوروبية، وفيما بعد أصبحت تعرف بمحكمة العدل، يقع مقرها في لوكسمبورغ، تتكون من 25 قاضيا قواقع قاض واحد عن كل دولة عضو، يعينون لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، ويتم تعيين رئيسها من بين أعضائها لمدة ثلاث سنوات، ويساعد هؤلاء القضاة ثمانية محامين، ويمكن لمحكمة العدل أن تطلب زيادة المحامين إلى عشر محاميا إن رأت أن ذلك ضروريا. يتم تعيين أعضائها قضاة ومحامين باتفاق الدول الأعضاء بعد استشارة اللجنة الاستشارية التي تم إنشاؤها بموجب معاهدة لشبونة[1].

وتعتبر هذه المحكمة الجهاز القضائي الأعلى للاتحاد حيث تلعب دورا كبيرا في عملية التكامل والاندماج الأوروبي ليس فقط بسبب سعة الاختصاصات التي تتمتع بها المحكمة وإنما أيضا بسبب اعتبار الجماعة الأوروبية جماعة تضامنية تعاقدية تقوم وقبل كل شيء على فكرة احترام القانون[2].

هناك أيضا محكمة تعرف بالمحكمة الابتدائية تأسست عام 1989، وبموجب معاهدة لشبونة أصبح يطلق عليها " المحكمة "، تتشكل من 27 قاض بواقع قاض واحد عن كل دولة عضو لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، يتم تعيينهم باتفاق الدول الأعضاء بعد استشارة اللجنة الاستشارية، يتم تجديد أعضائها جزئيا كل ثلاث سنوات، ويمكن تعيين محامين لمساعدة القضاة إذا طلبت المحكمة ذلك[3].

كان الغرض من إنشائها تخفيف العبء عن محكمة العدل، حيث تختص بالفصل في القضاء المرفوعة من قبل الأفراد والأشخاص وقضايا أخرى، وأحكامها قابلة للاستئناف أمام محكمة العدل في مدّة أقصاها شهرين منذ صدور الحكم.

---

[1]- رقية غربي، " السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة "، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، فرع علاقات دولية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 91.

[2]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 19.

[3]- رقية غربي، **مرجع سابق**، ص 92.

- **اختصاصات محكمة العدل الأوروبية:**

1- الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات ذات صلة بالاتحاد الأوروبي.

2- الفصل في المنازعات التي قد تصور بين مؤسسات الاتحاد من جهة وبين الدول الأعضاء من جهة أخرى، أو بين مؤسسات الاتحاد بعضها مع البعض.

3- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الأفراد والشركات من جهة وبينهم وبين الدول الأعضاء من جهة أخرى، حول الحقوق والالتزامات المترتبة على أنشطة الاتحاد.

4- تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

5- الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية وتحديد القوانين الواجبة التطبيق على هذه المسائل.

إن الأحكام الصادرة في محكمة العدل الأوروبية نهائية ولا تستأنف من قبل أي محكمة أخرى تكون ملزمة للدول الأعضاء والمؤسسات الجماعية، وكما أن صلاحيات محكمة العدل الأوروبية ذات طبيعة فوق الوطنية لأن قراراتها تلزم جميع الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد وكذلك الأفراد والأشخاص[1].

[1]- صباح رمضان ياسين، **مرجع سابق**، ص 19.

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية المشتركة

تأسست السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي Common Forlign and Security Policy (CFSP) في عام 1993، ومنذ ذلك الحين تم تعزيزه بمعاهدات مختلفة. اليوم يتحكم البرلمان في CFSP ويساهم في تطويره، لاسيما من خلال دعم خدمة العمل الخارجي الأوروبي The European External Action Service (EEAS) والممثلين الخاصين للاتحاد European Union Special Representative (EUSR) ووفود الاتحاد، تحدد صلاحيات البرلمان المتعلقة بالموازنة حجم ونطاق CFSP، وكذلك الأدوات المالية للاتحاد التي تعدم الأنشطة الخارجية للاتحاد [1]. كما عرف الاتحاد الأوروبي عدّة سياسات مشتركة كالسياسة النقدية المشتركة والسياسة التجارية والزراعية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي

بعدما عرف الاتحاد الأوروبي قفزة نوعية باتجاه توحيد سياسته في جميع المجالات، فمع نهاية الحرب الباردة وجدت المجموعة الأوروبية نفسها تواجه فجوة كبيرة خاصة فيما يتعلق بالأمن والدفاع، فعملت هذه الأخيرة في ظل هذه الظروف على استحداث سياسات أمنية دفاعية مشتركة، مما أدى في نهاية الأمر إلى عمل الدول الأعضاء على تقوية روابطها، وذلك بتفاوضها على معاهدة جديدة واتفقوا على جوانبها الأساسية في المجلس الأوروبي بماستريخت في 1991 وتم التوقيع عليها في 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1999، وقد سميت بمعاهدة الاتحاد الأوروبي[2].

فكانت معاهدة ماستريخت من أولى من بنت تلك الجهود، فقد أثارت هذه الأخيرة محاولات من طرف أعضاء الاتحاد الأوروبي من أجل البحث عن سبيل صياغة وبناء الأمن الأوروبي تزامنا مع

---

1 - Jérome Legrand, "Politique étrangère : objectifs, instruments et réalisations", Fiches thématique sur l'Union européenne, parlement européen, 12/2020, sur le site : www.europarl.europa.eu/factsheets/fr

2- محمد الصالح صاحبي، "السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المغاربية (الهجرة غير شرعية نموذجا)"، **مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستير** ، شعبة العلوم السياسية – تخصص دراسات أمنية في المتوسط، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص 14.

المستجدات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، فكانت السياسات الأمنية الأوروبية الموحدة أهم التحديات التي يسعى إليها صناع القرار في المجموعة الأوروبية، وقد ركز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت على توحيد القضايا السياسية الخارجية والأمنية ومنها:

- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
- صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد.
- الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء مما يعني أن يكون الدفاع خارجي وأمني وداخلي.
- حفظ النظام والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة.

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال السياسات الأمنية إلى بلوغ الوحدة السياسية ومنها إلى سياسة دفاعية موحدة لدول المجموعة الأوروبية، فكانت تلك المعاهدة نتاج للتعاون السياسي بين دول الاتحاد، فمن ثمراتها أن يتبنى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي منذ عام 1993 حوالي أكثر من 70 موقف مشترك متمثل في قضايا السياسة الخارجية، مثل تلك التي وجهت لدول البلقان وكذلك سياسات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وجاءت معاهدة أمستردام لتوقع من طرف دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال المجلس الأوروبي على المعاهدة سنة 1997 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1999 لتؤكد على مبدأ توحيد السياسة الأمنية والخارجية ولو بصورة لا ترقى إلى تطلعات الاتحاد الأوروبي، ولكن كان لها الأثر في بناء أرضية للسياسات الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. أثارت هذه الأخيرة مهام جديدة حيث شملت عمليات الإغاثة وعمليات حفظ السلام، وفي إطار واحد وتحت إشراف وثيادة مؤسسات الاتحاد الأوروبي إضافة إلى هذا فقد حددت معاهدة أمستردام خمسة أهداف للاتحاد الأوروبي وهي:

1 –حماية المصلحة الأساسية للاتحاد وضمان استقلاليته.

2 –تقوية أمن الاتحاد الأوروبي[1].

[1]- محمد الصالح صاحبي، **مرجع سابق**، ص 14.

3 –المحافظة على السلم وتقوية الأمن الدولي.

4 –الترويج للتعاون الدولي.

5 –دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.

وقد عمل الاتحاد الأوروبي من خلال سعيه على تجسيد سياسة أمنية مشتركة إلى صيانة القيم المشتركة ومصالح وحداته، من خلال الجهود المبذولة في إطارها الجماعي، وقد كان هذا واضحا من خلال انعقاد المجلس الأوروبي لمدينة كولومبي ا في عام 1999[1]، وكذلك في قمة هلسنك ي من عام 1999 حيث أوصى المجلس الأوروبي في اجتماعه في هذه القمة الأخيرة أنه لا داعي لاستمرار الناتو بعد انهيار حلق وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، كما أوصى كذلك بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع، وتكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية[2].

وقد كان هذا المسعى الأوروبي أثر كبير في تكوين سياسة أمنية أوروبية التي تضمن منظومة دفاعية وحضورها العسكري دون المساس بالتحالف بين ضفتي الأطلسي هذا الطرح الذي حمل لواءه بعض الدول الأوروبية، ونخص بالذكر الحكومة الفرنسية التي لا تزال تسعى لتكوين قوة أوروبية مشتركة يسند إليها حماية واستقرار الاتحاد دون الرجوع إلى الحلف الأطلسي، هذا ما يعني استقلالية أوروبا عن الوصاية الأمريكية خاصة حينما يتعلق الأمر بالقضايا الدولية، موضحة بذلك استعدادها لبلوغ مرحلة جديدة في سياستها الخارجية والأمنية المشتركة، حيث تذكر المفوضية الأوروبية في أحد تقاريرها ما يلي: " على مدى العهد الماضي تمت سياسات الأمن والدفاع الأوروبية كجزء لا يتجزأ من سياساتها الخارجية والأمنية المشتركة في الخبرة والقدرة وذلك بإرسال أكثر من 20 مهمة للاستجابة للأزمات الدولية تتراوح بين بناء السلام بعد التسونامي في آسيا إلى حماية اللاجئين في تشاد"[3].

في يونيو 2015، أصدر المجلس الأوروبي تعليماته للممثل السامي بوضع إستراتيجية شاملة للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية بحلول يونيو 2016 على أبعد

---

[1]- محمد الصالح صاحبي، **مرجع سابق**، ص ص 14–15.

[2]- أحمد سعيد نوفل، " الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 28، 2010، ص ص 15–16.

[3]- محمد الصالح صاحبي، **مرجع سابق**، ص ص 15–16.

تقدير، جاء هذا القرار بعد التقييم الإستراتيجي للتغيرات والتحديات الرئيسية في البيئة العالمية الذي أجراه الممثل السامي والذي خلص إلى أن هناك حاجة إلى مراجعة إستراتيجية الأمن الأوروبية لعام 2003، كان الهدف من الإستراتيجية هو توفير إطار عمل إستراتيجي واسع يمكن للاتحاد من خلاله فهم التحديات الدولية الحالية والاستجابة لها بطريقة قوية ومتماسكة بالاعتماد على مجموعة واسعة من الأدوات والآليات المتاحة له.

وفي 28 يونيو 2018، قدم الممثل السامي الإستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، بالتركيز على الأمن وطموحه للاستقلال الإستراتيجي ونهجه المنطقي والعملي تجاه بيئة أوروبا، وتمثل الإستراتيجية العالمية للاتحاد تغييرا كبيرا مقارنة بالإستراتيجية للأمن لعام 2003 وتحدّد هذه الإستراتيجية اتجاه النظام العالمي للاتحاد خمس أولويات للسياسة الخارجية وهي:

-أمن اتحادنا.
-صمود الدول والمجتمعات في جوارنا الشرقي والجنوب.
-نهج متكامل اتجاه النزاعات.
-التعاون الإقليمي (تعاون بين دول الأعضاء).

الحوكمة العالمية في القرن الحادي والعشرين من أجل تفعيل الرؤية المحددة في الإستراتيجية الشاملة للاتحاد فيما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع، قدم نائب الرئيس الموارد البشرية للاتحاد الأوروبي إلى مجلس الشؤون الخارجية خطة لتنفيذها، والتي تحدد ثلاث مجموعات من الأولويات:

-الاستجابة للأزمات والنزاعات الخارجية[1].

[1] - Jérome Legrand, **Op.Cit.**

-بناء قدرات الشركاء.

-حماية الاتحاد الأوروبي ومواطنيه.

وفي نهاية 2018، نشر البرلمان الأوروبي تقريره السنوي حول تنفيذ أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتأكيدا على قناعته بأن التحديات التي يجب أن يواجهها الاتحاد لا يمكن التغلب عليها إلا بشكل جماعي، دعا أعضاء البرلمان الأوروبي إلى سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة حقيقية تستند إلى الاستغلال الإستراتيجي و تكامله، لاسيما من حيث القدرات في المجالات الصناعية و يوصي التقرير على وجه الخصوص بتعزيز المرونة الداخلية للاتحاد في مواجهة التدخل الخارجي[1].

المطلب الثاني: السياسة النقدية

إذا كان العقد الموحد قد نجح في القضاء على معظم العراقيل الفنية والإدارية التي اعترضت السوق المشتركة، فإن هناك عراقيل أخرى أخذت تعترض سبيل السوق الموحد، وهي عراقيل نقدية ومالية تتمثل في تقلبات سعر الصرف وسعر الفائدة التي تعيق حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والعملة، وأصبح لها أثر يشبه أثر الرسوم الجمركية التي ما فتئت الجماعة تتخلص منها بإقامة الاتحاد الجمركي، هذه المشاكل والعراقيل دفعت أعضاء الجماعة الاقتصادية إلى البحث عن السبل الكفيلة للتخلص منها، ووجدت أن ذلك لن يتحقق إلا بالسعي إلى إقامة سياسة نقدية موحدة بين أعضاء الجماعة الذين لم يتمكنوا من إقرار هذه السياسة الموحدة إلا من خلال معاهدة " ماستريخت "، رغم أن هذه المشاكل ظهرت قبل ذلك بفترة طويلة وتحديدا خلال سنوات السبعينات بانهيار نظام "بريتن وودز" " Breton Woods " الذي كان يشكل الأساس لتثبيت سعر الصرف، وبانهياره أحدث مشاكل عديدة داخل السوق، فاتخذت الدول الأعضاء حينها محاولات عدّة لكنها لم تكن جدية بقدر ما كانت جدية الترتيبات التي وضعتها معاهدة " ماستريخت "، ومن تلك المحاولات إقامة نظام الثعبان " Snake in the Tunel " عام 1972 الذي لم يثبت فاعليته، فتم استبداله بالنظام النقدي الأوروبي " European Monetary System "

1 - Jérome Legrand, **Op.Cit.**

" EMS " الذي دخل مجال التطبيق في منتصف 1979، ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملية سعرين أحدهما مركزي والثاني محوي، كما أنشأ هذا النظام وحدة النقد الأوروبية " ECU " " European Currency Unity " وهي سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة، ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي، والتجارة الخارجية لكل دولة، وتتغير النسبة دوريا كل خمس سنوات، ويقابل إصدار " ECU " قيام المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة 20 % من احتياطاتها الذهبية و 20 % من أرصدتها الدولارية لدى صندوق التعاون الأوروبي.

رغم أن هذا النظام خلق نوع من الاستقرار نسبيا في عملات الدول، إلا أنه لم يشكل الخطوة الحاسمة في تحقيق الوحدة النقدية، في حين شكلت معاهدة "ماستريخت" هذه الخطوة، وقد حددت عدة مراحل لبلوغها، تبدأ المرحلة الأولى بعد عقد الاتفاقية مباشرة وتستمر إلى نهاية 1993، وتمثل هدفها الأساسي في زيادة التعاون الاقتصادي والنقدي والمالي بين دول الأعضاء، أمّا المرحلة الثانية فتبدأ في جانفي 1994 يتعين فيها على الدول الأعضاء اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتحقيق الانضباط في الموازنات العامة وتفادي العجز الزائد في تمويل الصفقات الحكومية، وتبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة في الدول من جانفي 1999 حيث يتم فيها استخدام اليورو بالتعاملات المالية إلى جانب العملات الوطنية إلى أن يتم سحب هذه الأخيرة من التداول في جانفي 2002. (1 ECU = 1 EURO).[1]

المطلب الثالث: السياسة التجارية والزراعية الأوروبية

السياسة التجارية هي اختصاص حصري للاتحاد الأوروبي، مما يعني أنه من اختصاص الاتحاد الأوروبي وليس للدول الأعضاء التشريع بشأن المسائل التجارية وإبرام اتفاقيات التجارة الدولية، إذا كانت الاتفاقية تشمل مسائل ذات اختصاص مختلط، فلا يجوز للمجلس إبرامها إلا بعد أن تصدق عليها جميع الدول الأعضاء، ونظرا لأنه لا يتبع عدّة إستراتيجيات تجارية منفصلة ولكنه يتحدث بصوت واحد على المسرح العالمي و يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة قوية في التجارة الدولية[2].

[1]- رقية غربي، **مرجع سابق**، ص ص 67-68.

[2] - Conseil de l'Union Européenne, "politique commerciale de l'UE", le 2 décembre 2020, sur le site : www.europail.europa.eu/factsheets/fr

تم إنشاء السياسة الزراعية المشتركة (Common Agricultural Policy (CAP في عام 1962، وهي سياسة مشتركة بين جميع دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتم إدارتها وتمويلها من الموارد من الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي[1].

أولا: السياسة التجارية المشتركة:

اعتمدتها الجماعة الاقتصادية كآلية مهمة لتحقيق هدفها في الوحدة الاقتصادية، وإن إقامة الاتحاد الجمركي عام 1968م بين دول الجماعة الأوروبية جعلها كتلة واحدة في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم، ومع تحول الاتحاد الجمركي إلى سوق اقتصادية موحدة بدأت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية تفقد تدريجيا صلاحيتها وسلطاتها في مجال رسم وتنفيذ السياسة التجارية لصالح مؤسسات تكاملية أخذت على عاتقها إدارة العلاقات التجارية مع العالم الخارجي باسم الدول الأعضاء، وفي ما يتعلق بتنظيم حركة التجارة الخارجية، فإن مؤسسات التكامل الأوروبي تبذل أقصى ما تستطيع لمد جسور تجارية مع دول العالم الخارجي، من الاتفاقيات التي تقوم الجماعة بعقدها مع الدول غير الأعضاء في إطار السياسة التجارية ما يعرف باتفاقيات الارتباط والتي تقسم إلى قسمين:

القسم الخاص بالاتفاقيات مع المستعمرات الأوروبية القديمة، والهدف منها تحسين شروط التبادل التجاري لصالح تلك الدول غير الأعضاء وتقديم المساعدات.

الاتفاق الذي يؤهل الدولة الطرف فيه الحصول على عضوية الجماعة الأوروبية كاتفاق الارتباط مع اليونان عام 1962 التي حصلت على العضوية عام 1981 بينما تركيا التي عقدت اتفاق ارتباط عام 1964 والتي لم تحصل للآن على عضوية الاتحاد الأوروبي[2].

---

[1] - European Union, les européens, "l'agriculture de la politique agricole commune (PAC)", **Rapport**, 2016, sur le site : https://bookshop.europa.eu

[2]- مهند حميد، مهيدي صالح، **مرجع سابق**، ص ص 52-54.

ثانيا: السياسة الزراعية المشتركة

تعد الزراعة من أهم القطاعات التي اهتمت بها العملية التكاملية الأوروبية، فقد نصت معاهدة روما على ضرورة بلورة سياسة مشتركة في قطاع الزراعة، وطالبت في المادة 43 بعقد مؤتمر زراعي في موعد لا يتجاوز عامين من دخول المعاهدة حيز التنفيذ، وعقد المؤتمر بالفعل في " ستريزا " بإيطاليا خلال الفترة من 3–11 جويلية 1958 وفيه وضعت اللبنات الأولى لسياسة زراعية أوروبية مشتركة تحل محل السياسات الوطنية.

وتستهدف تلك السياسة زيادة الإنتاجية واستقرار الأسعار مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الأوروبي، و وضع نظام مشترك للأسعار، حيث يقوم وزراء الزراعة كل عام بوضع أثمان محدّدة للمنتجات الزراعية.

ولقد شرعت الجماعة الأوروبية بإنشاء صندوق الإرشاد والضمان الزراعي الأوروبي (EAGGF) في 14 جانفي 1962 ودخل حيز التنفيذ في عام 1964، وبينما تمارس شعبة الإرشاد تمويل العمليات اللازمة لتحسين هياكل الإنتاج والتسويق، فإن شعبة الضمان تقوم بتحقيق استقرار الأسعار، حيث حققت السياسة الزراعية المشتركة نجاحات كبيرة كتسجيلها لمعدلات نمو سنوية تزيد في المتوسط بمقدار النصف عن معدلات النمو السنوي العام، وهو ما ساعد على إمداد المستهلك الأوروبي بحاجاته من المنتجات الزراعية وبسعر مستقر إلى حد كبير، ومكّن دول أوروبية زراعية كفرنسا من تحقيق زيادة في صادراتها الزراعية، وحولت القطاع الزراعي من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث[1].

[1]- مهند حميد، مهيدي صالح، **مرجع سابق**، ص ص 48–49.

خلاصة الفصل:

لقد تم إنشاء الاتحاد الأوروبي بهدف إنهاء الحروب التي دمرت القارة بشكل رهيب، والتي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الثانية.

فمنذ عام 1950 قامت الجماعة الأوروبية للفحكم والصلب بتوحيد البلدان الأوروبية بشكل تدريجي اقتصاديا، سياسيا من أجل ضمان سلام دائم. وتعتبر ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية، ثم توسعت العضوية بعدما انضمت كل من بريطانيا وعدّة دول أخرى في عام 1973 و آخرهم كانت انضمام كرواتيا كعضو جديد في 1 جويلية 2013.

ومع نهاية الحرب الباردة تم تأسيس الاتحاد الأوروبي محل الجماعة في معاهدة ماستريخت بهولندا عام 1992، وكما تم إلغاء الحدود السياسية بين دول الأعضاء المنضوية في اتفاقية " شنغن " ؛ تنقسم مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية، وتعتبر هذه المؤسسات هي هياكل اتخاذ القرار في الاتحاد.

كما شكل الاتحاد الأوروبي عدّة سياسات مشتركة بين دول الأعضاء بهدف توسيع التكامل إلى مستوى أعلى، حيث عمل على إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة لتعزيز الأمن الأوروبي الداخلي وخاصة الخارجي، وكما عمل على إزاحة العراقيل الإدارية التي اعترضت السوق المشتركة بإنشاء عملة مشتركة لتسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات.

الفصل الثانـي

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية اليونانية وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: جذور الأزمة الاقتصادية العالمية

المطلب الثاني: أسباب الأزمة اليونانية

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية اليونانية على دول منطقة اليوور

المبحث الثاني: أزمة الهجرة وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: تداعيات الهجرة على الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: صعود الأحزاب المتطرفة

المطلب الثالث: تنامي النزعة القومية

المبحث الثالث: رهان التكامل السياسي المشترك في ظل التنافس بين دول الأعضاء

المطلب الأول: الخلافات والانقسامات الأوروبية

المطلب الثاني: تداعيات الخروج البريطاني على الاتحاد الأوروبي

المبحث الرابع: تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: أثر وباء كورورنا على القطاع الصحي الأوروبي

المطلب الثاني: أثر وباء كورونا على القطاع الاقتصادي

المطلب الثالث: مستويات تعثر الاتحاد الأوروبي للاستجابة لوباء كورونا

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

الخطوات المتقدمة التي عاشها الاتحاد الأوروبي في المسيرة التكاملية وخاصة في المجال الاقتصادي إلا أن الاتحاد اليوم يشهد العديد من التحديات والأزمات والتهديدات التي تهدد مساره التكاملي، حيث هذه الأخيرة أظهرت هشاشة لبنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي بالخصوص مع الأزمة الاقتصادية العالمية والديون اليونانية، أزمة الهجرة واللاجئين وما تسببت منه من اختلافات وظهور الأحزاب اليمينية وعودة القومية، وهذا ما نلاحظه مع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأخيرا الأزمة الصحية لوباء كوفيد-19 الذي أظهر هشاشة النظام الصحي الأوروبي.

المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية اليونانية وتأخيرها على الاتحاد الأوروبي

مع نهاية عام 2007، مرّ العالم بأزمة اقتصادية مالية غير مسبوقة، حيث كانت بدايتها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعرف بأزمة " الرهن العقاري"، سرعان ما انتشرت في معظم دول العالم وخاصة دول الاتحاد الأوروبي حيث كانت بداية مع اليونان ثم سرعان ما انتقلت إلى دول أخرى كالبرتغال، ايرلندا، إسبانيا وإيطاليا.

المطلب الأول: جذور الأزمة الاقتصادية العالمية

تعدّ الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 من أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير، وتأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموا محركا لنمو الاقتصاد العالمي، فاقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ 14 تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية أكثر من 10 % من إجمالي التجارة الدولية، هذا بالإضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل ما لا يقل عن 60% من السيولة العالمية[1].

[1]- محمد رملي، رابح وسعي، " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 (نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي) "، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص ص 69-70.

فالأزمة المالية لعام 2008م هي أزمة سيولة حدثت في قطاع الإقراض العقاري الذي هو أحد القطاعات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وأدى نقص السيولة وعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم إلى عجز المصارف المقرضة عن تسديد التزاماتها، مما اضطرت السلطات النقدية الأمريكية (الاحتياطي الاتحادي) (Federal Reserve) إلى مبادرة لضخ مقادير كبيرة من السيولة في القطاع المصرفي وذلك منذ بداية 2007 تقريبا، كانت الأنباء تتوارد عن ضخ ما بين 20 إلى 40 مليار دولار كل فترة أسبوع أو أسبوعين ولكن دون جدوى، حيث استمر تفاقم الأزمة إلى أن انتقلت إلى الأسواق المالية، إذ أن الصعوبات التي واجهت المصارف أدّت ببعضها إلى الإفلاس أو التعرض إلى خسائر كبيرة مما دفع بأسهمها إلى الهبوط في البورصات، وبذلك انتقلت الأزمة إلى الأسواق المالية التي شهدت هبوطا مستمرا وصعوبات كبيرة وخاصة بعد انهيار بنك (ليمان براذرز Lehman Brothers) الذي هو أكبر مصرف استثماري أمريكي، فانفجرت الأزمة وبدأت الانهيارات تعصف بأسواق المال[1].

إلا أن الأزمة المالية لعام 2008 لم تكن وليدة اللحظة، إنما لها جذور تاريخية ارتبطت ببعض الأحداث الاقتصادية التي أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي والأوروبي، وأهم هذه الأحداث هي:

– التأثير السلبي لأزمة أسواق المال الأسيوية لعام 1997.

– قيام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار فائدة الإقراض بين البنوك استجابة لتوقعات الاقتصاديين باحتمال وقوع ركود اقتصادي عام 2001، وذلك من 6 % من شهر جانفي 2001 إلى 1,75 % من شهر ديسمبر 2001، وكان أدنى مستوى له منذ عام 1961.

– العجز المتواصل لميزان المدفوعات التجاري للولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات جد مقلقة، حيث وصل هذا العجز في سنة 2005 إلى 800 مليار دولار أي ما يعادل 6,4% من الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية وما يعادل 1,5% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي.

– تحول وجهة الاستثمارات الأمريكية والأجنبية نحو قطاع السكن والعقاري، وهذا بسبب أزمة قطاع تكنولوجيات المعلومات وشركات الانترنت وتدني معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيات المعلومات من جهة، ونتيجة كذلك لسياسة التحفيز التي أنتجتها الحكومة

[1]- محمد رملي، رابح وسعي، **مرجع سابق**، ص ص 69-70.

الأمريكية لتشجيع المواطنين الأمريكيين على شراء المساكن والعقارات، مما أدى إلى زيادة الطلب على المساكن والعقارات بنسبة تجاوزت 100% خلال الفترة 2001–2003، ولقد أحدثت حالة الازدهار والانتعاش في القطاع العقاري تفاؤلا لدى المستثمرين والشركات العقاري، أدّت إلى تشجيع هذه الأخيرة والمؤسسات المقرضة على تخفيض معايير الإقراض، حيث هذه الأخيرة كانت أحد الأسباب الرئيسية لنشوء أزمة الرهن العقاري[1].

لقد انتقلت الأزمة الاقتصادية العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تتأرجح بين ديون عمومية مفرطة، ونسب عجز في الموازنة غير مسبوقة، وتعتبر اليونان أول دولة أوروبية دقت ناقوس الخطر بتردي أوضاعها الاقتصادية. فبداية الأزمة كانت إعلان وزير المالية اليونانية في 21 أكتوبر 2009 مراجعة العجز في الميزانية العامة، الذي بلغ 12,5 % من الناتج المحلي بدل 3,7 % المعلن عنه في بداية النسبة (2009)، وقد تمت مراجعة هذا الرقم مرة ثانية في 22 أفريل 2010 ليصل إلى 13,6 %، ويراجع لمرة أخيرة في 25 أكتوبر 2010 ليصل إلى 15,4 % من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا قدمت اليونان ولسنوات طويلة أرقاما مغلوطة عن حقيقة الوضع الاقتصادي في اليونان، سعيا منها لتحقيق شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في مرحلة أولى، ثم إلى منطقة اليورو كمرحلة ثانية، هذه الشروط المجسدة في معاهدة "ماستريخت" التي تلزم دول الاتحاد بأن لا تتجاوز فيها نسبة العجز في الميزانية العام 3% من الناتج المحلي الإجمالي وأن لا تتجاوز المديونية العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعاني اليونان من مشاكل مزدوجة من جهة ارتفاع عجز الموازنة، ومن جهة أخرى ديون عمومية مفرطة تستدعي تسديد الأقساط والخدمات سنويا، ما يزيد من حدّة العجز في الميزانية العامة، فقد عرفت هذه الأخيرة مستويات قياسية، فقد انتقلت من 103,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 109,4% ثم إلى 126,7% من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2008 و 2009 على التوالي، ورغم كل الإجراءات التي اتخذتها اليونان والمساعدات المالية التي تلقتها مرتفعة، فقد بلغت هذه الأخيرة 179,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 و 177,4% عام 2015.

[1]- ساعد مرابط، " الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "، **الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية – العالمية 2008، الجذور والتداعيات** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20–21 أكتوبر 2009.

وقد مثلت هذه الظروف الداخلية ضغوطا كبيرة على كل الأطراف بالنسبة للدول الدائنة أثارت سياسات التقشف المفروضة عليها سخط المواطنين مشككين بذلك في جدوى ربط اقتصادياته م باقتصاد أوروبا ومنطقة اليورو، كما فرضت الأزمة أعباء مالية كبيرة على الدول الأطراف خصوصا ألمانيا التي تعد الممول المالي الأكبر للاتحاد، الأمر الذي جعل منطقة اليورو والاتحاد ككل في مرحلة خطر تستدعي المراجعة والتدخل.

كما تعرف اليونان انخفاض حاد في معدل نمو الناتج المحلي الذي انتقل من 5,7% عام 2006 إلى – 0,3% عام 2008، ثم إلى – 4,3% عام 2009 ولا تزال هذه الأخيرة منخفضة فقد سجلت –0,2 % عام 2015[1].

المطلب الثاني: أسباب الأزمة اليونانية

عصفت أزمة الديون السيادية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، فانفجرت بداياتها في اليونان من عام 2008 لتشكل هزّة ارتدادية عنيفة لتشمل باقي الدول الأوروبية (ايرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال)، والذي أثر كثيرا على السيرورة التكاملية الأوروبية.

أولا: الأسباب الداخلية

ارتفاع مستوى الدين العام حتى قبل الأزمة العالمية، والتي تعكس الأثر التراكمي للعجز في الإيرادات الحكومية التي تعود لعدّة سنوات، ففي 2017 بلغت إيرادات المؤسسات العمومية 39,8% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ الإنفاق العام 46,4% هذا العجز الهائل يرجع إلى التهرب الضريبي للمؤسسات والعمل الخواص، والامتيازات الضريبية الممنوحة للبنوك وأصحاب السفن الكنائس، والمهن الحرة وغيرها، وتخفيض الضرائب على الدخول المرتفعة منذ 2002. كما أن الإنفاق المتزايد على الأسلحة وتكاليف إنقاذ المؤسسات الخاصة من المديونية في الثمانينات، وتكاليف إنقاذ البنوك حاليا، والعجز المتزايد للضمان الاجتماعي مند 1990 والذي يمول من خزينة الدولة.

[1]- منى زنودة، " التجربة التكاملية الأوروبية في ظل التحديات الراهنة "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد 12، جانفي 2018، ص ص 238–239.

إن أحد أهم الأسباب الذي دفع باليونان الوقوع في الأزمة المالية هو الحماس الزائد للدخول لمنطقة اليورو، نظرا لما تتمتع بذلك المنطقة من مكانة اقتصادية عالمية. فقد ألزمها دخولها وانضمامها لدول منطقة اليورو توقيع بعض الشروط القاسية الخاصة بالدول الأوروبية في منطقة اليورو، في حين لم تكن اليونان مستعدة بعد للتخلي عن عملتها المحلية " الدراخما" ناهيك عن تزوير الحقائق حول الوضعية الحقيقية للاقتصاد من أجل استيفاء شروط الانضمام، فقد تبين أن اليونان قدمت على مدار سنوات أرقام مزيفة عن حجم ديونها والعجز في ميزانيتها والذي تجاوز باستمرار معايير معاهدة " ماستريخت " (أن لا يتجاوز العجز في الميزانية 3% من الناتج المحلي الإجمالي و 60% الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمديونية العامة).

ثانيا: الأسباب الخارجية

تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (2008) من أهم العوامل الخارجية التي أدت إلى زيادة خطر الدين العام اليوناني، وقادت المتعاملين الماليين إلى الهروب من خطر السندات الصادرة عن الدول الأكثر مديونية، والالتفات نحو السندات الأكثر أمانا مثل سندات الديون الحكومية الألمانية والأمريكية. هذا الخطر المتزايد هو السبب الرئيسي وراء زيادة فروق الأسعار على السندات اليونانية، كما أن غياب التنظيم الأسواق المالية سمح بالمضاربة المفرطة على علاوات التأمين " CSD " التي تم شراؤها من قبل مستثمرين لا يحملون سندات الديون الحكومية اليونانية.

رد فعل الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة اليونانية وضعف هيكله المؤسسي، حيث لا توجد آليات التضامن المالي في حالة تعرض أحد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تعسر مالي.

تنامي مخاوف المستثمرين من عدم قدرة اليونان على تسديد ديونها الحكومية، وقيام وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض التضييق الائتماني للسندات الحكومية إلى أدنى درجة، كل هذا أدى إلى خلق أزمة ثقة في الأسواق المالية، فأصبحت اليونان غير قادرة على الحصول على التمويل من الأسواق التي أصبحت تفرض عليها معدّلات فائدة جد عالية [1].

[1]- طراح صبرينة، " الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، لجامعة أم البواقي، العدد 09، جوان 2018، ص 784.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية اليونانية على دول منطقة اليورو

لعل الأزمة التي امتدت ضلالها على اليونان قد تشعبت في أنحاء أخرى من دول منطقة اليورو، حيث تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان وهي: اليونان ايرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى وأصبحت خطرا يهدد بالانتشار في إسبانيا وإيطاليا وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة في اقتصاد منطقة اليورو.

أولا: تداعيات الأزمة على ايرلندا

تحول الاقتصاد الايرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، فقد تأثرت ايرلندا بالأزمة المالية العالمية حيث تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40%، وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول عام 2010، وتعدّ ايرلندا ثاني أكبر الدول الأوروبية التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية بعد اليونان فقد:

- تسارع النمو بشكل مرتفع ليصل إلى نسبة 9,6% في الفترة من 1995–2000.
- وانخفضت أسعار الفائدة دون مستويات الفائدة الألمانية عام 2005.
- زادت الأجور بنسبة 13 %.

– ساهم النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي، ما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من GDP في عام 2008.

– يعدّ القطاع المالي أكثر القطاعات تأثرا، حيث انخفضت الأسهم المالية لأكثر من 70%، وقدرت خسارة البنوك إلى ما يصل إلى 35 مليار يورو، وبنسبة 20% من GDP، وتم الإعلان عن تأميم البنك الإنجليزي الايرلندي الذي تكبد خسائر قدرت بنحو 12,7 مليار يورو[1].

[1]- رايس خدة، طويل خدة " دور الاتحاد الأوروبي في معالجة عدوى انتقال أزمة اليورو لايرلندا "، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 21، جوان 2017، ص ص 45–46.

لقد كانت أزمة الديون في ايرلندا في البداية أزمة ديون عقارية ومع الارتفاع المحموم لأسعار العقارات والذي نتج بدوره عن الإفراط من جانب البنوك الايرلندية تسبب في حدوث أزمة مديونية حادة في القطاع المصرفي حيث تراكمت ديون القطاع المصرفي، فبنك " أنجلوايرش " أكبر بنوك ايرلندا، وحده احتاج نحو 34 مليار يورو، وكذا ارتفاع الديون السيادية (ديون الحكومة) حيث ارتفع عجز الموازنة العامة ليسجل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي الحد الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي هو 3% وكذلك ارتفع حجم الدين العام ليسجل أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي هي 60%) الأمر الذي جعل وكالات التصنيف الائتماني تخفض درجات تصنيف ايرلندا من (AAA) إلى (BA1) خمس مرات متتالية منذ جويلية 2009.

لقد تراجع النمو الاقتصادي في ايرلندا في الفترة من 2007–2009، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 260 مليار دولار إلى 223 مليار دولار، وارتفع الدين الحكومي المركزي من 28,37% إلى 70,48% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن انتقال عجز الميزانية العمومية من 0,0% سنة 2007 إلى 32,4% سنة 2011، ويعود ذلك لتحمل الحكومة ديون البنوك الايرلندية على عاتقها، وقد أنفقت ما يعادل 46 مليار يورو في الفترة 2008–2010، بالإضافة إلى تحمل الحكومة 31 مليار يورو لتطهير الديون الخطيرة، المشكوك فيها للبنوك، فتراجع بذلك النمو الاقتصادي من 7% عام 2009 إلى 1% عام 2010 وانتقل معدل البطالة وسط الشباب من 8,9% سنة 2007 إلى 31% في جانفي 2012، أما المعدل العام للبطالة فبلغ 14,7% من نفس السنة وهي أعلى نسبة بطالة عرفتها ايرلندا، وفي 21 نوفمبر 2010 توجهت الحكومة بطلب المساعدة رسميا من الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي، وقد أرادت الحكومة الحصول على 14 مليار يورو إلى غاية 2014، منها 6 مليار يورو في سنة 2011 من أجل رفع مواردها، كما قامت الحكومة بترشيد نفقاتها لتخفيض العجز بما يصل إلى 12% من إجمالي الناتج المحلي على أن يتم تخفيض ما يعادل 5% أخرى على مدار العامين المقبلين، وذلك من خلال تخفيض الإنفاق على قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية وتقليص الأجور خاصة أجور الوزراء [1]،

[1]- رايس خدة، طويل خدة، **مرجع سابق**، ص 47.

إضافة إلى استحداث ضرائب جديدة ورفع معدلات الضرائب على المداخيل إلى حدود 40% من إجمالي الناتج المحلي لزيادة مواردها المالية[1].

ثانيا: تداعيات الأزمة على البرتغال

تفاقمت أزمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس في عام 2011 بعد استقالة رئيس الوزراء البرتغالي؛ إلا أن أسباب الأزمة تعود إلى عامي 2001 و 2002 بعد توقف النمو الاقتصادي للبرتقال، وبدأ الركود الاقتصادي (الدولي) في ضرب هذه الأخيرة في عام 2008 بعد سنوات من الأزمة الاقتصادية الداخلية وأدى في النهاية إلى عجز البلاد عن سداد أو إعادة تمويل ديونها الحكومية دون مساعدة من أطراف ثالثة، حيث تقدمت البرتغال في أبريل 2011 بطلب الحصول على برامج الإنقاذ واستقطبت 78 مليار يورو من الصندوق الدولي وآلية الاستقرار المالية الأوروبية وصندوق الإنقاذ المالي الأوروبي في سبيل منع حدوث حالة عجز عن تسديد الديون[2].

ثالثا: تداعيات الأزمة على إسبانيا

تعتبر إسبانيا من بين الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو، حيث أثر الركود الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية العالمية، وسجلت إسبانيا في فترة قصيرة جدا من الزمن وجود فائض في الميزانية العامة للحومة 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى عجز في الميزانية ب 11,1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، حيث تغير الوضع في عامين فقط ويرجع ذلك إلى انخفاض كبير في العائدات المالية، وذلك بسبب الركود و ثقب فقاعة الإسكان، وكان في ذلك الوقت عندما كان هناك شعور من عدم وجود إصلاح سوق العمل الحقيقي لسنوات عديدة والتي أنتجت مرة أخرى نسبة البطالة التي وصلت إلى 21 % من القوة العاملة، وكان الانخفاض في الإيرادات المالية للحكومات عالية جدا لأن جزءا من ذلك يعود إلى الركود والجزء الآخر إلى انفجار حقيقي لفقاعة العقارات والبناء، والتي كنت تولد عائدات مالية ضريبية كبيرة لسنوات عديدة.

[1]- رايس خدة، طويل خدة، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] - Julian Parelman, Sonia Felix, Rui Santana, The great Recession in Portugal : **Impact on hospital care use**, 2015.

وخلال شهر جوان عام 2012، أصبحت أزمة الديون الإسبانية مصدر قلق رئيسي لمنطقة اليورو، حيث أن الفائدة على السندات ل 10 سنوات تصل إلى مستوى 7 % وإنها تواجه صعوبة في الوصول إلى أسواق السندات حيث وافقت إسبانيا على حزمة مساعدات ب 100 مليار يورو لبنوكها، لقد دعمت المصارف الإسبانية على الحكومة التي هي مضطرة إلى اللجوء للاتحاد الأوروبي للمساعدة في دعم المصارف الأضعف[1].

رابعا: تداعيات الأزمة على إيطاليا

إن الموقع الاقتصادي العالمي لإيطاليا لم يمنع من أن تكون إحدى بؤر الأزمات الاقتصادية عالميا وإقليميا منذ عام 2005، وتعززت بعد عام 2011 مع أزمة ديون المصارف الإيطالية التي أدخلت إيطاليا في أزمة ركود عميقة، إلا أن جذور الأزمة تعود إلى عام 1999 مع اعتماد اليورو عملة إيطاليا، ويظهر عمق هذه الأزمة في التراجع المستمر لكثير من مؤشرات الأداء الاقتصادي منذ عام 2015 وخاصة في مؤشرات إجمالي الدخل القومي ونمو الناتج المحلي، وإجمالي الاحتياطات، ومستوى الدين العام، ومستوى البطالة، إلا أن هذه الأزمة لم تمنع من قيام تحسن في مؤشرات اقتصادية غير بنيوية منها: إجمالي الادخار، إضافة إلى انخفاض كبير في نسبة التضخم وهذا يعود إلى طبيعة الأزمة التي أضعفت القدرة الشرائية للمواطنين، ما دفع بالتضخم إلى الانخفاض وليس نتيجة لتحسن في البنية الاقتصادية الإيطالية[2].

وفي عام 2019 وصل الدين العام الإيطالي إلى نسبة تقارب 160 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بعد أن كانت نسبة 130% وفق تقديرات صيف من هذا العام (2019)، الديون المتضخمة التي فاقت 2,3 تريليون يورو، والذي تراجع إلى –9,5% من عام 2020.

---

[1]- خالد أحميمة، " أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005–2011) "، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية** ، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص ص 50–51.

[2]- عبد القادر نعناع، " إيطاليا: البنية، الأزمات، التحديات، القسم الثاني "، **مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث** ، 22 مارس 2017.

التراجع الكبير الذي فاقمه الانتشار الحاد لوباء كورونا في إيطاليا يفاقم أزمة الديون التي كانت منذ مطلع العام الحالي (2020) تلوح في الأفق، حيث تراجع الناتج الإيطالي وتوسع التراجع ليصل إلى 4,7 % في الربع الأول من العام الحالي (2020).

إن الأزمة الإيطالية ترمي ظلالها بعيدا على الاقتصاد الثالث في الاتحاد الأوروبي ولكن أثر الأزمة أعمق على القطاع المالي الأوروبي بصفة عامة والمنظومة المالية الإيطالية بصفة خاصة[1].

المبحث الثاني: أزمة الهجرة وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي

إن ظاهرة الهجرة (شرعية أو غير شرعية) أصبحت من أهم القضايا التي واجهت السيرورة التكاملية الأوروبية، حيث أصبحت في صلب الواقع السياسي للدول الأوروبية، حيث أدّت هذه الظاهرة إلى انقسام وتباين في مواقف دول الاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت هذه الظاهرة خطر أمنيا وتهديدا للهوية الثقافية الأوروبية. ما تعتبر ظاهرة الهجرة من أسباب عودة ظهور النزعة القومية بعدما حرضت الأحزاب اليمينية على الانفصال عن الاتحاد.

المطلب الأول: تداعيات الهجرة على الاتحاد الأوروبي

يواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عدّة تحديات كبرى فيما يخص قضية الهجرة وكيفية التعامل معها، يتمحور التحدي الأول بتحول قضية الهجرة من كونها قضية اقتصادية في الماضي إلى قضية أمنية سياسية في الآونة الأخيرة، وفي كونها أيضا تتميز بطابع غير حكومي الذي يعود إلى طبيعة اتخاذ القرار فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي، أما التحدي الثاني فيرتبط بحقيقة أن أوروبا هي قارة المهاجرين، بالرغم من أن معظم الدول الأوروبية تتجه إلى تبني إجراءات لتقييد حركة المهاجرين والحد من التدفق، فإن اقتصادات هذه الدول بالأخص الدول الأوروبية الجنوبية، بحيث هذه الأخيرة تعتمد بنسبة كبيرة على اليد العاملة الرخيصة من الدول الأخرى وخاصة دول شمال إفريقيا [2] ؛ والملاحظ أن

---

[1]- ليلى نصر، " أزمة الدين الإيطالية... من يقرض إيطاليا 2,3 تريليون؟"، 11 أيار 2020 على الموقع: www.kassioun.org/economic/item/647202-2-3.

[2]- محمد مطاوع، " الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات" ، **مجلة المنهل**، جامعة القاهرة، (ب. س).

الحركة البشرية تميزت بسلسلة من التعقيدات التقنية والثقافية والاجتماعية والتي تفاعلت فيما بينها لتشكل الهاجس الأمني الأوروبي الجديد، وتهديد الهجرة بين ظفتي المتوسط مرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات يمكن دراستها من خلال التصور البسيكو–ثقافي والسسيو–اقتصادي، فالتصور البسيكو–ثقافي يظهر أن الاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات الجنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب ودعمته وسائل الإعلام، ففي أحد أعداد صحيفة " Le Figaro " ظهر مقال بعنوان: " هل سنكون فرنسيين في عام 2025 " serons-nous français en 2025 " عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب، كما أن أحداث الضواحي في أهم العواصم الأوروبية (باريس، برلين...) زادت من الإحساس بالخطر ما أسموه بالغزو " l'envahissement " أو عودة البرابرة " Le retour des barbares ".

الأوروبيون يرون أن غير الأوروبيون غير قابلين للاندماج وغير قابلين للمراقبة، حيث يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي، وبناء شبكات إرهابية، وبالنسبة للعامل الديمغرافي ينجبون الكثير من الأولاد ويدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية فيعتبرون خطرا على المجتمعات الغربية[1].

وقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكنية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التمديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة، فانتشار ظاهرة الاغتراب تبين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتي تظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية والمتميزة، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى دول الاتحاد الأوروبي.

أمّا التطور السسيو–اقتصادي فيقوم بتفسير أخطار الهجرة وتهديداتها على الأمن الأوروبي بالارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكنية المهاجرة من دول الجنوب إلى ضواحي المدن الأوروبية الكبرى يتكون ما يسمى بالمدن الأكواخ ما يخلق مشكل الاندماج من جهة وزيادة البطالة في

[1]- سفيان طبوش، " **الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة** "، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2019، ص ص 160–161.

المجتمع الأوروبي (اليد العاملة الرخيصة) من جهة أخرى، وتشكل المخدرات وتجارتها أحد أكبر المخاطر على المجتمعات الأوروبية تزداد هذه الآفة مع الهجرة الغير الشرعية، فالشباب في الضفة الجنوبية سئم بؤس الجنوب مبهور بالضفة الشمالية ولأنهم لا يتمكنون من الوصول إليها بطرق شرعية فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم، وبذل يظهر أن الهجرة تمثل أحد مظاهر اللاأمن لأفراد المجتمعات الأوروبية، وعليه سعى الاتحاد الأوروبي لمواجهتها بتبني سياسات وتشريعات تتسم بالتزايد النزعة التقيدية لشروط الهجرة وكذلك النزعة القمعية.

أما الجريمة المنظمة أصبحت هذه البلدان (الدول الأوروبية) مسرحا تلتقي فيه الكثير من العصابات الإجرامية لتبادل فيه خبرات فيما بينها في مجال الجريمة المنظمة، وبالتحديد في مجالات السرقة والنصب والتزوير والدعارة، إضافة إلى انتشار ظاهرة التسول وما ينتج عنها من جرائم خطف الأطفال والاعتداء على ممتلكات الغير التي أصبحت منتشرة على نطاق واسع.

تعتبر الهجرة تحديا كبيرا للمسار التكاملي الأوروبي وهذا لتشابكها مع القضايا الأخرى مثل البطالة الاستقرار السياسي، لذا نتصور أن الشيء الذي يحدد أكثر الرهان الكبير للاتحاد الأوروبي هو خوف هذه الأخيرة من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب، فالهجرة دائما منطقة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات الحزبية والسياسية وفي أوروبا عموماً حيث أن الاتجاه المعارض للهجرة يعتبرها تشكل تهديدا ثقافيا وأمنيا للاتحاد الأوروبي، فيؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة خاصة المغاربة المسلمين عموماً يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية ما أدى إلى خلق توترات بين المجتمعات الأوروبية وتقوية التيارات المتطرفة[1].

المطلب الثاني: صعود الأحزاب المتطرفة

إن صعود وتنامي **اليمين المتطرف*** على الساحة الدولية بصفة عامة والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة لم يأتي من عدمه بل أن مجموعة من الأسباب ساعدت في بلورة هذا الفكر الذي كان موجودا

[1]- سفيان طبوش، **مرجع سابق**، ص ص 164-165.

* **اليمين المتطرف**: شكل من أشكال التطرف المرتبطة بالفاشية والعنصرية والتفوق، ويتسم هذا الشكل من أشكال التطرف بالدفاع العنيف عن هوية عرقية أو إثنية أو قومية، ويرتبط أيضا بالعداء الجذري لسلطات الدولة والأقليات والمهاجرين أو الجماعات السياسية اليسارية.

أصلا إلا أن الظروف لم تكن مواتية لطرحه، ويعد أحد أكثر الظواهر السياسية أهمية خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم، وتعود عوامل صعوده في العقود الأخيرة إلى الهجرة، فالأحزاب المتطرفة للهجرة دائما ما يذهب البرنامج السياسي لهذه الأحزاب لتقديم برنامجها، فالبرنامج الأساسي للجبهة الوطنية الفرنسية في فرنسا ارتكز على مشروع مقاومة الهجرة الأجنبية وطرد كل الأجانب من البلد، ونهض حزب " ريبلبيكانز " (الجمهوري) الألماني المتطرف على هذه الفكرة نفسها، ما ذهب إليه أيضا حزب " مالمس بلوك " في بلجيكا، إذ ينظر إلى المهاجرين الذين ينافسون أبناء البلد الأصليين على فرص العمل نظرة لا تخلو من الضغينة حيث يعتبرون أنهم الأولى بالعمل في بلداهم حتى لو كان المهاجر يملك من الكفاءات ما يتفوق أبناء البلد الأصليين.

يعتمد الخطاب **الشوفيني*** الذي يوظفه اليمين المتطرف في معاركه السياسية والانتخابية بواسطة الإعلام الوطني على إشكالية الهوية الوطنية الثقافية أو الهجرة، لخصوصيتها الحضارية واللغوية بل حتى الوطنية، معتمدا ذلك كأهم سلاح لترويج برنامجه الشوفيني المتطرق مقدما مسألة " الانغلاق " على الوطن والأمة وإغلاق الحدود كأنه وسيلة لحماية " الهوية الوطنية"، وهو الخطاب الذي يذهب في هذا الاتجاه إلى درجة المطالبة بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، أو إلغاء التداول بالعملة الأوروبية الموحد[1].

وقد جاء على لسان أحد الساسة الأوروبيين: " أن الاتحاد الأوروبي لن يستطيع تجاهل الجدل حول هويته وحدوده الجغرافية بهدف إثبات مفرداته" ليناقض بذلك من يتهمونه بتبني مشروع توحيد الثقافات والهويات على المستوى العالمي[2].

---

* **الشوفينية:** هي الاعتقاد المغالي والتعصب للوطن والقومية الهنجعية (التكبر) في التعامل مع خلافه، وتعبر عن غياب رزانة العقل والاستحكام في التحزب لمجموعة ينتمي إليها الشخص والتفاني في التحيز لها، وخاصة عندما يقترن الاعتقاد أو التحزب الحط من شأن جماعات نظيرة والتحامل عليها، وتفيد معنى التعصب الأعمى الشوفينية امتداد طبيعي للنزعة القومية، فالفخر القومي عندما يتجاوز حدوده يقود إلى الاستعلاء والنظرة الدونية للشعوب والقوميات الأخرى.

[1]- أحمد عتيق، وآخرون، " مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية '، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، برلين، ط1، 2018، ص ص 64-65-66.

[2]- لينا سياوش، " تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا يضع المهاجرين على المحك"، 2012/12/01 على الموقع: https://alkompis.se/

تشرك أحزاب اليمين المتطرف بعدد من الأهداف والشعارات المشركة وهي:

أ -إيقاف هجرة الأجانب إلى أوروبا بل وحتى طرد الأجانب من أوروبا إذا أمكن.

ب -الحقد على الطبقة السياسية التقليدية، سواء أكانت من أحزاب اليمين أو اليسار على حد سواء ويرافق ذلك كره الديمقراطية النيابية.

ج -كره الاشتراكية والعدالة الاجتماعية بشكل عام وتأييد الرأسمالية على المستوى الاقتصادي.

د -المحافظة على القيم التاريخية والتقليدية لمجتمعاتها، وبالتالي فهي تولي أهمية بالغة لسياسات الاندماج.

هـ -معظم هذه الأحزاب مضادة لمشروع الوحدة الأوروبية لأنها تخشى أن يؤدي إلى تذويب القوميات في دولة واحدة[1].

وهذه المعاداة أخذتها تخوفات الاتحاد الأوروبي، من خلال النجاح الذي حققه اليمين المتطرف في الانتخابات التشريعية السويدية 2010 م وهو ما أثار قلق الاتحاد الأوروبي الذي يخشى من تداعي مفهوم العيش، فخلال الانتخابات الأوروبية في عام 2009 حقق اليمين المتطرف نتائج مرتفعة النسب في سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي: هولندا، بلجيكا، الدانمرك، المجر، النمسا، بلغاريا، إيطاليا[2].

تشهد الحياة السياسية الأوروبية نموا متصاعدا لأحزاب ذوي النزعة القومية بشكل أثار القلق على النموذج الديمقراطي للاتحاد الأوروبي ليس فقط من حيث القيم والمبادئ الديمقراطية التي تعد أبرز ملامح القارة الأوروبية بل أيضا من حيث التكامل سن دول الاتحاد الأوروبي، الذي أضحى مهددات تحت وطأة دعوات هذه الأحزاب الدائمة إلى ضرورة تفكيك الاتحاد والخروج من منطقة اليورو، وأهم هذه الأحزاب هي:

---

[1] - Meindert Fennema, " populist partis of the right ", **working paper,** Amsterdam school for social science research, 04/01 Feb. 2004, p 03.

[2]- وكالة الأخبار، " اليين المتطرف يربك أوروبا بسؤال الهوية "، 2010/12/21 على الموقع:
http://www.akhbar-dk/ar/dk-nwews2/1335-2010=09-21-09-27-421335.html

1- حزب الحرية بهولند ا: يشبه "حزب الحرية " الهولندي وحزب " الجبهة الوطنية " الفرنسي بتبنيه موقفا معاديا للإسلام والمهاجرين الأجانب والاتحاد الأوروبي، ويرفض هنا الحزب انضمام دولة مسلمة كتركيا إلى الاتحاد الأوروبي ويستند منهجه إلى التراث المسيحي في أوروبا: حصل هذا الحزب على 4 مقاعد في انتخابات البرلمان الأوروبي الحالي من أصل 26 لهولندا.

2- الحزب القومي الديمقراطي في ألمانيا : يطلق على هذا الحزب النازية الجديدة، فأفكاره مستوحاة من الإيديولوجية النازية، خاصة الإيمان لقيادة ديكتاتورية، ومعاداة الأقليات والتمسك الشديد بالقومية الألمانية على أساس العرق، ويرفض المساواة بين البشر، ورغم حالة العداء بين الحزب والحكومة ومحاولة الأمن سنة 2003 لحضره بسبب تظاهراته العنيفة، إلا أن الحزب استطاع السيطرة على مدينة " درسدن" وحقق في الانتخابات البرلمانية في سبتمبر 2013 نسبة 1,3 % ومقعدا داخل البرلمان الأوروبي، برز هذا الحزب مع الانتخابات الإقليمية التي عقدت في مارس 2016 ضمن ثلاثة ولايات والتي أسفرت على فوزه[1].

3- حزب الاستقلال ببريطانيا: نجح الحزب في التقدم بالانتخابات سنة 2014 بحصوله على 22 مقعد في البرلمان الأوروبي من أصل 73 مقعد مخصص لبريطانيا، حيث هذا الحزب يعارض تواجد بلاده في الاتحاد الأوروبي ويدعو لانسحابها منه، كما أنه معارض للهجرة[2].

4- حزب الجبهة الوطنية الفرنسي: زادت شعبية هذا الحزب مؤخرا نتيجة لارتفاع عدد المهاجرين وتدهور الوضع الاقتصادي بفرنسا، فهو حزب معادي للهجرة والمسلمين ولعضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية والعملة الموحدة، وحقق الحزب عدد من النجاحات لسنتي 2014-2015 في عدد من الاستحقاقات الانتخابية أهمها الانتخابات المحلية وانتخابات البرلمان الأوروبي، فحصل على 23 مقعدا من أصل 74 مقعدا مخصصا لفرنسا قبل أن يتمكن من تشكيل تحالف داخل البرلمان الأوروبي تحت اسم " تحالف أوروبا من أجل الشعوب والتحرر" (ENF)، مع أحزاب يمينية شعوبية أخرى.

---

[1]- أحمد عتيق، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 111.

[2]- فطيمة لطرش، **مرجع سابق**، ص 135.

كانت هذه أهم الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا بالإضافة إلى عدّة أحزاب يمينية أخرى والتي تشارك كلها في بعض الخصائص وأهمها أن المهاجر السبب الرئيسي في كل ما هو سيء.

فنلاحظ أن النزعة القومية في الاتحاد تتصاعد بشكل كبير، هذا يظهر فوز الأحزاب السياسية في الانتخابات الذي يبرهن على عودة القومية في أوروبا[1].

المطلب الثالث: تنامي النزعة القومية

نشأ التكامل الأوروبي منذ بدايته عقد الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق أمل كبير يهدف إلى تخليص الوعي الجمعي الأوروبي في غرب أوروبا على الأقل من ميراث القومية Nationalisme البغيض والسير في اتجاه أوروبا متعاونة تأمل في تحقيق الوحدة الكونفدرالية أو الفيدرالية في المستقبل.

إلا أن التحديات الاقتصادية التي واجهتها أوروبا أخيرا مع أزمة الهوية الطاحنة التي يعيشها مواطنوها ويعلو الجدل بشأنها يوميا، منحت الفرصة لصعود الأحزاب والحركات القومية في العديد من الأقطار الأوروبية، وأصبح حلم الوحدة الأوروبية عرض الانكماش في ظل الشكوك حول وحدة القطر الأوربي الواحد، وإمكان انهيار بعض الدول الوطنية Nation-State التي تنبهت فجأة إلى عدم وجود التجانس وعلو النبرة القومية لدى أحزاب الفرنسي واليوناني بالإضافة إلى التذكير بالتمايز الثقافي والمذهبي في أوروبا الشرقية تستمد جميعا ذلك الارتفاع المفاجئ في الضغوطات الاقتصادية الخانقة لسياسات التقشف وخاصة مع سياسات التعامل مع المهاجرين غير الأوروبيين، حيث منحت لهذه الأخيرة للتيارات المتطرفة في أن تقدم نفسها للمواطن الأوروبي بصورة الطرف الأقرب والأكثر حرصا على مصالحه القطرية مقابل القادة السياسيين الأوروبيين الذين حسب رأيهم يحاولون فرض أجنداتهم النخبوية اقتصاديا وسياسيا على المواطن الأوروبي دون النظر للخصوصية[2].

إن الانبعاث بالشعور القومي الذي يدعو إلى الحفاظ على اللغة والهوية والثقافة والتاريخ من هيمنة العواصم، عجل من إيقاظ نزاعات انفصالية معتزة بخصوصيتها القومية، كحال كتالونيا و الباسك باسبانيا و اسكتلندا بالمملكة المتحدة، ورابطة الشمال (لومبارديا و فينيتو) بإيطاليا، و بفاريا بألمانيا

[1]- أحمد عتيق، وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 111-112.

[2]- محمد الغنام: " الإرهاب في الديمقراطيات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 107، يناير 1992، ص ص 96-97.

و كوروسيكا و كلادونيا بفرنسا و فلاندرز ببلجيكا، و جزر فار و بالدنمارك، وتراوح فكرة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي[1].

فكرة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي تتراوح كثيرا في هذه الأقاليم و التيارات اليمينية مروجين لفكرة أن الدولة القومية تتراجع لصالح حكماء الاتحاد الأوروبي الذين يحددون مصير دول الأعضاء.

ورغم أن أحد لم يكن يتوقع أن تعود صور الماضي إلى الحاضر، من بعد المعاناة التي عرفتها أوروبا في تاريخها نتيجة للعنصرية والتطرف القومي.

فيعد خطر سعي بعض المناطق للانفصال عن سلطة الدولة المركزية وإعلان نفسها دولا مستقلة مساوياً للخروج البريطاني من تحت مظلة الاتحاد فمع تطور الحادث بين الانفصاليين الكتالونيين في برشلونة والسلطة المركزية في مدريد، فإن النظام الديمقراطي الأوروبي يشهد انكسارا جديدا أمام النفوذ القومي المتطرف[2].

بعد أزمة " البركسيت " و أزمة المهاجرين السوريين، ضربت عدوى الانفصالات في أوروبا وتعالت دعوات الاستقلال وأخذت تهدّد الاستقرار السياسي والاقتصادي في أوروبا، ولعلّ أهم أسباب ضعف الرابطة العصبية وعدم الشعور بالوحدة والتجانس بين الأقطاب الأوروبية هو فقدان التاريخ الموحد لمعظم بلدانها ودوران كل منها في فلك بعيدا عن جيرانها، فضلا عن تعارض المصالح الحالية لكل منها، ففي معظم طروحات الأحزاب الأوروبية نجد صعود للمشاعر القومية الانعزالية ودعوات للخروج من المنظومة الأوروبية وزيادة حضور اليمين في الأحزاب والبرلمانات المحلية والبرلمان الأوروبي، فالكيانات التي نشأت ضمن ترتيبات الحرب العالمية الأولى والثانية، مشكلتها الاقتطاعات الجغرافية لبلدانها إضافة إلى استدعاء عنصر الهوية واللغة وتعتبر في النهاية عن نزعة التفكيك وليس الوحدة.

بالمقابل يرى البعض أن المشاعر القومية للحركات الانفصالية ليست سوى غطاء لمشاكل أكبر وأعمق في الاتحاد الأوروبي، كالاختلال في توزيع الثروة بين الأقاليم واستغلال المركز للأطراف الثرية،

---

[1]– محمد الغنام، **مرجع سابق**، ص 97.

[2]- حسني ضبياء، " الاتحاد الأوروبي: خطر التفكك والنزاعات الانفصالية "، **مجلة ديمقراطية** ، العدد 69، مجلد 18، 2018، ص 93.

لأن معظم النزاعات الاستقلالية تأتي من مناطق ثرية بمواردها ومزدهرة اقتصاديا، فالاتحاد الأوروبي يواجه صعوبات عديدة مع الوضع الاقتصادي المتأزم والبطالة المرتفعة في فئة الشباب، كما يخوض الاتحاد تحدي مع هولندا وبولندا حول إصلاحاتها الغير دستورية، وزيادة على ذلك هناك مشكلة في الشرق مع تحركات روسيا في أوكرانيا وقلق دول بحر البلطيق التي تضم أقليات روسية قد تطالب بحكم ذاتي.

على ما يبدو، لم تنجح الأسس الديمقراطية في الدول الأوروبية، وقيم الحرية والتداول على السلطة والمواطنة والمساواة واعتبار الفرد قيمة أساسية في كبح نداء الهويات القومية والخصوصيات الثقافية وتجاوز خصومات التاريخ، كما لم يخفي مسؤولوا الاتحاد الأوروبي ارتياحهم لنتيجة تصويت اسكتلندا برفض الاستقلال عن بريطانيا، إلاّ أن بعضهم انتابه الخوف من أن تكون سبحة النزاعات الانفصالية قد فلتت منها وانتقلت في الاتحاد.

إذا كانت الدعوات الانفصالية تلقى ترحيبا من التيارات اليمينية في أوروبا، فإن نخبا وقوى سياسية ومجتمعية عديدة ترى أن بروز دعوات الاستقلال داخل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته مؤشر سلبي وخطير، وأن انفصال أي إقليم خصوصا في غرب وشمال أوروبا، يعدّ ضربة موجهة للمشروع الأوروبي الواحد، فإمكانية زعزعة استقرار القارة الأوروبية كبيرا جدا وخطير[1].

الهجرة (الشرعية أو غير الشرعية)← صعود اليمين المتطرف ← تنامي النزعة القومية

[1]- عمر علي أبو طه، " مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل النزاعات الانفصالية "، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر البحثي في القانون العام**، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية العمادة، 2019، ص ص 55-56.

المبحث الثالث: رهان التكامل السياسي المشترك في ظل التنافس بين دول الأعضاء

أصبحت تعترض التجربة التكاملية الأوروبية في الوقت الراهن عدة تحديات قد تؤثر على سيرورتها التكاملية، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة عدّة خلافات وانقسامات بين دول الأعضاء حول اتخاذ القرارات فيما يخص السياسات الخارجية، حيث لكل دولة توجهاتها التي تميل إليها والتي تخدم مصالحها الوطنية؛ فهذه الاختلافات تظهر في العديد من القضايا الدولية أو الإقليمية التي دائما ما يظهر انقسامات وتنافس بين دول الأعضاء للاتحاد.

المطلب الأول: الخلافات والانقسامات الأوروبية

بادرت أوروبا إلى محاولة تحقيق تكامل أعمق بين أطرافها من خلال طرح الملف السياسي، فكانت بوادره الفعلية من خلال تحديد أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ضمن معاهدة "ماسترخت"، من أجل تحقيقها تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللاحقة من بينها تعيين خافيير سولانا كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وهو المنصب الذي استحدثته قمة أمستردام سنة 1997، إضافة إلى إنشاء اللجنة السياسية والأمنية التي تشمل موظفين رسميين (على درجة سفير) من أعضاء الاتحاد الأوروبي، كما تم سنة 1999 الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات وذلك بإنشاء قوات تصل ما بين 50 ألف إلى 60 ألف جندي.

لكن رغم هذه الجهود إلاّ أن مشروع السياسة الخارجية المشتركة وكذا الأمنية يشهد عراقيل كبيرة خصوصا خلال التعبير عن المواقف المشتركة بين القوى الأوروبية المختلفة المصالح والتوجهات خصوصا في ظل التدخل الأمريكي والتنسيق مع حلف الناتو، ولعل اختبار وضعت فيه السياسة المشتركة حول تباين المواقف المتباينة من الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 ففي حين عارضت كل من ألمانيا وفرنسا بشدة الحرب على العراق دعمت بلدان أخرى مثل بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا، الحرب وأيدتها[1].

[1]- منى زنودة، **مرجع سابق**، ص 239.

فالخلافات والانقسامات الأوروبية التي أدت إلى نقص في التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء وسياسات الاتحاد الأوروبي وإلى افتقار هذا الأخير إلى مواقف موحدة إزاء القضايا الدولية، رغم وجود تشاور وتنسيق من أجل سياسة خارجية موحدة، إلاّ أن ذلك أصبح هدفا مظهريا؛ وزاد الأمر تعقيدا بعد توسيع الاتحاد الأوروبي وذلك لأن الدول الشرقية الجديدة مرتبطة أكثر بأمريكا لاعتبارات أمنية خاصة بها مما يؤدي إلى الاختلاف بين الدول الغربية والدول الشرقية الجديدة، كما أن هذا التوسع أدى إلى التنوع الجغرافي والثقافي وغيره، وهذا أضعف عملية التنسيق والتوصل إلى بناء سياسة أوروبية موحدة، كما يرجع هذا الانقسام إلى الافتقار للنظرة الموحدة، فرغم أن كل الدول الأوروبية تتفق على ضرورة قيام الاتحاد بممارسة دور هام في العالم، إلاّ أنها لا تتفق حول طبيعة هذا الدول ومداه، فهناك دول تبحث عن الدور العالمي للاتحاد، وأخرى تبحث عن الدول الإقليمي.

كذلك هناك اختلاف في النظرة الخاصة لمستقبل أوروبا وخاصة بين أقطاب الاتحاد، فبريطانيا تركز على الاعتبارات الاقتصادية دون السياسية، أما ألمانيا فترى ككتلة اتحادية (فدرالية) تقوم على أساس المواطنة والاستقرار، أمّا فرنسا فترى القوة المطالبة بأن تصبح اتحاد لدول قومية. إن هذه الانقسامات كلها تعيق الاتحاد الأوروبي عن الوصول إلى سياسة خارجية موحدة ومؤثرة، فمازالت السيادة والمصالح الوطنية تحدد معظم المواقف والسياسات، ورغم أن فكرة الاتحاد تنطوي ضمنيا على أن الدول الأعضاء قد وضعت قدرا من سيادتها في إطار مشترك محكوم بعمل الاتحاد نفسه، إلاّ أنها لم تتقدم كثيرا في مجال السياسة الخارجية الموحدة، وقد عبر " كريس باتين " المفوض الأوروبي السابق للشؤون الخارجية عن ذلك بقوله: " إن أوروبا لا تزال تعيش أزمة شرعية بسبب أن كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي لا تزال تغلب سياستها الوطنية على السياسة الاتحادية، بل أن ثمة إقناعا لدى كثيرين مفاده أن أي مبادرات للاتحاد الأوروبي هي بشكل ما انتقاص من السيادة الوطنية، أو على الأقل انتهاكا للامتيازات الوطنية"[1].

ففي عملية صنع القرار نجد أن التعبير عن المواقف تجاه أي قضية وتطويرها تجري ببطء، وتمر عبر قنوات المبادلات والمشاورات بين الدول الأعضاء التي لها اعتباراتها الوطنية ومصالحها المختلفة

[1]- محمد مجدان، " تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة (سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا)"، **مجلة المفكر**، (ب.س)، ص ص 281-282.

والمتباينة، كما أن قاعدة الإجماع تحترم مبدأ سيادة الدول الأعضاء ولهذا فلا تلتزم أي دولة بقرار لم تقبله أو لم توافق عليه، مما يعيق عملية التنفيذ، كما أن الدول الأعضاء مازالت تتمتع بصلاحيات كبيرة تمكنها من ممارسة سياسة خارجية مستقلة تبعا لأجندة وطنية. لكل هذه الاعتبارات نجد أوروبا تواجهها صعوبات كبيرة للوصول إلى اتفاق في السياسة الخارجية فمازالت دولها لم تصل بعد إلى إقامة كيان موحد بالفعل، بل أن ما يوجد هو مجموعة دول منفردة تتنوع بشدة في كثير من الأمور وتختلف وتتباين مصالحها ونظراتها إلى الأمور من حولها وبالتالي تجد صعوبة في تبني سياسة خارجية موحدة ومؤثرة، حيث عبر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (هنري كسينجر) ذات يوم: " في كل مرة نسمع فيها حديثا عن أوروبا " أتساءل مع من أتكلم؟ في إشارة إلى أن أوروبا هي أكثر من ظاهرة صوتية ترددها بعض قادة أوروبا المتحمسين لتحقيق حلم أوروبا العظمة، ولكنها في الواقع لا وجود لها[1].

فنجد مثلا التنافس الألماني الفرنسي ضمن السياسات المؤثرة والمعرقلة في المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي، إذ لا تنجذب ألمانيا انجذاب فرنسا إلى المجال المتوسطي ولا تسمح ألمانيا بتطور أي سياسات في المتوسط بمعزل عنها، فيصطدم التفاعل الدبلوماسي والإستراتيجي الفرنسي في المنطقة بالإضافة إلى حدود النموذج الفرنسي وحدود قوته التقليدية والناعمة بمستجدات تتعلق بنزعة الدول المتنوعة في المتوسط بتوظيف كل ميزاتها الجيو سياسية ولاستعانة بمعايير البدائل، حيث ترتبط العناصر الأساسية للاهتمام الفرنسي بالمتوسط بالحفاظ على بعض مقومات القوة الإقليمية التي كان لها دور محوي في النظام الأوروبي، فظل الإرث الاستعماري عاملا مهما في دعم الدور الفرنسي في المنطقة فهي ذات تقارب مهم مع الضفة الجنوبية والشرقية باعتماد دبلوماسية مزدوجة في التعاطي مع المنطقة من جهة تتصرف كقوة إقليمية وأيضا دولة تتمتع بنوع من الاستقلال الإستراتيجي عن باقي دول الأعضاء الاتحاد، مما يجعلها تسعى للمبادرة في الحفاظ على مصالحها الكبرى...الخ.

يعتبر التنافس الفرنسي الألماني أبرز أشكال التنافس في الاتحاد الأوروبي والتعارض في الكثير من القضايا في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فالرفض الألماني إزاء إحداث منظمة إقليمية متوسطية تجمع بلدانا من الضفتين وتستثني ألمانيا، ورغم التوافق بين البلدين في إحداث صيغة الاتحاد من أجل المتوسط كحلقة ضمن مسار برشلونة بعد الاقتراح الفرنسي في إحداث آلية تجمع دول مستاطنة

[1]- محمد مجدان، **مرجع سابق**، ص 282.

البحر، فإن ألمانيا ظلت تعد السياسة الأوروبية للجوار، هي الإطار اللازم لتنظيم العلاقات مع بلدان الجوار، وتتجاهل الاتحاد من أجل المتوسط، في مقابل ذلك ترى فرنسا السياسة الأوروبية للجوار سياسة ثانوية في التمويل للمبادرات الوطنية الفرنسية، وعادة يفسر موقف ألمانيا القوي ضد الاتحاد من أجل المتوسط بقيادة فرنسا ولصالح الحفاظ على عملية برشلونة وتدعيمها على نطاق واسع، باعتبار الموقف الألماني مشاركة أكبر لألمانيا في السياسات اليورو متوسطية.

يكمن الأمن المشترك في البناء المؤسساتي الأوروبي في التقاء مجموعة من الرؤى الوطنية للأمن وانصب بها في المعايير العامة المحدّدة للأمن الأوروبي، حيث يترتب عن الضغط الفرنسي الإيطالي الإسباني تبني زاوية إستراتيجية أخرى اتجاه الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية والوسطى التي أصبحت مصدر للتهديدات والاضطرابات (مخدرات، أسلحة، جريمة...).

إن العمق الجيو تاريخي في صوغ السياسات الأوروبية واندفاع الطموح الألماني في صوغ إستراتيجية جديدة في وسط وشرق أوروبا والبلقان كمجالات للتأثير التاريخي لألمانيا، حيث تشكلت دائرة حيوية عناصرها ألمانيا، بولونيا، و أوكرانيا، حيث يعرب هذا المحور ألمانيا نحو قيادة سياسة إستراتيجية في هذا الشريط، أين تتزود ألمانيا بأهم مواردها النفطية من روسيا عبر أوكرانيا، وتتمتع ألمانيا بانفتاح جيو سياسي حيوي على الشمال ودول البلطيق والدول الاسكندينافية وتستفيد من حيويتها التقليدية في وسط وشرق أوروبا.

وظهر الاختلاف والخلاف بين ألمانيا وفرنسا في التباعد في التعاطي في العديد من السياسات الخارجية الأخرى، فالأزمة الليبية أظهرت ذلك حيث امتنعت من التصويت لصالح القرار 1973 المتعلق بحماية المدنيين وإقامة منظمة حظر جوي في ليبيا في الوقت الذي تحملت فيه فرنسا مسؤولية كبيرة في إدارة هذه الأزمة، وهي كانت تهدف إلى امتلاك التأثير مستقبلا في المتوسط، حيث ترى ألمانيا رغبة فرنسية في توسيع نفوذها بالاستعانة بالاتحاد الأوروبي[1].

[1]- سفيان طبوش، **مرجع سابق**، ص 189.

أمّا ألمانيا التي تركز اهتمامها في البلطيق حيث تقود تجمعها لدول البلطيق وفي أوروبا الوسطى والشرقية، وكما ترتبط ألمانيا بروسيا علاقات وثيقة ناتجة عن أهمية الاستهلاك الألماني للغاز الروسي وإلى الاعتناء أكثر بالمجال الأوروبي الروسي (الأوراسي).

كما ظهر مرة أخرى اختلاف في وجهات النظر بين ألمانيا وفرنسا حول التحولات السياسية في المنطقة العربية (مصر) بعد 2011 حيث طالبت ألمانيا بتنحي الرئيس المصري حسني مبارك منذ الأيام الأولى من الانتفاضة على عكس فرنسا التي استمرت بدعمها لنظام مبارك.

فالاختلاف الأوروبي بصفة عامة بين دول الأعضاء وألمانيا وفرنسا بصفة خاصة كشف عن صعوبة رسم سياسة خارجية أوروبية موحدة[1].

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي كان على الدول الأوروبية العمل على إيجاد منظمة عسكرية مستقلة تتولى الاضطلاع بأمن القارة الأوروبية باعتبار الإطار الدفاعي لأوروبا في حال زوال حلف شمال الأطلسي، في مقابل ذلك عرف هذا الأخير تحولات جذرية لإعادة تكييف دوره مع متطلبات البيئة الأمنية الدولية لعالم بعد الحرب الباردة ليشكل استثناء عن القاعدة العامة لنظرية الأحلاف العسكرية التي تفترض زوالها بزوال مبررات وجودها، وعلى هذا الأساس يبقى الحلف الركيزة الأساسية للأمن مستقلة عنه، فعلى عكس ألمانيا وفرنسا، تتزعم بريطانيا الاتجاه المؤيد لبقاء أمن القارة الأوروبية تحت المطلة الأطلسية والحفاظ على وجود حلف شمال الأطلسي الرابط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأن لا يكون الاتجاه الأوروبي فاعلا إستراتيجيا يهدد المصالح الأمريكية وتفادي إمكانية تحالفه مع روسيا خاصة بعد أزمة جورجيا 2008 وأوكرانيا 2015 حيث برزت روسيا كقطب دولي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا الاختلاف بين الفرنسي الألماني والبريطاني من أهم الدوافع التي جعلت بريطانيا تخرج من الاتحاد الأوروبي[2].

---

[1]- سفيان طبوش، **مرجع سابق**، ص ص 190-191.

[2]- إيمان تمرابط، " رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، 2017، ص ص 439-440.

المطلب الثاني: تداعيات الخروج البريطاني على الاتحاد الأوروبي

تتمتع بريطانيا بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا، فهناك أربعة استثناءات من قوانين الاتحاد الأوروبي لا تطبق على بريطانيا هي: ميثاق الحقوق الأساسية، والسياسية النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول 25 من اتفاقية " ماستريخت" والحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول 36 من معاهدة لشبونة، والأهم استثناء من بند حرية تنقل الأشخاص من منطقة " شنغن " بموجب بروتوكول 19 من معاهدة لشبونة، هذا ما يظهر على انعدام الثقة بين الطرفين وخاصة من جهة بريطانيا؛ حيث تميزت العلاقة قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي بحالة يمكن وصفها ب " عدم الارتيا ح المتبادل "، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد ألمانيا و فرنسا، حيث رأت بريطانيا أن التنافس الذي بين ألمانيا وفرنسا يعيقها وخاصة على أن هذه الأخيرة تفرض على الأولى قوانين مجبرة على تطبيقها [1]، كما أن بريطانيا منذ البدايات الأولى لمشروع الاتحاد الأوروبي كانت لها نظرة تشاؤمية تنطلق من الشك في نجاعة وأهمية بناء الاتحاد الأوروبي وهذا ما عبّر عنه " Jack Straw " (وزير الشؤون الخارجية البريطاني سابق): " je ne suis pas un eurosceptique. Je suis un Européen pratique " ؛

فكلمة " eurosceptique ": نقصد بها شخص أو مجموعة من الأشخاص تشك في نجاعة أو أهمية بناء الاتحاد الأوروبي؛ وتعود النظرة التشاؤمية لبريطانيا إلى أربعة مفاهيم وهي كالتالي:

- تخوف بريطانيا من إمكانية فقدانها لكل امتيازاتها الاقتصادية.
- تخوفها من فقدانها لقيمتها الديمقراطية.
- تخوفها من إمكانية المساس بسيادتها الوطنية.
- تخوفها من فقدانها لهويتها البريطانية[2].

[1]- هيبة غربي، " تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي "، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، (برلين – ألمانيا)، 2018، ص 108.

[2] - Agnès Alexandre-collier, " la peur de l'Europe : le (s) discours du déclin de la nation Britannique", **Politique Société et Discours du Domaine Anglophone**, université de Franche-comté, 2002, p3.

تعتبر مسألة خروج بريطانيا أول تجربة للاتحاد الأوروبي حول إنهاء عضوية أحد الأعضاء، مما سيؤثر سلبا على مسار التجربة الأوروبية للتكامل والاندماج التي وصفت أسسها منذ خمسينات القرن الماضي، حيث سيعرف تغييرات على عدّة مستويات: نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي.

فالخروج البريطاني من الاتحاد يمثل مشكلة وتحدي على الاتحاد من النواحي الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية، بمن الناحية الجغرافية تنقص مساحة الاتحاد من 4,5 مليون كيلومتر مربع إلى 4,2 مليون كيلومتر مربع وسينخفض عدد السكان إلى 0,43 مليون نسمة، وستنخفض نسبة الناتج المحلي العالمي عام 2016 17,6 % إلى 14,5 % بعد خروج بريطانيا، كذلك سيكون هناك انعكاسات اقتصادية كبيرة على خروج بريطانيا من الاتحاد لما يشكله الاقتصاد البريطاني من أهمية كبيرة للاقتصاد الأوروبي حيث يمثل ما يقارب 16 % من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى توفر الخبرات والمهارات المالية في العمالة البريطانية حيث يشكل عدد البريطانيين في الاتحاد الأوروبي ما نسبته 13%.

وكما سيؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سلبا على الاتحاد خاصة وأنه يمثل أول انسحاب لدولة عضو في الاتحاد، فمن الممكن أن يؤثر على مسار التجربة الأوروبية نحول التكامل والاندماج، وسيحدث تغييرات على نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي، وكذلك ميزانية الاتحاد التي وصلت نسبة مساهمة بريطانيا فيها عام 2015، وكذلك 8,5 مليون يورو وانخفاض في الناتج المحلي للاتحاد الذي تساهم فيه بريطانيا بنسبة 14 % وحدوث تغيير في موازين القوى بين دول الاتحاد ومكانته السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي وسياسته الموحدة تجاه القضايا الأمنية الإستراتيجية[1].

[1]- هالة محمود طه دودين، " تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "، **مجلة اتجاهات سياسية** ، العدد 11 ، المجلد 3، ألمانيا، 2020، ص 165.

المبحث الرابع: تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي

مع جائحة كوفيد-19 يمر الاتحاد الأوروبي مثل بقية العالم بأزمة غير مسبوقة، لا يمكن تقييم تكاليف الخسائر البشرية والاقتصادية والسياسية لها، حيث تحولت أوروبا سريعا في أعقاب الانتشار الأولي لوباء كورونا المستجد القادم من الصين حيث تعدّى عدد القتلى في القارة الأوروبية عدد القتلى المسجل في الصين، حيث سجلت حوالي 51 ألف مصاب بالفيروس وحوالي 2300 قتيل وهذه النسبة سجلت فقط مع بداية ظهور الوباء في الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الأول: أثر وباء كورورنا على القطاع الصحي الأوروبي

لقد كشف الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) مدى ضعف وهشاشة قطاع الرعاية الصحية في العديد من دول الاتحاد الأوروبي، هذا الضعف الذي ارتبط بمستوى الوقاية والعلاج استجلب بالتبعية تداعيات إنسانية تمثل أبرزها في تصاعد أعداد الضحايا والذي استطاع عبر فترة قصيرة تعميق الأزمة الصحية في أكثر من بلد أوروبي [2]، كما ظهر أن معظم دول الاتحاد الأوروبي تفتقر لوسائل وإمكانيات التصدي للفيروس المستجد حيث عجزت عن توفير الكمامات والمعقمات...الخ.

ففي الوقت الذي كانت فيه معظم الدول الأعضاء تحتاج للمساعدة الطبية والدعم والوحدة من أجل التصدي لهذه الجائحة إلاّ أن بعض الدول كانت تعمل من أجل مصلحتها القومية، فيظهر هذا عندما طلبت إيطاليا من الدول الأعضاء المساعدة فقط كان الرد في بداية الجائحة بالتصدي مثل حظر تصدير المعدات الطبية (معدات الحماية الشخصية كالأقنعة)، فالقيود الصارمة التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على تصدير المستلزمات الطبية وقيام بعض الدول بإقفال حدودها بطريقة أحادية "ما يهدّد فشل اتفاقية شنغن"، حيث أثبتت دول الاتحاد الأوروبي فشلها في مواجهة وباء كورونا كمجموعة واتحاد.

ولعل أبرز ما يوضح فشل النظام العلمي والطبي الأوروبي في مواجهة كورونا هو تقديم رئيس مجلس البحوث العلمية في الاتحاد الأوروبي " ماورو فيراري " استقالته من منصبه بعد 3 أشهر فقط من

---

[1] - Maurice Eric, Romana Bloj, " Covid-19 : l'union européenne et le défi de la résilience", **Fondation Robert Schuman**, 23 mars 2020, p1.

[2]- محمد عبد القادر خليل، " النظم السياسية الأوروبية داخل الحجر الصحي"، **مجلة المجلة**، 2020.

توليه منصبه، حيث علّل استقالته في الثامن من شهر أبريل من عام 2020 بقوله أنه " فقد إيمانه بالنظام بعد عدم تمكنه من وضع برنامج خاص لمكافحة فيروس كورونا"،وذلك بعد رفض المفوضية الأوروبية مقترحاته بالإجماع إثر مطالبته ببرنامج خاص وموجه لمكافحة كوفيد– 19، مع أفضل العلماء في العالم، ممن لديهم موارد لمكافحته بعقارات ولقاحات جديدة ومعدّات فحص وطرق سلوكية تعتمد على العلم[1].

المطلب الثاني: أثر وباء كورونا على القطاع الاقتصادي

يشهد الاتحاد الأوروبي حدوث ركود " تاريخي" هذا العام (2020) بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث أكد المفوض الأوروبي للاقتصاد " باولو جنتيلوني " أن أوروبا تواجه صدمة اقتصادية غير مسبوقة منذ الكساد الكبير الذي حدث في سنة 1929، حيث توقع انخفاضا قياسيا في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 7,7 في المائة في منطقة " اليورو" وتشكل هذه الأزمة ضغطا على بروكسل لتقديم خطة تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي الأوروبي، فحسب المفوض فإن عمق الركود وقوة الانتعاش سيكونان متفاوتين بحسب البلدان، وتبعا لسرعة تدابير الحجر وأهمية الخدمات في كل اقتصاد مثل السياحة والموارد المالية لكل دولة.

فحسب المفوضية الأوروبية فإن الدول التي سجلت أسوء ركود هذا العم هي اليونان بنسبة 9,7– بالمائة، إيطاليا 9,5 – بالمائة، وإسبانيا 9,4 – بالمائة، وهم البلدان الأكثر اعتمادا على قطاع الصحة.

أمّا الاقتصاد الرائد في منطقة "اليورو"، فألمانيا التي تعتمد بشكل كبير على صاداتها، حيث شهدت انخفاضا في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 6,5 بالمائة في 2020، وهولندا بنسبة 6,8 بالمائة، ونتيجة لهذا الركود يتوقع أن يرتفع العجز العام في كل الدول الأعضاء في منطقة اليورو و أن تزداد ديونها بشكل كبير في 2020؛ فإيطاليا الدولة التي عرفت أكثر عدد من الوفيات بسبب فيروس كورونا المستجد في منطقة " اليورو" حيث عرفت ارتفاعا هائلا في دينها العام يبلغ 158,9 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2020، مقابل 134,8 بالمائة في 2019. وبين الدول الـ 19 الأعضاء في منطقة " اليورو" فاليونان وحدها تعاني من وضع أسوء بدين عام بلغ 196,4 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي في عام 2020. أما العجز العام لإيطاليا ثالث اقتصادات منطقة " اليورو" حيث بلغ 11,1 بالمائة من

[1]- عباس الزين، " الاتحاد الأوروبي... أسئلة مشروعة لما بعد كورونا"، **الميادين نت**، 8 أيار 2020.

هذه السنة 2020، وتفيد توقعات المفوضية أن يرتفع الدين الفرنسي بشكل كبير ليصل إلى 116,5 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي هذا العام قبل أن ينخفض قليلا إلى 11,9 بالمائة في 2021، وقد بلغت 98,1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 ، كما أضافت المفوضية الأوروبية أن هذا العجز يمكن أن يبلغ 4,0 بالمائة في سنة 2021 إذا لم تتغير السياسات وأن الإجراءات لمكافحة الوباء لن تطبق سوى في عام 2020.

كما نجد أيضا ألمانيا وهولندا، الصارمتان في الموازنات، تخلتا هذه السنة عن تشددهما لمساعدة الشركات على تجاوز تداعيات الحجر، لذلك سيبلغ العجز العام في ألمانيا 7 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي هذه السنة، بعد فائض نسبة 1,4 بالمائة في 2019، كما يتوقع أن يتراجع هذا العجز إلى 1,5 بالمائة في عام 2021.

أمّا بالنسبة لهولندا فيبلغ العجز العام 6,3 بالمائة من إجمالي الناتج في 2020 بعدما كان الفائض نسبته 1,7 بالمائة في 2019، ويفترض أن يتراجع إلى 3,3 بالمائة في 2021. [1]

المطلب الثالث: مستويات تعثر الاتحاد الأوروبي للاستجابة لوباء كورونا

يمكن تقسيم تعثر استجابة الاتحاد الأوروبي الأولية لمواجهة أزمة وباء كورونا المستجد إلى ثلاث مستويات وهي كالتالي:

أولا: المستوى المالي النقدي

حيث لا يزال الاتحاد الأوروبي يعاني من عدم وجود سياسة نقدية موحدة، فمنطقة " اليورو" نفسها أنشئت على أسس ضعيفة بسبب الفشل في إنشاء اتحاد مالي يؤسس لسياسة نقدية واحدة، وبسبب الوسائل غير الكفؤة في إدارة الأزمات، إضافة إلى الاستعانة بمعايير الانضمام إلى العملة الموحدة، وأدت هذه المشاكل البنيوية والفنية إلى حلول غير فعالة وغير مكتملة في أزمات مالية سابقة واجهها الاتحاد الأوروبي مثل الأزمة العالمية 2007–208، وأزمة الديون السياسية 2011–2012، وقد

[1]- ركود اقتصادي " تاريخي" يتجاوز كساد عام 1929 يهدد الاتحاد الأوروبي، **فرانس 24**، نشرت في 2020/05/07 – france24.com/ar/20200507-1929

انعكس عدم وجود آليات وسياسات نقدية واضحة على سبيل معالجة الصدمات الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا في الدول الأوروبية، مما أنتج مزيجا غير مستقر من الإجراءات المتضاربة في بعض الأحيان بين مؤسسات الاتحاد وبين حكومات الدول الأعضاء، فعلى سبيل المثال في الوقت الذي يسعى البنك المركزي الأوروبي لتثبيت سوق الديون الأوروبية لم تلتزم الدول الأكثر تضررا اقتصاديا واستمرت في إصدار ديونها الخاصة كإجراءات عاجلة قصيرة الأمد وكحلول سريعة لمواجهة الضغوط المتزايدة عليها.

أخفق وزراء المالية بالاتحاد الأوروبي في التوصل إلى اتفاق بعد ليلة طويلة من المباحثات حول خطة إنعاش بعد تفشي فيروس كوفيد- 19، إذ أكد رئيس مجموعة اليورو " ماريو تشينتينو" تعليق الاجتماع إلى غاية يوم 9 أبريل 2020، ويعود سبب الخلاف إلى رفض دول الشمال مشروعا لدول الجنوب بإجراءات مالية غير مسبوقة في صيغة ديون مشتركة، وكانت قمة رؤساء الدول والحكومات التي خصصت للأزمة في 26 مارس 2020 قد فضلت بدورها في التوصل إلى اتفاق، وكتب " تشينتينو" في تغريدة على تويتر " بعد 16 ساعة من المناقشات، اقتربنا من التوصل إلى اتفاق، لكننا لم نصل بعد؛ علقت اجتماع مجموعة اليورو، وسيستأنف غدا الخميس"، مضيفا: " هدفي هو شبكة أمان أوروبية قوية لمواجهة الفيروس (لحماية العمال والشركات والدول) والشروع في خطة إنعاش واسعة "[1].

وتطالب إيطاليا بإنشاء " أداة " تسمح لدول الاتحاد التي تبنت العملة الموحدة باللجوء إلى الاقتراض المشترك على شكل سندات، وتدعم هذا الاقتراح إسبانيا، فرنسا، اليونان، مالطا، لوكسمبورغ وايرلندا، لكن ألمانيا وهولندا يرفضان فكرة قرض مشترك مع دول لها ديون مرتفعة كإيطاليا وإسبانيا، باعتبار أنها متساهلة في إدارة ميزانيتها، وقد صرح وزير المالية الهولندي " فوبكي هوكسترا " أن سندات كورونا ستخلق مشاكل أكثر من الحلول "، وتدعم الموقف كل من ألمانيا وهولندا وكل من الدنمارك، النمسا، والسويد ودول البلطيق.

ودعا وزير المالية في ألمانيا " أوف شولتس " ، وفي فرنسا " برونو لومير " إلى العمل من أجل التوصل إلى " حل وسط جيد لأجل حل المشكلات الصعبة "، بينما دعا وزير مالية إيطاليا " بوبرتو

[1]- إ.ع.ع.ش، خلافات الاتحاد الأوروبي تؤجل تحقيق إنعاش مالي لمواجهة كورونا، على **موقع DX**، تاريخ النشر 8 أفريل 2020، على الموقع: www.http///P.d.W.com/p/3aciv

جولاتيري " إلى تسريع العمل وتفعيل اقتراح الاقتراض المشترك متحدثا عن أنه وقت المسؤولية المشتركة والقرارات الشجاعة.

وتفضل دول شمال أوروبا التركيز على الأدوات الموجودة للتصدي للصدمة الاقتصادية خصوصا آلية الاستقرار الأوروبي المزود ب 410 مليارات يورو، وهو صندوق تم إنشاءه عام 2012 لمساعدة الدول على الاقتراض، لكن روما ترى أن هذا الصندوق غير مناسب لمواجهة تداعيات الأزمة[1].

ثانيا: المستوى المؤسساتي

يواجه الاتحاد الأوروبي منذ نشأته مشكلة في آليات اتخاذ قراراته والجدل القائم حول اتخاذ القرارات الحاسمة بالأغلبية أم بالإجماع، ورغم توسع صلاحيات مؤسسات الاتحاد الأوروبي في اعتماد آلية اتخاذ القرارات بالأغلبية بدلا من الإجماع، إلا أن الصدام بين التكنوقراط داخل مؤسسات الاتحاد وبين السياسيين من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد برز بشكل واضح خلال أزمة الديون السيادية في 2011 –2012، وعاد للظهور بنفس القوة خلال مناقشة سبل مواجهة الاتحاد لأزمة وباء كوفيد– 19 المستجد، فالاتحاد ومؤسساته ومسؤولوه لديهم آليات تمكنهم من اتخاذ قرارات بموجب السلطة الممنوحة إليهم من الدول الأعضاء في هذه الدول، لكن هذه الآليات نفسها تحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء حتى تصبح فعالة.

حيث لم تنجح مؤسسات الاتحاد الأوروبي في اتخاذ القرار بشأن الأزمة الصحية لوباء كوفيد– 19 والعمل على مواجهته كاتحاد واحد موحد، حيث هذه القرارات والممارسات التي اتخذتها عدّة دول ألقت بظلال من الشك على مدى جدوى استمرار هذا التكتل، وفي هذا السياق شنت الصحف الإيطالية هجوما عنيفا على مؤسسات الاتحاد الأوروبي و دول أعضاءها غداة قرار بإرجاع اعتماد تدابير قوية في مواجهة التداعيات الاقتصادية والصحية لتفشي وفاء كورونا المستجد.

وكان رئيس الوزراء الإيطالي " جوسيبي كونتي " هدد خلال القمة التي نظمت عبر الفيديو "بعدم التوقيع على الإعلان المشترك في حال لم يعتمد الاتحاد تدابير قوية مرفقة بأدوات مالية مبكرة وملائمة

[1]- إ.ع.ع.ش، خلافات الاتحاد الأوروبي تؤجل تحقيق إنعاش مالي لمواجهة كورونا، **مرجع سابق**.

بالفعل لحرب بتوجب علينا خوضها سويا "، وكانت ألمانيا و دول شمال أوروبية أخرى قد رفضت مناشدة سبعة دول، من بينها إيطاليا الأكثر تضررا من أجل الاقتراض الجماعي من خلال " سندات كورونا " للمساعدة في تخفيف الضربة الاقتصادية للوباء، واختارت صحيفة " كوريرا ديلاسير " أنه " في حال افتقد الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق ، فإن هذا يعني أن المشروع الأوروبي نفسه قد انتهى"، وانتقد رئيس الوزراء البرتغالي " أنطونيو كوستا " ما أسماه " التفاهة المتكررة " للحكومة الهولندية التي تعد عادة واحدة من أقوى المدافعين عن الانضباط في ميزانية الاتحاد الأوروبي: " هذا الحديث بغيض في إطار الاتحاد الأوروبي، هذه هي الكلمة بالتحديد " بغيض " "، حيث عرفت معظم دول الاتحاد الأوروبي المتضررة مساعدات من الدول الخارجية كالصين بتقديم مساعدات طبية (كمامات، الأدوات الطبية، كما بعثت بطاقم طبي خاص ومختص في مواجهة الوباء). [1]

ثالثا: المستوى السياسي

خلال الأزمة الصحية لوباء كوفيد- 19 بدا واضحا أن الدول الأعضاء ترددت بين إظهار التضامن مع الوحدة الأوروبية وبين الضغوط السياسية الداخلية التي تواجهها بسبب المواقف المختلفة لشعوبها من أزمة وباء كورونا المستجد خلال الأشهر الثلاث الأولى على الأقل من الوباء، حيث نتجت هذه المواقف المتباينة للأزمة على المستويين الصحي والاقتصادي لهذه الدول، والتي تفاقمت داخلها الضغوط السياسية على خلفية موجة الشعبوية والتشكيك بالاتحاد الأوروبي التي تقودها جماعات وأحزاب اليمين المتطرف التي شهدت السنوات الخمس الأخيرة تنامي تأثيرها على أوروبا[2].

عمدت المفوضية الأوروبية بالاتحاد الأوروبي المكلفة بإنجاز خطوات ملموسة، مثل التنسيق والتخطيط وإصدار التوصيات والتحذيرات إلا أنها تأخرت في ردّة فعلها تماما كما فعلت في أزمة اللاجئين عام 2015، لتكرّر ذلك مرة أخرى في ظل أزمة كوفيد-19، ممّا يثبت عدم القدرة على إدارة الأزمة في البلدان الأوروبية، وكذا عدم التفاهم الفرنسي الألماني، الذي تولد عنه أزمة للشرعية في الاتحاد الأوروبي كمؤسسة أمنية إقليمية، يمكن أن يكون لها وزن إقليمي وتأثير في العلاقات الدولية، كما أنه أثناء البحث

[1]- إ.ع.ع.ش، خلافات الاتحاد الأوروبي تؤجل تحقيق إنعاش مالي لمواجهة كورونا، **مرجع سابق**.

[2]- عماد حسن، "هل يفكك فيروس كورونا الاتحاد الأوروبي ويقضي على حلم الوحدة العربية"، في 27 مارس 2020 على الموقع: https://p.d.w.com/p/3a8jh

عن سبل إدارة الأزمة، حدثت خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة بين فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من جهة، وألمانيا وبلجيكا وهولندا من جهة أخرى، حول تمويل هذا الصندوق، هل تكون ذات تمويل من الاتحاد الأوروبي أو تمويل أوروبي جماعي، مع تحمل كل دولة مسؤولية التمويل، وهنا تطغى المصالح المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة وتحدي واقع الوباء العالمي وتأثيراته على الاقتصاد الأوروبي[1].

[1]- يمينة صافا، " السياسة الأمنية الأوروبية في ظل تغيير الخريطة الجيوسياسية الراهنة التهديدات والانعكاسات "، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، العدد 2 ، المجلد 2، ألمانيا، 2020، ص 8.

خلاصة الفصل:

إن الأزمة الاقتصادية المالية العالمية لعام 2008 أظهرت مدى هشاشة النظام النقدي الأوروبي وكشفت عن الوضع اليوناني الاقتصادي المتأزم قبل هذه الأزمة، والذي أثر على هيكلية الاتحاد الأوروبي فلقد تأزم الوضع أكثر نتيجة تأخر ردّة فعل دول الاتحاد الأوروبي حول الوضع اليوناني الاقتصادي مما جعل الوضع ينتقل إليها تلقائيا.

يمتلك الاتحاد الأوروبي العديد من مقومات القوة الاقتصادية، إلا أن الدول العضوة الضعيفة والهشة اقتصاديا في هذه المنظمة أثرت عليها.

تعدّ الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي تحديا وتهديدا في نفس الوقت حيث أدت بعودة وتغذية النزعة القومية الوطنية وهذا بالنشاط القوي للأحزاب اليمينية المتطرفة والتي تدعو إلى تفكك الاتحاد الأوروبي بعدما رأت بأنه لا يخدم المصالح الشعبية الوطنية الأوروبية.

إن الاختلاف بين سياسات دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلف نوعا من التنافس والذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه المنظمة، كما تعتبر قضية السيادة الوطنية من أبرز معيقات التكامل السياسي الأوروبي بحيث أن كل دولة تحاول الحفاظ وحماية مميزاتها وخصائصها، وهذا ما يعدّ السبب من الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى الانسحاب البريطاني من هذا التكتل، كما تعتبر القرارات التي تفرضها دول نواة الاتحاد (فرنسا وألمانيا) على بريطانيا بدوره خلق نوعا من عدم التوافق بين الأطراف حيث ترى بريطانيا بأن هذه القرارات تدخل في الشؤون الداخلية والسيادية لها.

إن الأزمة الصحية العالمية الأخيرة (وباء كورونا) أظهرت مدى هشاشة مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إذ بينت مدى ضعف القرارات التوافقية اتجاه الأزمات الحديثة، حيث نجد أنها تخلت عن بعضها البعض إبان هذه الفترة ممّا يدعو إلى التشكيك في مدى استمرارية هذا التكامل مستقبلا، فلم تفلح في إيجاد حلول متفق عليها للتصدي للوباء.

الفصل الثالث

استجابة الاتحاد الأوروبي للتهديدات

الفصل الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي للتهديدات

تمهيد

المبحث الأول: الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليورو

المطلب الأول: آليات الإنقاذ الأوروبية

المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية لليونان

المطلب الثالث: الآليات الأوروبية لإنقاذ الدول التي مستها الأزمة

المبحث الثاني: آليات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة

المطلب الأول: الآليات الأمنية

المطلب الثاني: الآليات بموجب الاتفاقيات

المطلب الثالث: الآليات السياسية

المطلب الرابع: الآليات الاقتصادية

المبحث الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة كوفيد-19

المطلب الأول: استجابة الاتحاد الأوروبي على الصعيد المالي

المطلب الثاني: استجابة الاتحاد الأوروبي على الصعيد الصحي

المبحث الرابع: مستقبل الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: السيناريو الأول (الخطي)

المطلب الثاني: السيناريو الثاني (الإصلاحي) نحو آفاق جديدة للتكامل

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي (تفكك الاتحاد الأوروبي)

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي للتهديدات

حاول الاتحاد الأوروبي الاستجابة للتهديدات والتحديات والأزمات التي تم تناولها في الفصل الثاني عن طريق اتخاذه لعدة إجراءات وآليات لمواجهتها والتصدّي لها، وبالإضافة إلى قوانين لتنظيمها وإدارة الأزمات ومحاولة الاستفادة منها (الأزمة الاقتصادية، الأزمة الصحية الاجتماعية).

المبحث الأول: الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليورو

ليس من مصلحة أي دولة من دول منظمة اليورو الخروج من النظام النقدي الموحد أو انحلاله وإلغائه، وعلى هذا الأساس وجب على دول الاتحاد الأوروبي الحفاظ على العملة الموحدة " اليورو" عن طريق تقديم مجموعة من الآليات والحلول للخروج من هذه الأزمة.

في هذا المبحث سنتطرق لأهم الآليات والخطط لحل الأزمة الأوروبية بشكل عام واليونان بشكل خاص.

المطلب الأول: آليات الإنقاذ الأوروبية

حرصا على أن لا تنتقل الأزمة إلى بقية دول منطقة " اليورو" اتفق وزراء المالية للدول الأعضاء على خطة تهدف إلى حماية اليورو وتشتمل محاور الخطة فيما يلي:

أولا: مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (FESA)

هي إحدى المؤسسات التي تم الاتفاق عليه من قبل الدول التي تشارك في العملة الموحدة " اليورو" في 9 ماي 2010، وأدرجته في إطار قانون " لوكسمبورغ " في 7 جوان 2010، هدفها هو الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد الأوروبي من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو.

وفي 4 جوان وافق رؤساء حكومات الدول الأوروبية على زيادة نشاط الاستقرار المالي الأوروبي وكذلك زيادة التزامات الدول لضمان لها مبلغ من 440 مليار يورو إلى 780 مليار يورو الذي يتوازن مع

قدرة الإقراض من 440 مليار يورو، ويوم 21 جويلية من العام نفسه وافق رؤساء حكومات الدول على زيادة مرة أخرى من نشاط نطاق الاستقرار المالي بعد الانتهاء من جميع الإجراءات الوطنية اللازمة، وجاءت هذه التعديلات التي أدخلت على الإطار مرفق الاستقرار المالي الأوروبي حيز التنفيذ في 18 أكتوبر 2011.

ومن أجل إنجاز مهمتها يأذن لمرفق الاستقرار المالي الأوروبي إلى:

- إصدار سندات أو أدوات الدين الأخرى في السوق لجمع الأموال اللازمة لتقديم قروض إلى البلدان التي تواجه صعوبات مالية.
- التدخل في السوق السندات المالية الأولية وفي الديون الأسواق الثانوية.
- العمل على أساس برنامج وقائي.
- إعادة تمويل رؤوس الأموال من المؤسسات المالية من خلال القروض للحكومات، وترتبط جميع المساعدات المالية للدول الأعضاء للشروط المناسبة[1].

ثانيا: الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MESF)

قرار أعضاء منطقة "اليورو" في 9 ماي 2010 وضع آلية أوروبية للاستقرار المالي والتي تهدف إلى وضع تحت تصرف الدول الأعضاء في منطقة " اليورو" آلية تشبه آلية الدعم المالي لموازين المدفوعات الموجهة لدعم الدواء التي لم تنضم بعد إلى العملة الواحدة، وهي عبارة عن أداة تسمح بالاقتراض من الأسواق الدولية من خلال ضمان الميزانية المشتركة من أجل الحصول على قروض مشروطة للدول الأعضاء في منطقة " اليورو" بالتوازي مع برنامج صندوق النقد الدولي[2].

يسمح للمفوضية الأوروبية لجمع ما يصل إلى " 60 مليار يورو" من السوق الدولية لرأس المال عن رق إصدار سندات فردية وجماعيا يدعم من جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، وأمّا القروض الآلية الأوروبية للاستقرار تخضع لشروط اقتصادية تشرف عليها المفوضية الأوروبية التي من شأنها أن

[1] -European Financial Stability, **EFSF**, july 2012, p.23.
www.efsf.europa.eu/attachments/faqen.pdf

[2]- صبرينة فراح، "الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 09، جوان 2018، ص 787.

تقرر ما إذا كان على فترات منتظمة، إذا ما يكفي من التقدم الاقتصادي أحرز لتبرير استمرار إطلاق الأموال متوفر على الفور؛ سخرت الآلية الأوروبية للاستقرار المالي 22,5 مليار يورو لإيرلندا في ديسمبر 2010، و 26 مليار يورو للبرتغال في ماي 2011[1]، أسست هذه الآلية وفقا للمادة 122 لمعاهدة سير الاتحاد الأوروبي " TFUE " والمتعلقة بمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة[2].

ثالثا: الآلية الأوروبية للاستقرار " MES "

لقد تم استبدال الآليتين السابقتين في 27 سبتمبر 2012 بالآلية الأوروبية للاستقرار "MES "وهي عبارة عن معاهدة دولية حقيقة وتشكل مؤسسة مالية دولية بين الدول الأعضاء في منطقة "اليورو"، وهو إجراء مبتكر في قانون الاتحاد الأوروبي، هذا الإجراء يتطلب الانتخاب ويسمح للدول الأعضاء في منطقة " اليورو' من وضع آلية الاستقرار، والهدف منه هو تعبئة الموارد المالية (عن طريق إصدار أدوات مالية، أو إبرام اتفاقات مع أعضائه والمؤسسات المالية) لتوفير الدعم للأعضاء الذين يعرفون أو يحتمل أن يعانون من مشاكل مالية خطيرة، وطريقة عمله تقربه أكثر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير " BIRD " ويتدخل " MES " بطلب من دولة عضوه بالطرق التالية:

- منح تسهيلات مالية تخضع لشروط صارمة ومحدّدة في الاتفاقية الموقعة بين اللجنة والدولة.
- منح سلسلة قروض من أجل تفادي ظهور أزمة في دولة أسسها الاقتصادية سليمة، وطمأنة الأسواق حول قدرة هذه الدولة على الوفاء بديونها.
- منح قروض لإعادة رسملة المؤسسات المالية لدولة عضوه.
- منح قروض من دون غرض محدّد.

[1] -Raymond J. Ahearn, James K. Jackson, “The future of the Euro zone and U.S Interested”, **congressional Research Service**, January 2012, p.15.

[2]- صبرينة فراح، **مرجع سابق**، ص 787.

– شراء سندات الديون السيادية لدولة عضوه تمر بحالة صعبة من الأسواق الدولية والثانوية"[1].

المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية لليونان

قامت اليونان بالاتفاق مع اللجنة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي في 2 ماي 2010 بوضع خطة الضبط الاقتصادي " PAE " وبإجماع مع مجموعة " اليورو" تقرر منح اليونان مساعدات مالية على شكل قروض مشتركة بالتنسيق مع اللجنة الأوروبية، هذه الإعنات تقدم على دفعات متتالية وطبقا لمدى التزام اليونان بخطة الضبط، وتتمثل أهم الآليات والأدوات لحل الأزمة اليونانية فيما يلي:

أولا: تدابير التقشف المالي

في مقابل الحصول على مساعدات مالية، قَدِمت اليونان على خطة لمدة ثلاث سنوات تهدف إلى خفض العجز في الميزانية من 13,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى أقل من 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، وعلى الجانب الإنفاق أكثر من التركيز على خفض الخدمة والأجور، والمكافآت والتجميد على تعيين معاشات موظفين في عام 2010، مع نسبة 5,1 بالمائة تجنيد التقاعد لموظفي القطاع العام من جديد، وعلى جانب الإيرادات زادت الحكومة معدل الضريبة على القيمة المضافة من 19 بالمائة إلى 23 بالمائة، وزيادة الضرائب على منتجات التبغ والوقود، والرفاهية من بين آخرين وتأمل الحكومة في زيادة الإيرادات بما يعادل 1,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة ضرائب متطلبات المجتمع وارتفاع الرسوم المفروضة على المتهربين من الضرائب.

ثانيا: الإصلاح الهيكلي

تحسين القدرة التنافسية للصناعة اليونانية عن طريق زيادة الإنتاجية بشكل ملحوظ، خفض الأجور وزيادة المدخرات، وبالإضافة إلى ذلك زيادة الصادرات اليونانية من خلال الاستثمار في المناطق حيث البلاد لديها ميزة النسبية.

[1]- صبرينة فراح، **مرجع سابق**، ص ص 788–789.

ثالثا: تقديم المساعدات المالية

حصلت اليونان في ماي 2010 على عدة قروض وإعانات بنحو 110 مليار يورو بعد الاتفاق الذي كان بين الحكومة اليونانية، صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، حيث 80 مليار يورو قدمت من طرف دول الاتحاد الأوروبي، و 30 مليا من طرف الصندوق النقدي الدولي لمدة ثلاث سنوات، يتم بموجبها التزام الحكومة اليونانية لتقليص العجز في ميزانيتها بـ 8,1 بالمائة من الناتج المحي الإجمالي عام 2010 إلى أقل من 3 بالمائة في عام 2014، ولقد تمت الموافقة على منح اليونان القروض والمساعدات المالية لمحاولة تجنب انهيار الاقتصاد اليوناني ووقف عدوى الأزمة إلى دول أوروبية أخرى لاسيما " البرتغال، إسبانيا، أيرلندا و إيطاليا".

رابعا: خروج اليونان من منطقة " اليورو"

لقد أعطت معظم دول الاتحاد الأوروبي حل واقتراح حول الأزمة اليونانية رغم أنه لم يتم إلى يومنا هذا، وهو إخراج اليونان من منطقة " اليورو"، وذلك بخفض عملتها حتى تعيد هيكلة اقتصادها مرة أخرى. وبعد ذلك يمكن لها الانضمام إلى الاتحاد مرة أخرى، حيث تمثل 2,5 بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي، بحيث يمكن خفضها بسهولة وعواقب الفشل من شأنه أن يؤدي في اليونان للمعاملات المرتفعة التكاليف[1].

المطلب الثالث: الآليات الأوروبية لإنقاذ الدول التي مستها الأزمة

قام الاتحاد الأوروبي بعدة آليات وخطط لمساعدة دول منطقة " اليورو" المتضررة من الأزمة الاقتصادية، حيث تقوم بمنح هذه المساعدات كل من دول منطقة " اليورو" وصندوق النقد الدولي ومرفق الاستقرار المالي، وتتمثل هذه المساعدات فيما يلي:

[1] -Amir N.R. Armanious, " The sovereign Debt crisis in EU and MENA : Mechanism and challenges", **Cairo University**, 2011, P.P 7-8.

أولا: خطط إنقاذ لأيرلندا

في 28 نوفمبر 2010، اتفق الوزير الأيرلندي مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، تم الاتفاق بالإجماع على خطة إنقاذ لصالح أيرلندا بقيمة 85 مليار " يورو" للحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة " اليورو" والاتحاد الأوروبي، وسيتم تمويل البرنامج لأيرلندا على النحو التالي:

1- على النحو الداخلي:

مساهمة أيرلندا في هذه الخطة . 17,5 مليار يورو وذلك من وزارة الخزانة واللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية للصندوق الاحتياطي:

2- أمّا الدعم الخارجي فكان على النحو التالي:

- مساهمة صندوق النقد الدولي بـ 22,5 مليار يورو.
- مساهمة آلية الاستقرار الأوروبي ب 22,5 مليار يورو.
- مساهمة مرفق الاستقرار المالي الأوروبي مع قروض ثنائية مع المملكة المتحدة والدانمارك والسويد ب 17,7 مليار " يورو" وتعتمد شروط هذا البرنامج على ثلاث ركائز وهي:
- التعزيز الفوري وإصلاح شامل للنظام المصرفي الايرلندي (مبلغ مخصص بـ 35 مليار يورو).
- إجراء تعديل في النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، بما في ذلك من خلال تصحيح العجز المفرط بحلول عام 2015.
- تعزيز الإصلاحات النمو، لاسيما في سوق العمل للسماح للعودة إلى النمو القوي والمستدام، والحفاظ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الايرلندي. [1]

[1]- خالد أحميمة، **مرجع سابق**، ص 54.

ثانيا: خطط إنقاذ البرتغال

وبناء على طلب رسمي للحصول على المساعدة المالية التي قدمتها السلطات البرتغالية في 7 أفريل 2011، وافق وزراء مجموعة اليورو والمفوضية الأوروبية أن تمنح مساعدة مالية في 17 ماي 2011 بـ 78 مليار يورو، وكان يهدف هذا البرنامج لتغطية الاحتياجات التمويلية في البرتغال وكان تمويل البرنامج الثلاثي من قبل الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي وصندوق النقد الدولي بمبلغ 26 مليار يورو ويقوم على الركائز التالية:

- إجراء تعديل النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، وذلك من خلال تصحيح العجز المفرط في عام 2013.
- زيادة كفاءة إدارة العائدات وتحسين الرقابة على الشركات بين القطاعين العام والخاص.
- إصلاحات في النظام الصحي والإدارة العامة وتعزيز برنامج الخصخصة الشركات العامة.
- تعزيز الإصلاحات التي من شأنها زيادة النمو والقدرة التنافسية في سوق العمل والنظام القضائي والصناعات والقطاعات السكن والخدمات، وفك الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية.
- اتخاذ تدابير لضمان تخفيض الديون متوازنة ومنتظمة للقطاع المالي وتعزيز دعم رؤوس أموال البنوك بـ 12 مليار يورو[1].

ثالثا: خطط الإنقاذ الإسبانية

في 25 جوان 2012 قدمت الحكومة الإسبانية طلبا رسميا للحصول على المساعدة الحالية من منطقة اليورو حيث تشير احتياجات إضافية من رأس المال في القطاع المصرفي الإسباني ككل تقدر من 51 إلى 62 مليار يورو وتخضع هذه الاحتياجات من تقييم كل من المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث قدرت الاحتياجات حوالي 100 مليار يورو، وقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل الحكومة الإسبانية والمفوضية الأوروبية، حيث تحدد طرق المساعدات

[1]- خالد أحميمة، **مرجع سابق**، ص 54.

المالية والشروط المتعلقة بالإصلاحات المالية والسياسية وفي موازاة مع ذلك تم إعداد اتفاق لتسهيل المساعدات المالية من قبل مرفق الاستقرار المالي، وتم التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن مذكرة التفاهم، وكانت الدفعة الأولى من المساعدات في نصف الثاني من شهر جويلية 2012 بـ 30 مليار يورو[1].

المبحث الثاني: آليات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة

اعتمد الاتحاد الأوروبي كإطار للعمل الجماعي آليات متعددة المواجهة الهجرة إن كانت شرعية أو غير شرعية.

المطلب الأول: الآليات الأمنية

1- تشكيل قوات الأورو فورس

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995 حيث قررت الدول الأوروبية الأربع المطلة على البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات التي دخلت حيز التنفيذ عام 1996 وتتكون من قوة برية تعرف بـ: " Euro-force " وأخرى بحرية أيضا اختصارا بـ " Euro Mar Force "، وبالتالي فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات وتكون قادة " الأورو- فورس " من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا مهمتها حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، ويعدّ تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك (Combined Joint Task Force (CJTF؛ يتبنى الاتحاد الأوروبي فيما بعد فكرة قوات التدخل السريع " The Rapids Reaction Force " (نوفمبر 2002) ويعد أبرز أهداف القوات الأوروبية هي الحدّ من الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهريب المخدرات من الدول الجنوبية نحو دول الشمال.

2- إنشاء وكالة فرونتكس:

هذا وبالموازاة مع اتفاقيات إعادة الإدخال وفي إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أنشأ الاتحاد الأوروبي في 2004 وكالة أوروبية لإدارة التعاون الميداني

[1]- خالد أحميمة، **مرجع سابق**، ص 55.

بشأن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (هيئة مستقلة ومتخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان " حماية الحدود " " Border security " تعرف باسم " فرونتكس " Frontex " مهام هذه الوكالة تتلخص في:

- تنسيق التعاون العملياتي " Operational cooperation " بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود (عن طريق تطوير معايير مشتركة للتدريب، عقد ندوات و ورشات عمل لموظفي السلطات المختصة).
- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.
- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملياتي على الحدود.
- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.
- حيث أدّت عملية " هير " الخاصة بفرونتكس " أثناء عام 2008 إلى ردع وتشتيت نحو 4 آلاف و 373 مهاجرا غير موثقين إلى غرب إفريقيا كانوا متوجهين إلى جزر الكناري[1].

3- تشديد الحراسة:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها: المشروع الإسباني المهول من طرف الاتحاد الأوروبي القاضي ببناء جدار حدود يصل علوه إلى ستة أمتار وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء، وفي الوقت نفسه قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي و رادارات، ودعمت هذه المراكز بجهاز " سيف " وهو جهاز مدمج الحراسة المضيق، بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم " شبكة فرس البحر " لمراقبة عمليات الهجرة

[1]- أحمد فريجة، لدمية فريجة، " الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة المفكر**، العدد 12، بسكرة، ص ص 192-193.

غير الشرعية وهو شبكة سريعة لمراقبة البحر، ويعتبر هذا النظام رائد في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث يراقب حركة قوارب المهاجرين غير الشرعيين وأيضا تهريب المخدرات عبر البحر[1].

المطلب الثاني: الآليات بموجب الاتفاقيات

1- اتفاقية الإدخال

في إطار مكافحة الهجرة غير شرعية يسعى إلى إبرام وعقد اتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص داخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير قانونية، ومن أجل ذلك عملت دول أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساحات الإنمائية التي تنتهجها.

2- الاتفاقيات الأمنية المشتركة:

تبنت دولة الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية أهمها:

- **الاتفاقية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا** : عقدت بطرابلس 2007 وبموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية معارة مؤقتا من إيطاليا بتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الأوروبية.

- **الاتفاقية المبرمة بين تونس وإيطاليا:** وتقضي أيضا بتزويد إيطاليا، تونس بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة وعقد دوريات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين.

[1]- أحمد فريجة، لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص 194.

– **اتفاقية إيطاليا والجزائر** : بموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين وقد تم ترحيل أكثر من مليون شخص وقد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عامي 2008–2009[1].

المطلب الثالث: الآليات السياسية

1– حوار الـ 5 + 5:

انطلق حوار الـ 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة 1990 بعد أن مهّد لذلك اجتماع سباعي انعقد يوم 22 مارس من نفس السنة بروما وشاركت فيه كل من: فرنسا، إيطاليا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا وذلك على مستوى مديري بوزارات الخارجية.

وقد انعقدت الدورة الوزارية الثانية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر 1991 بالجزائر وتم إحداث ثمان فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج للتبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وكان من المفروض عقد اجتماع في مستوى القمة خلال سنة 1992 إلا أن هذا الحوار قد تعطل بسبب العقوبات الأممية التي تم تسليطها على ليبيا في جانفي 1992، تجمّد هذا الحوار على امتداد عشرية عاملة (1991–2001) ليبعث من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية لدول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة البرتغالية[2].

ثم عقدت منتدى 5+5 في تونس سنة 2003 كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية كذا محاولة الاتفاق على عمل جماعي تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول

[1]- آسية بن بوعزيز، "**سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية** "، جامعة باتنة، (ب. س)، ص ص 35–36.

[2]- أحمد قريجة، **مرجع سابق**، ص 197.

العبور، ويقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين على معاقبة الأشخاص المهاجرين بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث أشهر إلى عشرون عاما وبغرامات مالية[1].

2- بيان الرباط 2006:

في 13 جويلية 2006 طلبت حوالي 60 دولة إفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو أوروبا، وقد صدر بيان يتضمن أسس التعاون وفي معالجة المشكلة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية، كما دعى البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها.

3- ميثاق الهجرة واللجوء:

يعتبر هذا الميثاق التزاما سياسيا للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء، حيث يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعّالة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الإيجابية التي تصاحبها، وهكذا تبنت الدول الأوروبية ميثاق الهجرة الذي تقدمت به فرنسا في 7 جويلية 2008[2].

باتت أولى بوادر الإصلاح الذي استهدف سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي، وتجسدت بتشديد عمليات إعادة المهاجرين غير القانونيين وتعزيز المراقبة على الحدود الخارجية وتسريع آليات طلبات اللجوء، وتلقت الدول المعنية هذا الإصلاح بتحفظ، فيما رأت منظمات غير حكومية أنه تنازل للحكومات المناهضة للهجرة، وفي معرض دفاعها عن هذه الخطوة، قالت " أوسولافون ديرلايسن " رئيسة المفوضية الأوروبية أن هذا الإصلاح آمن " توازنا عدلا ومنطقيا " بين الدول 27 الأعضاء في الاتحاد، كما أنه كرس مفهوم المسؤولية والتضامن بين هذه الدول فيما يتعلق بملف الهجرة، وأضافت " علينا أن نجد حولا دائمة لمسألة الهجرة ".

---

[1]- آسية بن بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 36.

[2]- شريف بيبي، "الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء... انطلاقة ضعيفة وآراء متباينة"، **موقع مهاجر نيوز** ، نشر بتاريخ 24 سبتمبر 2020، على الموقع: https://informigrants.net/ar/post/27543

وينص الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء " على وجوب مشاركة الدول الأعضاء (في الاتحاد الأوروبي) التي لا تريد استقبال مهاجرين في عملية إعادة طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم من دول أوروبية أخرى في بلدانهم الأصلية"، كما ينص على فرض " ضوابط صارمة " على الحدود الخارجية بما يسمح باستبعاد سريع للمهاجرين الذين من غير المرجح أن يحصلوا على حماية دولية، كما أكدت نائبة رئيسة المفوضية " مارغاريتس شيناس"، وهذه الطريقة تسمح بالحد من عدد المهاجرين الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الرابع: الآليات الاقتصادية

تعود أهمية الآليات الاقتصادية للدور الخطير الذي تمثله الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الأوروبي وتتمثل هذه الآليات في:

1- الآليات الأوروبية للجوار والشراكة:

تعدّ هذه الآلية أداة تمويل لسياسة الجوار الأوروبية، حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية، وتعد أداة التعاون ، ويديرها قسم المعونات الأوروبية للتنمية والذي يتم من خلال تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على أرض الواقع، فهذه الآلية ضمنت تمويل الشراكة الأوروبية المتوسطة، وكذا حلت محل آلية المساعدة التقنية لفائدة البلدان المستقلة في وسط مشرق أوروبا في جانفي 2007[2]، وأهم أهدافها هي:

- دعم التحول الديمقراطي وتشجيع حقوق الإنسان.
- تيسير الانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة.
- تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثلا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، حل النزاعات.

[1]- هالة محمود طه دودين، " تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "، **مجلة اتجاهات سياسية** ، العدد 11 ، المجلد 3، ألمانيا، 2020، ص 165.

[2]- بديعة شايفة، " أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الأوروبي "، **مجلة القانون والأعمال**، فبراير 2016، ص 21.

تقدر موازنة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بقيمة 12 مليار يورو خلال الفترة 2007-2013، الجزء الأكبر من موازنة المالية ينفق في تمويل برامج التعاون والثنائي ومبادرات البلد المعني، فيما يقدر المبلغ المرصود لفائدة منطقة الجنوب لفترة 2007-2013 ب 333 مليون يورو بأولويات تعاون رئيسية تم تحديدها في الشراكة الأوروبية المتوسطية[1].

2- التعاون من أجل التنمية:

إن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تعد إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية، أو على الأقل التقليل منها اعتماد على التنمية باعتبارها العمل المساعد في توفير مناصب الشغل وإزالة الفوارق المعيشية بينها وبين الدول المستقلة مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة على الاتحاد الأوروبي، وتتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وتشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية وكذا تحرير المبادلات التجارية[2].

3- يورميد للهجرة:

هو مشروع إقليمي يسعى للمساهمة في تطوير حيّز أوروبي متوسطي للتعاون في مجال الهجرة ويدعم البلدان الشريكة في جهودها من أجل إيجاد حلول لمختلف أشكال الهجرة. بني المشروع على أساس الشراكة الأورو- متوسطية التي بدأت منذ إعلان برشلونة عام 1995، وما لحقه من تطور العمل للسنوات الخمس المقبلة الصادر عن قمة برشلونة (نوفمبر 2005 والذي يدعو إلى الاتقاء بالتعاون في مجالات الهجرة، الاندماج الاجتماعي، القضاء والأمن وذلك من خلال مراقبة شاملة ومتكاملة تشدد على الدعم المتواصل وللأهداف المتفق عليها وتسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين التعاون التعاملي على المستوى الإقليمي في مجال الهجرة[3].

---

[1]- أحمد فريجة، لدمية فريجة، **مرجع سابق**، ص 202.

[2]- بديعة شايفة، **مرجع سابق**، ص 21.

[3]- المفوضية الأوروبية، " الشراكة الأورو متوسطية التعاون الإقليمي لمحة عامة عن البرنامج والمشاريع"، من الموقع: www.enpi.eu/Fils/publication/info-notes-ar.

المبحث الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة كوفيد-19

رغم الاختلاف الذي عاشه الأعضاء الاتحاد الأوروبي لاتخاذ خطة مشتركة لمواجهة وباء كوفيد-19 المستجد إلا أنهم توصلوا إلى عدّة اتفاقات بشأن إنعاش الاقتصاد الأوروبي وكذلك الإقدام على بعض الإصلاحات والمساعدات في المجال الصحي.

المطلب الأول: استجابة الاتحاد الأوروبي على الصعيد المالي

تخصص الخطة المالية حزم دعم للدول الأعضاء في الاتحاد والشركات والعمالة الأوروبية، وقد أقرت مجموعة "اليورو" خطة شبكة الأمان وأيدها قادة دول الاتحاد الأوروبي، ويشمل ذلك في إنشاء هيئة مؤقتة تسمى " هيئة الدعم المؤقت " لتخفيف مخاطر البطالة في الحالات الطارئة ويطلق عليها اختصارا اسم " SURE "، بميزانية تبلغ مائة مليار يورو.

وتهدف إلى مساعدة العمالة الأوروبية للمحافظة على وظائفهم خلال أزمة وباء كورونا المستجد، بحيث تعمل الهيئة (SURE) كخط دفاع ثان على المدى القصير لحماية هذه العمالة من مخاطر الدخل، وأنشئت هذه الهيئة بموجب اتفاقية سياسية توصل إليها سفراء الاتحاد الأوروبي في 15 مايو الماضي، وسيكون بإمكان دول الاتحاد التقدم بطلب قروض من هذه الهيئة المؤقتة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن الأزمة، خاصة الزيادات المالية المفاجئة والحادة في النفقات العامة في بعض القطاعات، وتتلخص آلية عمل هيئة " SURE " بتقديم القروض لتغطية البرامج الحكومية قصيرة الأمد التي أعلنتها الدول الأعضاء لدعم أصحاب الأعمال الحرة والموظفين بهدف المحافظة على القدرة الإنتاجية والكفاءات البشرية العاملة في السوق الأوروبية ولتجنيب هذه السوق مخاطر عدم الاستقرار طويلة الأمد التي قد تنتج عن تسريح الموظفين.

كما خصصت 200 مليار يورو لإنشاء الصندوق الأوروبي لضمان قروض المقدمة للشركات عبر بنك الاستثمار الأوروبي[1].

[1]- ستيفن بلاكويل، " دور الاتحاد الأوروبي في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19"، **مركز تريندز للبحوث والاستشارات** ، ط1، 2020، ص ص 13-14، من الموقع: http://trendsresearch.org.

المطلب الثاني: استجابة الاتحاد الأوروبي على الصعيد الصحي

حدّد المجلس الأوروبي في اجتماعه الأول بخصوص جائحة فيروس كورونا المستجد والمنعقد في 10 مارس 2020 مجالات ذات أولوية على الصعيد العمل الفوري، حيث عمل الاتحاد الأوروبي على ضمان توفير المعدّات الطبية كالتأمين المشترك للمعدّات الطبية اللازمة لمواجهة وباء كورونا المستجد، بما في ذلك معدّات الحماية للطواقم الطبية وأجهزة التنفس الاصطناعي، كما عمل على تأمين وتوفير اختبارات الكشف عن وجود الفيروس (PCR)، كما عمل الاتحاد الأوروبي على تنظيم وتقنين تصدير المستلزمات الطبية الأساسية من الاتحاد الأوروبي، كما عمل على تحفير وزيادة صناعة وإنتاج المعدات الطبية داخل دول الاتحاد؛ اعتمد الاتحاد الأوروبي آلية الحماية المدنية سكان الاتحاد بما في ذلك توزيع وإيصال الفرق الطبية والمعدّات للبلدان التي تحتاجها، وإنشاء احتياطي أوروبي مشترك للمعدّات الطبية الطارئة، وعمل على تنسيق جهود الدعم من خلال مركز تنسيق الاستجابة الطارئة.

لقد عمل الاتحاد الأوروبي على تخصيص الدعم المالي للبحث العلمي، حيث خصص 220 مليون يورو لدعم البحوث المتعلقة بإيجاد لقاح وعلاجات لمرض فيروس كورونا، وعمل على إنشاء منصة بيانات مشتركة خاصة للبحوث المتعلقة بوباء فيروس كوفيد- 19 المستجد، ورصد 164 مليون يورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة وقطاع الأعمال الريادية للمساعدة في إيجاد الحلول المبتكرة لمواجهة الوباء[1].

لقد واصل الاتحاد الأوروبي تشديد الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الفيروس بعد أن تحول لبؤرة له وضمن الإجراءات الاحترازية هو كلف الاتحاد الأوروبي العمل باتفاقية " شنغن " وأغلق حدوده تماما بعدما تم تعليق العمل بها وإغلاق كل دول الاتحاد لحدودها حيث بات إغلاق معظم الدول الأوروبية حدودها بشكل كلي أو جزئي بسبب تفشي كورونا المستجد، يهدّد اتفاقية " شنغن " التي تشكل العمود الفقري للاتحاد الأوروبي وتضمن حرية التنقل بين الأفراد بين بلدانه.

بعد تأزم الوضع الصحي الأوروبي بعد أزمة كوفيد- 19 عمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز البحوث العلمية بما في ذلك البحوث الرامية إلى التوصل إلى لقاح للتصدي للفيروس بحيث يجتمع قادة

[1]- (ب. ن)، تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله، **مرجع سابق**.

الدول الأوروبية لجمع تبرعات بهدف تمويل أبحاث لإيجاد لقاح فعّال ضد فيروس كورونا وهي مبادرة أوروبية أطلقت بدعم من منظمة الصحة العالمية، ويسعى القادة الأوروبيين إلى جمع نحو سبعة مليارات ونصف المليار يورو الغرض منها تمويل البحوث العلمية لإيجاد لقاح في أسرع وقت ممكن، حيث قالت رئيسة المفوضية " أورسولا فون ديرلاين ": " إذا أردنا حقا إتباع نهج عالمي، إذا حصل أحدهم على العلاج يجب عليه أن يجعله في متناول أولائك الذين يملكون المال فقط، ولكن يجب أن يكون لدينا قدرة إنتاجية كافية لكي يتمكن أي شخص في هذا العالم من الحصول على اللقاح[1].

المبحث الرابع: مستقبل الاتحاد الأوروبي

لقد ظهرت عدة توقعات وسيناريوهات بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي بعدما شهدت العديد من الأزمات والتحديات التي أثرت على المسار التكاملي، حيث ظهرت عدة آراء حوله وخاصة حول إذا ما سيكون مصيره التفكك أم التطور أكثر والتماسك أكثر واستفادته من الأزمات لتقوية حضوره، كما شاهدناه بعد الحرب العالمية الثانية أكثر قوة وأكثر متانة.

المطلب الأول: السيناريو الأول (الخطي)

في هذا السيناريو الإصلاحي يتنبأ بخروج منطقة اليورو من هذه الأزمة بسلام، إذا ما نجحت المنطقة في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة وذلك من خلال حزمة المساعدات المالية. وتعهد البنك المركزي الأوروبي من شراء الديون العامة وفرض حزمة جديدة للتقشف، حيث يرى العديد من المتتبعين والمختصين في الاقتصاد أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة إذا ما نجحت إجراءات التقشف والإصلاحات الهيكلية في تخفيض السعر في دول الجنوب، وهذا ما يبعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة؛ وهذا ما يبعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة ؛ كما يرى بعض المختصين أن المساعدات التي يقدمها صندوق النقد

[1]- ماري زعرور حنا، "اجتماع للقادة الأوروبيين لجمع تبرعات من أجل إيجاد لقاح ضد فيروس كورونا "، نشرت في 2020/05/04، 12:20 على الموقع: https://france24.com/ar/20200504

الدولي والدول الأوروبية الأخرى سوف تسمح بتأجيل الإصلاحات الهيكلية إلى حين استعادة هذا الاقتصاد لعافيته الاقتصادية[1].

أمّا فيما يخص أزمة الهجرة يمكن لأوروبا أن تصبح إلى فرصة بعيدا عن التحديات الثقافية والسياسية والأمنية " في عام 2011" بحسب البنك الدولي لقد بلغ عدد الولادات للمرأة في دول الاتحاد الأوروبي 1,6، فيما كانت 1,4 فقط في دول كالنمسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، وبحسب قسم السكان في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ستبدأ المجتمعات الأوروبية بحلول عام " 2031 بالتضاؤل لغاية عام 2050 "، إذ لا حل لدى الأوروبيين سوى باستقبال المهاجرين للحفاظ على معدّل السكان ضمن الزيادة الطبيعية، ولتجنب شيخوخة المجتمع لما يترتب عليها من أعباء تطال الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الاجتماعي وتراجع الإنتاجية وضمور المجتمعات[2].

إن احتمال تأثير خروج بريطانيا على مسار مشروع الوحدة الأوروبية هو أمر مستبعد، فكما تم توضيحه من قبل بريطانيا لها بعد براغماتي من انضمامها للاتحاد الأوروبي، حيث ترى فيه وسيلة فقط لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، ويظهر ذلك بترسيخ عضويتها الاقتصادية في منطقة التبادل الحر في الفضاء الأوروبي مع الامتناع عن الانضمام إلى منطقة " اليورو" ومنطقة " شينغن "، وكذا تدعيمها للحلف الأطلسي كحامي للأمن الأوروبي والرابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أما على المدى المتوسط خروج بريطانيا يستلزم على الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات لتكييف الوضع الاقتصادي والمالي مع الوضع الجديد (اتحاد أوروبي بـ 27 دولة): إيجاد صعوبة في تغطية المساهمة المالية لبريطانيا في ميزانية الاتحاد خاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى، بالإضافة إلى إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية (الاتحاد الأوروبي – بريطانيا) لتأطير تعاملاتها التجارية والاقتصاديةٍ[3].

إن استمرار اعتماد الاتحاد الأوروبي على تشريعاته وآلياته المؤسساتية الحالية واستغراق وقت أطول لابتكار حلول وآليات مختلفة والارتكاز أكثر إلى الحلول المجربة، مع إجراء إصلاحات تدريجية

---

[1]- خالد أحميمة، **مرجع سابق**، ص 63.

[2]- حسين إبراهيم شمعون، " مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبله سياسيا واقتصاديا"، **رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، ص ص 109-110.

[3]- إيمان تمرابط، **مرجع سابق**، ص ص 444-445.

بحسب دروس الاستفادة من الأزمة لتصحيح الخطط والمسار، غير أن هذا السيناريو سيعتمد بشكل كبير على القناعات السياسية للدول الأعضاء بجدوى الاتحاد، ومن المتوقع أن هذه القناعات تؤثر بصورة مباشرة على خطة الإنعاش والخروج من الأزمة أكثر من اعتمادها على خطة الاستجابة لها ؛ فمن المتوقع أن لا تثير الدول المتضررة من أزمة كورونا مسألة الخروج من الاتحاد الأوروبي في حال قدمت لها خطة إنعاش اقتصادي مجدية تحقق مصلحتها في ذلك، إذ تدرك هذه الدول أنها لن تستطيع مواجهة آثار الأزمة بعد انتهائها بمفردها[1].

المطلب الثاني: السيناريو الثاني (الإصلاحي) نحو آفاق جديدة للتكامل

قد تنجح الإصلاحات التي تقوم بها دول منطقة " اليورو" في الخروج من الأزمة المالية التي تعيشها منذ الأزمة الاقتصادية 2007–2008، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي، ولكي يتحقق هذا السيناريو يجب تنفيذ إصلاحات مالية للحد من الانتفاع المجاني وتعزيز قدرة منطقة " اليورو" في الاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلا، ولكي يتم تقديم مساعدات طارئة في وقتها للدول الضعيفة يجب تبني آليات واضحة، فعند مقارنة اتحاد العملة الأوروبية بالولايات المتحدة يمكن ملاحظة فرق كبير، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يكون التحويل المالي مسموحا به بين مختلف الولايات في حال أظهرت إحداهن أداء ضعيف بشكل نسبي، وفي منطقة " اليورو" تتوقع الدول أن تمارس مستوى كبير من النظام المالي، ولا توجد هناك أحكام تنظم عمليات التحويل المالي، وعلى الرغم من ذلك لا يكاد يكون هناك أي مؤشر على الالتزام من بعض الدول الأعضاء، وإذا نجحت أوروبا في حل هذه المشاكل ستصبح مؤسسة اقتصادية وسياسية أقوى، فتماما كما أجبر الكساد الكبير الولايات المتحدة الأمريكية على تشديد الفيدرالية، من المتوقع أن تجبر الأزمة الاقتصادية الحالية أوروبا على توطيد اتحادها، وهذا ما نلاحظه على الضغط الذي تقومه المفوضية الأوروبية على اليونان لإقامة إصلاحات في بنيتها الاقتصادية، وهكذا قد تحظى منطقة " اليورو" من الباب الخلفي للأزمة الاقتصادية، بالحوكمة السياسية التي لطالما أعتبر أنها ضرورية لحسن سير أي اتحاد نقدي، وفي النهاية قد تكون أوروبا أكثر تكاملا وإصلاحا لمشاكلها الاقتصادية وتصبح أكثر تنافسية[2].

---

[1]- (ب.ن)، " تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله "، **مرجع سابق**.

[2]- خالد أحميمة، **مرجع سابق**، ص 63.

لاشك بأن المخاوف الثقافية لدى الأوروبيين مشروعة، والتحديات الأمنية مسألة تحتاج إلى اتخاذ إجراءات قد تكون بعيدة أحيانا عن القيم الأوروبية المعروفة، لكن الإفراط فيهما قد يجرّ الاتحاد إلى مواقع أكثر تكلفة على المدى الطويل ؛ لا شك في أن الدول الأوروبية لديها برامج هجرة مضبوطة تسعى من خلالها إلى الحفاظ على مستوياتها السكانية ضمن الحدود المعقولة، لكن مسألة اللاجئين فرضت أمرا واقعا، قد يكون الحل الأمثل في التعامل معه هو القبول به كأمر واقع بعيدا عن المنع وإيجاد برامج طويلة الأمد لتوزع الأعباء وانتخاب النخب من هؤلاء اللاجئين لدمجهم في المجتمعات المضيفة[1].

تعتبر بريطانيا مكبحا للـ " European Free Trade Area " يمكن أن يكون خروجها نقطة إيجابية لمسار التكامل والاندماج الأوروبي نحو مجالات أكثر حساسية وسيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية، خاصة في حالة تطوير القدرات العسكرية الألمانية وتحالفها مع فرنسا في سبيل إنجاح السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، والخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي قد يكون فرصة لتكريس عضوية دول أخرى مثل سويسرا والنرويج اللتان ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال عضويتها في " المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة " European Free Trade Area " (EFTA) وقد يفتح آفاق جديدة في علاقاتها مع الدول التي تبدي استعدادا لأن تكون جزءا من الاتحاد مثل تركيا[2].

تساهم أزمة كورونا في إدراك أنه لا يمكن لأي دولة أن تواجه الأزمات عابرة الحدود بمفردها، وقد أظهرت هذه الأزمة مدى حاجة لقوى الاقتصادات العالمية والإقليمية إلى نوع من أنواع التعاون الدولي؛ وقد تمثل أزمة كورونا فرصة حقيقية للاتحاد الأوروبي لإقناع المتشككين فيه بضرورة وجوده كمظلة آمنة في مثل هذه الأزمات، إلاّ أن ذلك يعتمد على عدة عوامل من بينها فعالية خطة الاتحاد الأوروبي الحالية في مواجهة الأزمة والتخفيف من آثارها، وعلى الاتحاد الأوروبي إظهار مرونة أكبر في حال تطور وباء كوفيد–19 المستجد أو في حال تعرض المنطقة إلى موجات أخرى متوقعة من الوباء، ويجب أن يكون هناك توافق الاتحاد الأوروبي سريعا دون المرور بالخلافات السابقة على خطة للخروج من الأزمة وإنعاش الاقتصاد، بحيث تنال رضى جميع الدول وتتضمن آليات فنية ومالية فعالة لإنقاذ الاقتصادات المتأثرة

[1]- حسين إبراهيم شمعون، **مرجع سابق**، ص 110.

[2]- إيمان تمرابط،، **مرجع سابق**، ص 445.

وإعادة بناء القطاعات الصحية الأوروبية، وكما يجب على الاتحاد الأوروبي الاستفادة من الأزمة الحالية لإجراء إصلاحات عميقة في هيكلته وسياساته[1].

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي (تفكك الاتحاد الأوروبي)

عند التطرق إلى احتمال انهيار " اليورو"، فإنه تتم الإشارة مباشرة إلى خروج بلدان الجنوب، كما لمّحت المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) إلى احتمال طرد اليونان خارج " اليورو" إذا ما حدثت هذه الأخيرة سوف تتبعه مجموعة من الآثار والعواقب التي يمكن أن تكون سلبية إلى حد ما[2].

فالسياسة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل إنقاذ أعضائه من الانهيار المالي لم تكون مبنية على خطوات مدروسة في البداية وبالتالي أغرقت الدول المأزومة في المزيد من الديون رغم التسهيلات في الدفع التي حصلت عليها الأخيرة، لكنها في الواقع لم تكن تتعافي بشكل يسمح لها بالخروج من العجز الكبير ومن النسب العالية للبطالة، أشار رئيس المفوضية الأوروبية عام 2016 في خطابه عن حال الاتحاد إلى أن وضع منطقة " اليور" يتحسن لكنه باق في خطر، وهذا ما أكده تقرير المالية العامة للاتحاد النقدي الأوروبي لعام 2016، إذ أكد أنه رغم التعافي المسجل عبر رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى أعلى من ذلك الذي سجل قبل الأزمة والانخفاض في نسب البطالة، لكن تعافي منطقة " اليورو" فشل في التسارع، بحيث بقي عجز الناتج المتوقع سالبا، للسنة التاسعة على التوالي، على عكس كل التوقعات، فيما بقي التضخم الأساسي دون الـ 1% لأكثر من سنتين. لقد عكست الإجراءات المفروضة على الدول المأزومة أزمة العلاقة بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، وضعفت البنية وآليات اتخاذ القرار، من خلال أولويات القادة الأوروبيين فيما يخص القرارات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي فبناة أوروبا يواجهون معضلة كبرى في اتخاذ قرارا تتعلق بمبادرات لحل المشكلات (كالضريبة الأوروبية، أو سندات اليورو أو نقل صرحيات سيادية للاتحاد).

لقد يرد الرأي العام الألماني في رفض التضحية في سبيل إنقاذ الدول التي تعاني من أزمة اليورو، وذلك لأن ألمانيا كانت أبرز الدائنين لهذه الدول، لذلك هي من تحكمت بشكل كبير بقرار المساعدات

[1]- ب.ن، " تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله "، **مرجع سابق**.

[2]- خالد أحميمة، **مرجع سابق**، ص 61.

الاقتصادية ؛ إن النفوذ الذي تضاعف خلال الأزمة الاقتصادية دفع الكثيرين إلى اعتبار أن أوروبا باتت تحت السيطرة الألمانية، هذا الواقع قد يكون في مصلحة ألمانيا لكنه ليس لمصلحة الاتحاد الأوروبي ومستقبله، حيث أن الأداء الألماني في مواجهة الأزمة الاقتصادية أضعف الأطراف الباقية.

إن الهيمنة الألمانية على قرار الاتحاد الأوروبي لن تكون بطبيعة الحال لصالح مستقبل هذا الأخير بل تعزز موقع المصالح الوطنية على المصالح المشتركة ما سيحول الاتحاد إلى إطار لصراع المصالح الوطنية أو للبحث عن تسويات ستكون دوما لصالح الطرف القوي، ما سيهدد بنى الاتحاد السياسية والاقتصادية ويفرغ الاتفاقيات المنظمة لعمله من محتواها، وقد يؤدي الأمر مع الوقت إلى تفكك البنى وانهيار الاتفاقيات.

إن أزمة اللاجئين التي تسبب بأزمة بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي ليست سوى دليل إضافي على هشاشة البنى الأوروبية وعلى غياب الآليات الواضحة لمجابهة التحديات، كما دلت على تغلب الأولويات الوطنية على المصلحة الأوروبية العامة؛ وهذا يشير إما لغياب الثقة بمؤسسات الاتحاد وبقدرتها على التحرك الفوري أو بعدم اقتناعها بفاعلية الإجراءات الأوروبية، وكلا الاحتمالين يؤشران إلى التحدي الكبير الذي فرضته أزمة الهجرة واللاجئين على واقع الاتحاد وقيمه[1].

إن أزمة البريكست ما هي إلا امتداد لأزمة اليمين الأوروبي الذي ما فتئ في شتى المناسبات السياسية بوجه سهامه لمؤسسات " بروكسل " التي يتهمها ضد القومية الأوروبية، ويتهمها بالعجز عن مدّ تلك القوميات بكل مقومات الاستمرار وإحاطة اقتصاداتها بما يلزم من الحماية[2].

لاشك أن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي سيكون له تأثيرات على بنية وتوازنات القوى داخل مؤسساته، فتزامن الخروج الأولى من الأخيرة مع الأزمات والتحديات التي واجهته يثير تساؤلات حول تماسك الاتحاد الأوروبي وكيفية التحكم في علاقاته كقطب واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إسرائيل، وأهم تحدي هو المحافظة على استمرار مشروع الوحدة الأوروبية، حيث أن سحب

[1]- حسين إبراهيم شمعون، **مرجع سابق**، ص ص 101-102.

[2]- الحسن أبكاس، " أزمة البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي "، " **مجلة السياسة الدولة** ، المغرب، العدد، المجلد 55، أبريل 2020، ص 52.

عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الأعضاء الأخرى بإعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل ما يعرفه من تقلبات مالية اقتصادية، وانتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وهذا ما قد يؤدي إلى تفككه تدريجيا في نهاية المطاف[1].

كما شهدنا أثناء وباء كورونا متطلبات شخصية لإيطاليا بالخروج من الاتحاد الأوروبي وحرق علم الاتحاد الأوروبي هذا بعدما لم تتلقى إيطاليا مساعدات من طرف دول الاتحاد الأوروبي لكن تلقتها من طرف دول أخرى كالمساعدات الصينية، حيث أرسلت هذه الأخيرة إلى إيطاليا أطباء صينيين ذوي خبرة مع الفيروس، وكذلك أرسلت معها معدّات طبية (كمامات).

[1]- إيمان تمرابط،، **مرجع سابق**، ص 445.

خلاصة الفصل:

عمل الاتحاد الأوروبي جاهدا للاستجابة للتحديات والتهديدات والأزمات التي واجهت السيرورة التكاملية والتصدي لها عبر خلق آليات وإستراتجيات، حيث عمل على مواجهة الأزمة الاقتصادية المالية العالمية التي مسّت بعض دول من منطقة اليورو حيث قدم الاتحاد الأوروبي لزمة من المساعدات لها، إلاّ أن تلك المساعدات الممنوحة لليونان كانت مشروطة بجملة من الإصلاحات التقشفية التي أدخلت البلاد في دوامة من المشاكل الاجتماعية منها البطالة، كما أيضا اقتراح ألمانيا إخراج اليونان (Grexit) من الاتحاد الأوروبي يعتبر حل ولكنه أيضا بمثابة تحدي وعائق في نفس الوقت لأن هذا يخلق نوع من عدم الثقة بين دول الأعضاء وخاصة الدول التي تعاني من المديونية.

كما عمل الاتحاد الأوروبي على مواجهة ظاهرة الهجرة وخاصة غير شرعية و أزمة اللاجئين والتي يتعامل معها كمسألة أمنية بالدرجة الأولى، ثم اقتصادية و تربط بين الهجرة وظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولهذا عملت دول الاتحاد الأوروبي على إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها ولهذا استعملت آليات أمنية سياسية، اقتصادية.

إن الأزمة الصحية لوباء فيروس كوفيد- 19 أظهر مدى رغبة الاتحاد الأوروبي في مواصلة المشروع الأوروبي إلى مستوى أعلى وإنجاحه رغم تأخر قادة الاتحاد للاستجابة للأزمة، وهذا يعود لصعوبة التعامل مع الأزمات والأحداث غير المتوقعة إلاّ أن الاتحاد الأوروبي وضع عدّة برامج وآليات للتصدي والاستجابة للوباء منها تمويل البحوث العلمية لإيجاد اللقاح وإنتاجه وهذا ما نجحت بفعله، لكن بعض من الآليات أصبحت كذلك كتحدي مثل غلق الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي أثناء أزمة كورونا (جو، بر، بحر) وهذا ما يهدّد اتفاقية " شنغن " بالفشل، وهذه الاتفاقية تعتبر من أهم الاتفاقيات التي أمضتها دول الاتحاد، حيث تحرم سكان الاتحاد الأوروبي من التنقل براحة.

إن مستقبل مشروع الاتحاد الأوروبي مرهون حسب الرغبة والإرادة السياسية لمواصلة هذا المسار التكاملي، حيث هناك ثلاث سيناريوهات حول هذا الأخير، بحيث يكمن السيناريو الأول (الخطي) الذي يتنبأ ببقاء الاتحاد الأوروبي على ما هو الحال، والسيناريو الثاني (الإصلاحي) هو السيناريو الذي يتنبأ

بنجاح الاتحاد الأوروبي نحو آفاق جديدة للتكامل منها سياسة أمنية مشتركة، بعد قيام الاتحاد الأوروبي بعدّة إصلاحات؛ أمّا السيناريو الثالث هو السيناريو التحولي الراديكالي الذي يركز على فكرة التغيير الجذري العميق للاتحاد الأوروبي وهو تأزم الوضع وانتهائه بالتفكك.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــة

يواجه اليوم الاتحاد الأوروبي تحديات داخلية وتهديدات خارجية قد تكون حدّا مفصليا لمستقبل السيرورة التكاملية، وهذا بعدما عرفت استقرار أمني سياسي، اقتصادي (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و حل الخلافات بين الدول الأوروبية خاصة بين ألمانيا وفرنسا).

إن النظام الدولي الحالي المتعدّد الأقطاب واللاعبين والفاعلين، ومع صعود العديد من القوى التي تحاول إيجاد مكانة لها في هذا النظام، كالصعود الصيني والعودة الروسية مع التنافس الأمريكي حول الهيمنة، ما يجعل الاتحاد الأوروبي في موقف يحتم عليها إيجاد مكانة لها بين هذه القوى الكبرى، وهذا عن طريق خلق حلول وإنشاء معاهدات معدّلة أو مكمّلة للمعاهدات السابقة التي ستخدم المسار التكاملي، ولرفع مكانتها بين منافسيها (الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية) في كل المجالات منها: الاقتصادية، السياسية و الأمنية.

إنّ معظم قرارات الاتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية والأمنية لازالت خاضعة لإدارة حكومات دول الأعضاء (المحصورة بين الدول المهيمنة فرنسا وألمانيا) والتي غالبا لا تتوافق مع الاتحاد الأوروبي جماعة، حيث أن المصلحة الوطنية للدول الأعضاء تغلب مصلحة الاتحاد الأوروبي جماعة وغالبا ما تكون متناقضة، ولهذا يتوجب على مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء العمل على تغيير سياسة صنعها للقرارات على المستويين الداخلي والخارجي وهذا بتوحيد اتخاذ قراراتها السياسية الاقتصادية.

– في السنوات الأخيرة أصبح الاتحاد الأوروبي محاط بالعديد من التحديات والتهديدات، وهذا يعود إلى عدم استقرار مناطق الجوار أمنيا، سياسيا واقتصاديا، فأزمة اللاجئين السياسيين والهجرة غير الشرعية وما صاحبه من هجمات إرهابية في العديد من العواصم الأوروبية الكبرى خلق بالمجتمع والمواطن الأوروبي شعور وإحساس بعدم الأمن والاستقرار في بلدانهم وخاصة رغم التدابير والآليات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة بأنواعها. إلاّ أن ذلك لم يمنع من عودة ظهور الأحزاب المتطرفة التي تدعو إلى الانفصال عن الاتحاد الأوروبي وهذا ما نجح بالفعل مع الخروج البريطاني، بحيث تأثر كثيرا الاتحاد الأوروبي مع خروج هذه الأخيرة حيث ظهرت عدّة دول أخرى متشائمة حول المشروع الأوروبي (Eurosceptique).

وكما أيضا الأزمة الاقتصادية دعّمت كثيرا هذه الأحزاب المتطرفة في مشروعها السياسي، بحيث أن الأزمة المالية والاقتصادية أثرت على معظم دول الاتحاد (منطقة اليورو) مثل اليونان، إيطاليا وإسبانيا، حيث أن هذه الدول لم تستطع إعادة إنعاش اقتصادها إلى يومنا هذا، و ما أزّم الوضع حاليا هي الأزمة الصحية الراهنة (فيروس كوفيد- 19) حيث أن في بداية الوباء لم تستطع دول الاتحاد الأوروبي السيطرة على الوضعية، كما أن الدول الأكثر تضررا لم يقدم لها مساعدات من طرف الدول الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا.

ولذلك فإنّ ردّة فعل واستجابة مطلوبة من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي وذلك بوضع لآليات ووضع إجراءات في جميع المجالات والميادين والمستويات في نفس الوقت؛ إذا على مؤسسات الاتحاد أن تكون قادرة على تطوير إستراتيجية عامة وشاملة:

1. يجب القيام بإصلاحات عميقة في النظام الاقتصادي والمالي الأوروبي (منطقة اليورو).
2. إعادة النظر في السياسية الخارجية الأوروبية بتوحيدها أي إنشاء سياسة خارجية موحدة وملموسة، وإنشاء جيش أوروبي، غير ذلك لن تكون لتلك الآليات والإجراءات المحدّدة أية فعالية.

إذا فمستقبل السيرورة التكاملية الأوروبية مرهون على القرارات التي تتخذها مؤسسات الاتحاد، وحسب الرغبة والإرادة السياسية حول تغيير الوضعية الراهنة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللّغة العربية

- الكتب:

1 -أحمد عتيق، وآخرون، " **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية** '، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2018.

2 جون بيندر و سايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، مراجعة: ضياء ورّاد، الاتحاد الأوروبي " **مقدمة قصيرة جدا** "، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015.

3 -سفيان طبوش، " **الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة** "، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2019.

4 -فوزية انليلة، سعاد يوسفاوي، " **أزمة الديون السيادية وأثرها على الوحدة النقدية في إطار التكامل الاقتصادي الأوروبي، اليونان نموذج**"، (ب.ب)، (ب.س).

5 -مهند حميد، مهيدي صالح، " **الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقا (دول أوروبا الشرقية نموذجا)** "، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2019.

6 -هيبة غربي، " **تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي** "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين – ألمانيا)، 2018.

- المجلات:

1 -أحمد فريجة، لدمية فريجة، " الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد 12، بسكرة.

2 -إيمان تمرابط، " رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017.

3 - بديعة شايفة ، " أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الأوروبي "، مجلة القانون والأعمال ، فبراير 2016، ص 21.

4 - حسني ضبياء، " الاتحاد الأوروبي: خطر التفكك والنزاعات الانفصالية "، مجلة ديمقراطية، العدد 69، مجلد 18، 2018.

5 - صباح رمضان ياسين، " مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصها "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، (العراق: مارس 2016).

6 صبرينة فراح، "الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة "، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 09، جوان 2018.

7 - طراح صبرينة، " الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 09، جوان 2018.

8 - فطيمة لطرش، " تفكك الاتحاد الأوروبي على ضوء نظريات الاندماج المؤسسة له" ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

9 محمد الغنام: " الإرهاب في الديمقراطيات"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 107، يناير 1992، ص ص 96-97.

10 - محمد رملي، رابح وسعي، " الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 (نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي) "، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 1، 2019.

11 - محمد عبد القادر خليل، " النظم السياسية الأوروبية داخل الحجر الصحي"، مجلة المجلة ، 2020.

12 - محمد مجدان، " تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة (سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا)"، مجلة المفكر، (ب.س).

13 - محمد مطاوع، " الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات"، مجلة المنهل، جامعة القاهرة، (ب.س).

14 - منى زنودة، " التجربة التكاملية الأوروبية في ظل التحديات الراهنة "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، جانفي 2018.

15 - هالة محمود طه دودين، " تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 11 ، المجلد 3، ألمانيا، 2020.

16 - هالة محمود طه دودين، " تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 11 ، المجلد 3، ألمانيا، 2020.

17 - يمينة صافا، " السياسة الأمنية الأوروبية في ظل تغيير الخريطة الجيوسياسية الراهنة التهديدات والانعكاسات "، مجلة الرائد في الدراسات السياسية ، العدد 2 ، المجلد 2، ألمانيا، 2020.

- المذكرات والرسائل الجامعية:

1 - أحمد سعيد نوفل، " الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28، 2010.

2 - حسين إبراهيم شمعون، " مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبله سياسيا واقتصاديا"، رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية.

3 - خالد أحميمة، " أزمة الديون السياسية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011) "، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

4 - رقية غربي، " السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

5 - عاشور قشي، " التطور الفكري الإقليمي والتكامل الإقليمي"، محاضرات ماستر 2 في مقياس دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري، كلية الحقو ق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بتاريخ 2019/02/20، السنة الجامعية 2019-2020م.

6 - عمر علي أبو طه، " مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل النزاعات الانفصالية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر البحثي في القانون العام، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية العمادة، 2019.

7 - محرز تشاتشي، رابح سكري، " عملية التكامل والاندماج في الفضاء المتوسطي (دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017.

8 - محمد الصالح صاحبي، "السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المغاربية (الهجرة غير شرعية نموذجا)"، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية – تخصص دراسات أمنية في المتوسط، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017.

- المواقع الإلكترونية:

1 ـ ع.ع.ش، خلافات الاتحاد الأوروبي تؤجل تحقيق إنعاش مالي لمواجهة كورونا، على موقع DX، تاريخ النشر 8 أفريل 2020، على الموقع: www.http///P.d.W.com/p/3aciv

2 حسن الشاغل، " الموسوعة السياسية "، تم الاطلاع في: 10 أكتوبر 2020 – 10:00، الرابط: www.https://political-encyclopedia-gorg/dictionary

3 - ركود اقتصادي " تاريخي" يتجاوز كساد عام 1929 يهدد الاتحاد الأوروبي، فرانس 24، نشرت في 2020/05/07 – france24.com/ar/20200507-1929

4 - ستيفن بلاكويل، " دور الاتحاد الأوروبي في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19"، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ط 1، 2020، ص ص 13-14، من الموقع: http://trendsresearch.org.

5 - شريف بيبي، "الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء... انطلاقة ضعيفة وآراء متباينة، موقع مهاجر نيوز، نشر بتاريخ 24 سبتمبر 2020، على الموقع: https://informigrants.net/ar/post/27543

6- حماد حسن، هل يفكك فيروس كورونا الاتحاد الأوروبي ويقضي على حلم الوحدة العربية، في 27 مارس 2020 على الموقع: https://p.d.w.com/p/3a8jh

7- ليلى نصر، " أزمة الدين الإيطالية... من يقرض إيطاليا 2,3 تريليون؟"، 11 أيار 2020 على الموقع: www.kassioun.org/economic/item/647202-2-3.

8- لينا سياوش، " تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا يضع المهاجرين على المحك"، 2012/12/01 على الموقع: https://alkompis.se/

9- ماري زعرور حنا، اجتماع للقادة الأوروبيين لجمع تبرعات من أجل إيجاد لقاح ضد فيروس كورونا "، نشرت في 2020/05/04، 12:20 على الموقع: https://france24.com/ar/20200504

10- المفوضية الأوروبية، " الشراكة الأورو متوسطية التعاون الإقليمي لمحة عامة عن البرنامج والمشاريع"، من الموقع: www.enpi.eu/Fils/publication/info-notes-ar.

11- وكالة الأخبار، " اليين المتطرف يربك أوروبا بسؤال الهوية "، 2010/12/21 على الموقع: http://www.akhbar-dk/ar/dk-nwews2/1335-2010=09-21-09-27-421335.html

- الملتقيات والمحاضرات

1- ساعد مرابط، " الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "، **الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية – العالمية 2008، الجذور والتداعيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

2- فوزية زروالية، " نظريات التكامل والاندماج "، **محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية** ، السداسي الخامس، مطبوعة جامعية لتحضير التأهيل الجامعي جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، 2017-2018.

- مراكز البحوث

1- آسية بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية "، جامعة باتنة، (ب.س).

2 رابيس خدة، طويل خدة " دور الاتحاد الأوروبي في معالجة عدوى انتقال أزمة اليورو لايرلندا"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، جوان 2017.

3 عباس الزين، " الاتحاد الأوروبي... أسئلة مشروعة لما بعد كورونا"، الميادين نت، 8 أيار 2020.

4 عبد القادر نعناع، " إيطاليا: البنية، الأزمات، التحديات، القسم الثاني "، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، 22 مارس 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Agnès Alexandre-collier, " la peur de l'Europe : le (s) discours du déclin de la nation Britannique", Politique Société et Discours du Domaine Anglophone, université de Franche- comté, 2002.

2- Amir N.R. Armanious, " The sovereign Debt crisis in EU and MENA : Mechanism and challenges", Cairo University, 2011.

3- Julian Parelman, Sonia Felix, Rui Santana, The great Recession in Portugal : Impact on hospital care use, 2015.

4- Maurice Eric, Romana Bloj, " Covid-19 : l'union européenne et le défi de la résilience", Fondation Robert Schuman, 23 mars 2020.

5- Meindert Fennema, " populist partis of the right ", Amsterdam school for social science research, working paper 04/01 Feb. 2004.

6- Raymond J. Ahearn, James K. Jackson, "The future of the Euro zone and U.S Interested", congressional Research Service, January 201.

المواقع الأجنبية:

1- Conseil de l'Union Européenne, politique commerciale de l'UE, le 2 décembre 2020, sur le site : www.europail.europa.eu/factsheets/fr

2- European Financial Stability, EFSF, july 2012. www.efsf.europa.eu/attachments/faqen.pdf

3- European Union, les européens, l'agriculture de la politique agricole commune (PAC), Rapport, 2016, sur le site : https://bookshop.europa.eu/Fr/les-europ-ens-l'agriculture-et-la-politique-agricole-commune-pac-pbkF0215957/?catalogcategory/D=un8KABstLQ4AAAEjiycy4e5k

4- Jérome Legrand, Politique étrangère : objectifs, instruments et réalisations, Fiches thématique sur l'Union européenne, parlement européen, 12/2020, sur le site : www.europarl.europa.eu/factsheets/fr

5- The European Union Ongoing challenges and future prospects, updated December 3, 2018, https://Crsreports.congress.gov.R44249.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص
الإهداء
شكر وتقدير
مقدمة ..... أ– هـ
الإطار المفاهيمي 11
الإطار النظري 15

الفصل الأول: المسار التكاملي للاتحاد الأوروبي

تمهيد 25
المبحث الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي 25
المطلب الأول: نشأة الجماعة الأوروبية 25
المطلب الثاني: تأسيس الاتحاد الأوروبي 28
المبحث الثاني: أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها 30
المطلب الأول: المجلس الأوروبي 30
- اختصاصات المجلس الأوروبي 31

المطلب الثاني: المجلس الوزاري 32
- اختصاصات المجلس الوزاري: 32

المطلب الثالث: البرلمان الأوروبي 33
- اختصاصات البرلمان الأوروبي 34

1– سلطة التشريع 35
2– سلطة الرقابة 36
3– سلطة إقرار الموازنة 36

4- الدور السياسي للبرلمان الأوروبي 36
المطلب الرابع: المفوضية الأوروبية و محكمة العدل الأوروبية 36
أولا : المفوضية الأوروبية 36
- اختصاصات المفوضية الأوروبية 37
ثانيا: محكمة العدل الأوروبية 39
- اختصاصات محكمة العدل الأوروبية 40
المبحث الثالث: السياسات الأوروبية المشتركة 41
المطلب الأول: السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي 41
المطلب الثاني: السياسة النقدية 45
المطلب الثالث: السياسة التجارية والزراعية الأوروبية 46
أولا: السياسة التجارية المشتركة 47
ثانيا: السياسة الزراعية المشتركة 48
خلاصة الفصل 49

الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

تمهيد 52
المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية اليونانية وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي 52
المطلب الأول: جذور الأزمة الاقتصادية العالمية 52
المطلب الثاني: أسباب الأزمة اليونانية 55
أولا: الأسباب الداخلية 55
ثانيا: الأسباب الخارجية 56
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية اليونانية على دول منطقة اليورو 57
أولا: تداعيات الأزمة على ايرلندا 57

ثانيا: تداعيات الأزمة على البرتغال 559
ثالثا: تداعيات الأزمة على إسبانيا 59
رابعا: تداعيات الأزمة على إيطاليا 60
المبحث الثاني: أزمة الهجرة وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي 61
المطلب الأول: تداعيات الهجرة على الاتحاد الأوروبي 61
المطلب الثاني: صعود الأحزاب المتطرفة 63
1- حزب الحرية بهولندا 66
2- الحزب القومي الديمقراطي في ألمانيا 66
3- حزب الاستقلال ببريطانيا 66
4- حزب الجبهة الوطنية الفرنسي 66
المطلب الثالث: تنامي النزعة القومية 67
المبحث الثالث: رهان التكامل السياسي المشترك في ظل التنافس بين دول الأعضاء 70
المطلب الأول: الخلافات والانقسامات الأوروبية 70
المطلب الثاني: تداعيات الخروج البريطاني على الاتحاد الأوروبي 75
المبحث الرابع: تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي 77
المطلب الأول: أثر وباء كورورنا على القطاع الصحي الأوروبي 77
المطلب الثاني: أثر وباء كورونا على القطاع الاقتصادي 78
المطلب الثالث: مستويات تعثر الاتحاد الأوروبي للاستجابة لوباء كورونا 79
أولا: المستوى المالي النقدي 79
ثانيا: المستوى المؤسساتي 81
ثالثا: المستوى السياسي 82
خلاصة الفصل 84

الفصل الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي للتهديدات

تمهيد 87

المبحث الأول: الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليورو 87

المطلب الأول: آليات الإنقاذ الأوروبية 87

أولا: مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (FESA) 87

ثانيا: الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MESF) 88

ثالثا: الآلية الأوروبية للاستقرار " MES " 89

المطلب الثاني: المساعدات الأوروبية لليونان 90

أولا: تدابير التقشف المالي 90

ثانيا: الإصلاح الهيكلي 90

ثالثا: تقديم المساعدات المالية 91

رابعا: خروج اليونان من منطقة " اليورو" 91

المطلب الثالث: الآليات الأوروبية لإنقاذ الدول التي مستها الأزمة 91

أولا: خطط إنقاذ لأيرلندا 92

ثانيا: خطط إنقاذ البرتغال 92

ثالثا: خطط الإنقاذ الإسبانية 93

المبحث الثاني: آليات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة 94

المطلب الأول: الآليات الأمنية 94

1- تشكيل قوات الأورو فورس 94

2- إنشاء وكالة فرونتكس 94

3- تشديد الحراسة 95

المطلب الثاني: الآليات بموجب الاتفاقيات 96

1- اتفاقية الإدخال 96

2- الاتفاقيات الأمنية المشتركة 96

المطلب الثالث: الآليات السياسية 97

1- حوار الـ 5 + 5: 97

2- بيان الرباط 2006 98

3- ميثاق الهجرة واللجوء 98

المطلب الرابع: الآليات الاقتصادية 99

1- الآليات الأوروبية للجوار والشراكة 99

2- التعاون من أجل التنمية 100

3- يورميد للهجرة 100

المبحث الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة كوفيد-19 101

المطلب الأول: استجابة الاتحاد الأوروبي على الصعيد المالي 101

المطلب الثاني: استجابة الاتحاد الأوروبي على الصعيد الصحي 102

المبحث الرابع: مستقبل الاتحاد الأوروبي 103

المطلب الأول: السيناريو الأول (الخطي) 103

المطلب الثاني: السيناريو الثاني (الإصلاحي) نحو آفاق جديدة للتكامل 105

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي (تفكك الاتحاد الأوروبي) 107

خلاصة الفصل 110

خاتمة 113

قائمة المصادر والمراجع 116

الفهرس 124